# معلومات الكتاب




## تأليف:الدكتورة " فاطمة الزهراء " رقايقية

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبيدار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس: 5331289 – 6- +962، ص. ب 1170 عمان 11941 الأردن

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
الطبعة الأولى2007م – 1426هـ



E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

Website: www. Zahranpublishers.com

# الإهداء

نحمد الله سبحانه وتعالى على إتمام هذا العمل المتواضع، وعملا بقوله تعالى: " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيراً.

إلى رمز المحبة والعطاء.......

إلى قمة التضحية والوفاء......

إلى سر وجودي في البقاء.......

إلى الوالدين الكريمين اللذان كانا لي نعم السند طوال مشواري الدراسي بتقديم المساعدات والتشجيعات، وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي وقدوتي الأستاذ الدكتور: " بومنجل السعيد ".

**رقايقية فاطمة الزهراء**

# المقدمة العامة

تعتبر العولمة من أبرز مميزات العصر، حيث تزايدت وتيرة نموها وتعددت أبعادها لتشمل مختلف الجوانب، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية بالإضافة إلى العلاقات بين الدول التي أصبحت محكومة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها المحرك الجوهري لسلوك المجتمعات البشرية والدافع القوي للتقارب والاندماج، ذلك ما تجسد بتزايد تأسيس الترتيبات الإقليمية أو توسيع القائم منها في إطار إقامة للتبادل الحر أو اتحادات جمركية وغيرها من صور التكامل الاقتصادي، التي أصبحت تشكل أهم فعاليات العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا بالنظر إلى الدول أعضاء تلك التجمعات وحجم مبادلاتها التجارية ومغزى إنشاؤها لإحدى صور التعاون أو التكامل الاقتصادي وما لذلك من إفرازات على العلاقات فيما بينها أو بينها وبين أطراف خارجية أو على إجمالي التجارة العالمية سيما وأن الانضمام إلى / أو إقامة إحدى صور التكتلات الاقتصادية تمثل أبرز المعايير للحكم على مدى اندماج الدولة أو عزلتها على الصعيد الإقليمي أو العالمي في ظل التوجه العام للتحرير التام للمبادلات الدولية ضمن المنظمة العالمية للتجارة في إطار حرية تدفق السلع والخدمات، الأفراد ورؤوس الأموال على الصعيد الدولي بما يجسد مظاهر العولمة الاقتصادية إلا أنه يضع جملة من التحديات أمام اقتصاديات الأقطار النامية.

ومن أبرز الوحدات الفاعلة حاليا على الصعيد الدولي فكرة مناطق التبادل الحر كإحدى صور التكامل الاقتصادي القائم بين مختلف الاقتصاديات، من خلال تحرير التبادل التجاري في ظل تزايد وتيرة العولمة والتوجه نحو تبني مبادئ اقتصاد السوق، سيما وأن المنطقة العالمية للتجارة منحت فرصة إقامة الترتيبات والتجمعات (الاقتصادية، التجارية) الإقليمية في أجل أقصاه (10 سنوات) من تاريخ انطلاقها الفعلي سنة (1994)، لذلك بادرت عدة أقطار لإقامة مناطق للتبادل الحر باعتبارها من أسهل وأبسط صيغ التكامل الاقتصادي بين الدول سواء تقاربت مستوياتها التنموية الاقتصادية سعيا للوصول إلى أرقى

الصيغ على سلم التكامل الاقتصادي، أو في إطار علاقات التعاون الاقتصادي القائم بين اقتصاديات تتباين أنماطها التنموية، مما يقيد ذلك التكامل الاقتصادي بينها اعتبارا لجملة المعيقات المترتبة على اقتصادياتها أو اقتصاديات أقطار العالم الخارجي.

واستنادا لمسعى الدراسة المتضمن بحث العلاقات الأوروبية – المتوسطية ضمن مضمار الشراكة بهدف إقامة منطقة للتبادل الحر والتي تمثل انحرافا عن المبادئ التقليدية للتكامل الاقتصادي في التعامل بين اقتصاديات تتقارب أنماطها التنموية إلى شكل جديد يسمح باتخاذ أحد صور التكامل الاقتصادي لتجسيده في صيغة من صيغ التعاون الاقتصادي.

فعلى صعيد الاقتصادي الجزائري وبعد فشله في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال تبنيه النهج الاشتراكي وما أفرزه من انحرافات واختلالات على مختلف المستويات، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و... والتي تفاقمت مع الأزمة النقطية (سنة 1986) جعلها تدخل في سلسلة طويلة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف المجالات التجارية، المالية، الجبائية، الاجتماعية..، بضغط من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بفعل العلاقات المالية القائمة بين الطرفين، نتيجة للمديونية الخارجية الجزائرية، تدابير إعادة الجدولة وبرنامج التعديل الهيكلي، سيما وأن الجزائر من الأقطار التي تطمح إلى تحسين فرص نمو اقتصادها على المديين القصير والمتوسط.

وفي إطار المستجدات العالمية التي تزامنت مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، (سنة 1994) وظهور مفهوم الشراكة الأورو-متوسطية كنسق جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية الذي يعتمد على تحرير المبادلات استنادا لما تضمنه – بيان برشلونة – ضمن مضمار الإستراتيجية الأوروبية الجديدة تجاه الأقطار المتوسطية – بما فيها إسرائيل – فضلت الجزائر نمط الشراكة كبديل اقتصادي مستقبلي لدفع وإنعاش نشاطها الاقتصادي والتجاري وكأفضل بديل

حالي متاح لها لضمان إندماجها الإيجابي وبقوة في سيرورة الاقتصاد العالمي، بعد أن توفرت كافة مقومات فشل التجارب التكاملية -على الأقل إلى غاية اليوم- على المستوى المغاربي والعربي.

## الهدف من الدراسة

تتمحور الأهداف العامة لهذه الدراسة في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على البعد النظري - التاريخي للشراكة الأورو-متوسطية بداية بالتعاون كأول صورة رسمية لتعامل المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع الأقطار حوض المتوسط وصولا إلى الشراكة كنسق جديد للعلاقات بين الطرفين من خلال البحث في خباياه.
- تتبع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قبل وبعد بيان قمة برشلونة كتاريخ تحول من نظام مبني على التفضيلات الجزئية أحادية الجانب إلى الشراكة كنمط لتقديم التنازلات من الطرفين في المسعى الهادف لإنشاء منطقة للتبادل الحر ضمن الإطار الأورو-متوسطي.
- الوقوف على مدى مساهمة اتفاقيات الشراكة في تحسين أوضاع جنوب المتوسط - وتحديدا الجزائر - لأخذ مكانتها اللائقة بها على الصعيد العالمي من خلال تحليل دور الشراكة كإجراء يتحمل بموجبه الطرفان المخاطر ويتقاسمان المكاسب.
- محاولة استنتاج أهم الآفاق المنتظرة ومختلف التحديات المحيطة باتفاق الشراكة الأوروبية- الجزائرية على القطاع الصناعي الوطني والتعرض لأهم الإجراءات المعتمدة من طرف الدولة لحماية المنتوج الوطني من نظيره الأوروبي المنافس.

## إشكالية الدراسة

بدأت الجزائر مسيرتها التنموية بقطاعات اقتصادية مهمشة غلب عليها الاستغلال الأوروبي، من مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات وكنتيجة للمضاعفات التي أصابت البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر والتي بدأت مظاهرها تبرز على الساحة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية منذ أحداث سنة (1988) حيث مثلت نقطة تحول فعلية للاقتصاد الوطني نحو تبني اقتصاد السوق المبني على أسس الفعالية، الربحية والخوصصة بداية بصدور قانون استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى صدور قانون النقد والقرض (90/10 – الصادر سنة 1990) واستكمالا بالعديد من التشريعات والقوانين التي مست مختلف القطاعات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في إطار إعادة البناء الذاتي للاقتصاد الجزائري من جانب، وفي إطار العلاقات القائمة بين الجزائر والهيئات المالية والاقتصادية الدولية من جانب آخر، ومساعي الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في إطار فعاليات تحرير المبادلات الدولية ومساعي الانضمام إلى تكتلات (اقتصادية، تجارية) إقليمية لضمان الولوج في الاقتصاد العالمي وتفادي جميع مظاهر التهميش والعزلة.

ويعتبر دخول الجزائر في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مطلبا للالتزام بجملة من المبادئ والأسس المتعلقة بعدم التعاون المالي، الاقتصادي، الاجتماعي، العلمي، الثقافي وتكثيف الحوار السياسي بين الشركاء ضمن مضمار إرساء أكبر منطقة للتبادل الحر في العالم تجمع أقطار الاتحاد الأوروبي وكافة الدول المتوسطية بتعداد سكاني يتراوح بين (600-800) مليون مستهلك.

حيث سيساهم هذا التحرير المستهدف المنتجات المصنعة بفتح السوق الجزائرية أمام عدة صعوبات واختلالات هيكلية والانخفاض المعتبر في تنافسية المنتجات الوطنية أمام نظيرتها الأوروبية، وفي سياق ذلك يمكن حصر الإشكال الرئيسي للدراسة في التساؤل التالي:

"ما هي الرهانات أمام قطاع الصناعة في الجزائر على ضوء اتفاقية الشراكة بين الطرفين الجزائري والأوروبي ضمن مضمار إقامة منطقة تبادل حر تستهدف المنتجات المصنعة؟ وكيف كانت حصيلة المشروع المتوسطي على ضوء ما جاء في بيان قمة برشلونة (1995)؟ وما هي السبل المتبعة لإرساء آفاق واعدة"؟

ويندرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية تظهر أدناه:

- ما هو السياق التاريخي، الجيو-استراتيجي الذي برزت فيه إشكالية الشراكة الأورو-متوسطية؟
- كيف يمكن للتعاون أن يرقى في ظل التفاوت في الإمكانيات والاختلال في المعاملات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟
- هل تعتبر رغبة الجزائر في الانضمام إلى السوق الأوروبية وبإمكانات متواضعة بديلا أمثل لإمكانية التأثير في السياسة الأوروبية بما يخدم مصالحها من خلال الاستفادة من الدعم الأوروبي لتحقيق مركز تنافسي وتفاوضي مقبول يمكنها من القيام بدور محوري في أية ترتيبات إقليمية وفي الوقت ذاته الحفاظ على خصوصياتها للاندماج في الاقتصاد العالمي بقوة وفعالية بما يضمن لها الاستفادة من المزايا المتاحة وبصيغة تسمح لها بتفادي الآثار المرتبطة عن تباين المستويات التنموية والاقتصادية؟ أم أنها ستتبنى إستراتيجية مغايرة استسلامية في غير صالحها في الوقت الذي تتسع فيه فجوة اللاتكافؤ بين الضفتين؟.
- ما مدى إدراك الاتحاد الأوروبي للواقع الصعب للقطاع الصناعي الجزائري واستعداده لمساندته على تجاوز ذلك؟ وكيف يتم تقييم حصيلة الحماية الإدارية للمنتوج الوطني من خلال مساعي السلطات التجارية إلى غاية اليوم، ومن خلال فلسفة السياسة الاقتصادية الكلية؟
- ما مدى جدية أقطار دول الضفة الجنوبية (تحديد الجزائر) في التعامل

بواقعية وموضوعية مع قضاياها الشديد التعقيد في نوع من الشفافية لإقناع الاتحاد الأوروبي في التعاون الجاد لتحقيق مصالح الطرفين؟

## فرضيات الدراسة

لتفسير مشكلة الدراسة ومحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة سالفا، يمكن تصميم وصياغة الفرضيات التالية:

- عقد الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خيارا حتميا فرضته التحولات الاقتصادية العالمية، أي أن الدخول في تكتلات إقليمية ضرورة حتمية بالنسبة لها لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي، وكخطوة مبدئية لوضع الاقتصاد الوطني في مواجهة تحديات عملية التحرير التجاري الجزائي خلال علاقته مع الاتحاد الأوروبي ولتأهيله للتفاعل مع التحرير الكلي للمبادلات عن الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة.
- القطاع الصناعي يشكل أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- المشاكل المتفاقمة التي تعانيها المؤسسات الجزائرية مرتبطة بالهدف الذي ترسمه وكيفية تطبيق الإستراتيجية المناسبة للوصول إلى ذلك الهدف.
- تتحقق التنمية بأبعادها السياسية الاقتصادية والاجتماعية، إن ما اشترك الاتحاد الأوروبي بجدية في تمويل استراتيجيات تنموية طموحة في الدول المتوسطية النامية أي كسب الرهان مرتبط بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم الاتحاد الأوروبي معونات مالية لأقطار جنوب المتوسط (تحديد الجزائر) ومساهمته في إعادة تأهيل المؤسسات.
- ديناميكية الشراكة ترتبط بمدى ملائمة حسن اختيار الإطار والتنظيم بما يتماشى وواقع الأطراف المعنية، سيما وأن التجارب التكاملية الناجحة عالميا في صيغة مناطق التبادل الحر وتحديدا القائمة بين الأقطار المتقدمة ترجع للتقارب في المستويات التنموية بالشكل الذي يساعد على التخفيف واحد من حجم الانعكاسات المرتبطة عن عدم تكافؤ العلاقة التنموية كما هو الحال

بالنسبة للتجمعات القائمة بين اقتصاديات تتباين أنماطها التنموية مما يؤثر ذلك على الحجم الضئيل للمكاسب التي ستجنيها الجزائر من اتفاق الشراكة المبرم بينها والاتحاد الأوروبي.

- من المنتظر أن يجلب اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منافع للاقتصاد الوطني حيث سيسمح باستقطاب الاستثمار الأجنبي وتحديدا الأوروبي، كما يساعد على تحفيز الإنتاج الوطني ونقل التقنيات التكنولوجية الجديدة إلى مختلف المؤسسات الوطنية مع توفير المناخ المناسب للمنافسة وما يترتب عنه تحسين القدرة التنافسية للمنتوج الوطني مما يساعد الاقتصاد على التأقلم وبضرورة أحسن مع مقتضيات اقتصاد السوق.

- تحمل منطقة التبادل الحر ضمن مضمار الشراكة الأورو-متوسطية بعض الإفرازات السلبية على القطاع الصناعي الوطني على المدى القصير، ومن المحتمل تحسين الوضعية على المدى المتوسط والطويل إذا توفرت جميع الظروف والعوامل المساعدة على ذلك.

- تظهر الإفرازات السلبية المتوقعة عند تطبيق بنود اتفاق الشراكة نتيجة لعملية التحرير التجاري بين الطرفين، وما يترتب عنه عجز الاقتصاد الوطني على المنافسة بسبب درجة حمايته المرتفعة، ولذلك ستستفيد القطاعات الاقتصادية المحررة كلية والتي تكون غالبا تابعة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي من ميزات تحرير التبادل التجاري، وفي الوقت الذي ستعجز فيه عدة قطاعات اقتصادية جزائرية عن المنافسة.

- من الصعوبة ضمان نجاح منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية للاستفادة من المكاسب المحتملة، حتى لو تمت عملية القضاء على جميع مظاهر عدم التكافؤ في العلاقة بين الطرفين والتفاوتات الحاصلة على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي بما يسمح بتضييق فجوة التفاوت في المستويات التنموية لأنها علاقة قائمة بين دولة وحيدة وتكتل اقتصادي يضم (25 دولة) معظمها من الأقطار القوية اقتصاديا.

- في ظل غياب مشروع مغاربي وعربي للوحدة، ومع متابعة المستجدات

الحاصلة على الساحة الدولية تتناول الدراسة بالتحليل إقامة منطقة للتبادل الحر ضمن مضمار الشراكة الأور-متوسطية مع تقييم مدى قدرتها على تقييم المكاسب للطرفين أو من حيث محدوديتها في جلب المنفعة المتبادلة، ومن ثمة استنتاج أهمية التعاون والتقارب جنوب-جنوب (على الصعيد المغاربي تحديدا) وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر أو تفعيل القائم منها في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

## منهج الدراسة

استنادا لموضوع الدراسة، المتعلق بالشراكة الأور-متوسطية في إطار مسعى إقامة منطقة للتبادل الحر كأحد صور التكامل الاقتصادي إلى تحديد أهم الآفاق والتحديات المحيطة بالقطاع الصناعي الوطني بعد التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومن ثمة الإشارة إلى أهم النتائج على ضوء ما جاء في بيان قمة برشلونة (1995)، لإيجاد أحسن المناهج لمستقبل واعد، فطبيعة الموضوع تتطلب تضافر وتكتل مجموعة من المقاربات والمناهج كالتي تستخدم في إعداد البحوث والدراسات العلمية والجامعية، لذلك اعتمد المنهج - الوصفي، التاريخي والسلاسل الزمنية - عند التطرق للخلفية النظرية، التاريخية للشراكة الأورو-متوسطية والتفصيل في مختلف مراحل وتاريخ العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وعند استعراض مراحل تطور القطاع الصناعي الوطني، كما اعتمد - دراسة الحالة عند الإشارة إلى تجربة تونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبي، بينما يظهر أسلوب - تحليل المضمون - من خلال الإشارة إلى محتوى وعمق النسق الجديد للعلاقات الدولية (الشراكة)، في حين اعتمد المنهج - الاستقرائي التحليلي والإحصائي،- عند تحليل مختلف المعطيات الاقتصادية الجزائرية لإمكانية استنتاج مختلف الإفرازات المحتملة على الاقتصاد الوطني (وتم التركيز على القطاع الصناعي الوطني) بدخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق.

ولقد أنجز هذا العمل بالاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية

والأجنبيـة والاستعانة بـالمجالات، الـدوريات، مـواقع علـى الأتـرنيت، تقـارير وملتقيـات ودراسـات علميـة وللتأكـد مـن مصداقية المعطيات المتاحـة تـم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوبها من أخطاء (متعمدة أو غير متعمدة).

# خطة الدراسة

استنادا إلى الهدف المرجو من القيام بهذه الدراسة التي تم تفريعها إلى ثلاثة أقسام متكاملة، يهتم القسم الأول بالدراسة النظرية – التاريخية وأهم المبادئ والقواعد التي تقوم عليها الشراكة الأورو-متوسطية، أما القسم الثاني فقد جاء ليسلط الضوء على التجربة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي بداية بدراسة تاريخ العلاقات الاقتصادية التي تربط الطرفين منذ اتفاقيات (1976) إلى غاية اتفاق الشراكة ومسعى إنشاء منطقة للتبادل الحر، مع الإشارة إلى أهم الإفرازات المحتملة (الإيجابية والسلبية) على قطاع الصناعة الوطني.

بينمـا يـركز القسـم الثـالث علـى أهـم النتـائج بعد مراجعة بيان قمة برشلونة (1995) بمختلف أبعاده الإستراتيجية والإشارة إلى الاستراتيجيات المطلوبة من الطرفين لكسب الرهان.

## القسم الأول

وتـم تفريعـه إلـى فصلين أسـاسيين، يـهتم الفصـل الأول بالدراسـة النظريـة التاريخيـة، مـن خـلال التـركيز علـى مفاهيم جوهريـة فـي الدراسـة كالتعاون، الشـراكة والشـراكة الأورو-متوسطية ثم معالجـة صيغة التعاون والحـوار بين دول جنـوب المتوسـط والاتحـاد الأوروبـي وصولا إلـى مبادرات الشراكة بين الطرفين كنسق جديد للعلاقات الدولية وذلك فـي مبحثين علـى التوالي، أمـا الفصـل الثـاني فيتنـاول الإطـار العام والشامل للشراكة الأورو-متوسطية من مبـادئ (تتضـمن الـدوافع والأهـداف) ومرتـكزات جوهريـة لقيامـها (متطلبـات وآليـات) وصولا إلى إلقاء الضـوء علـى أهم التجـارب باتفـاق الشـراكة لأقطـار

المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي وذلك في مبحثين على التوالي:

### القسم الثاني

وتم تفريعه إلى فصلين، حيث يهتم الفصل الأول بدراسة تاريخ العلاقات الاقتصادية الأوروبية-الجزائرية من خلال معالجة مختلف أوجه العلاقات القائمة بينهما، بداية بالعلاقات التجارية، المالية وتدفقات الاستثمار وصولا لتوقيع اتفاق الشراكة والسعي لإنشاء منطقة التبادل الحر التي يعترضها جدار من الصعوبات ترجع للتفاوتات والاختلالات الهيكلية على صعيد الاقتصاد الكلي والجزئي الوطني. وذلك في مبحثين على التوالي، أما الفصل الثاني فجاء ليسلط الضوء على أهم الافزازات المحتملة بجديتها على قطاع الصناعة في الجزائر بدخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق، بعد البحث في مراحل تطور القطاع الصناعي الوطني قبل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والواقع الحالي له. وذلك في مبحثين على التوالي.

### القسم الثالث

وتم تفريعه إلى فصلين كذلك، حيث يتناول الفصل الأول أهم النتائج بعد مراجعة بيان قمة برشلونة (1995) في جوانبه الإستراتيجية الثلاث ومن ثمة استعراض أهم المؤتمرات التي انعقدت لمحاولة تكريس مسار برشلونة وتسريع التقارب والتوافق الأورو-متوسطي وذلك في مبحثين على التوالي، أما الفصل الثاني فجاء ليسلط الضوء على المنهج المطلوب اعتماده من الطرفين لرسم خطوط كسب الرهان بفضاء حر للتبادل والوصول إلى شراكة حقيقية ترتكز على أدنى مستويات التكافؤ الندية في العلاقة، وذلك في مبحثين على التوالي.

### مساهمة الدراسة وأهميتها:

نظرا لهدف البحث المتمثل في دراسة الشراكة كنسق جديد لعلاقات التعاون

الاقتصادي القائمة بين اقتصاديات تتفاوت على مختلف الأصعدة والتركيز على مختلف الإفرازات المحتملة بشقيها (الإيجابي والسلبي) على القطاع الصناعي الوطني ثم الغوص في نتائج - بيان قمة برشلونة (1995) - وإيجاد المسالك الضرورية لكسب الرهان، جاءت مساهمة الدراسة بالنظر إلى حداثة موضوعه بالنسبة للجزائر وندرة الدراسات التحليلية العميقة حول اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فيما يلي:

- نزع الغموض عن أحد المواضيع الاقتصادية الحساسة التي تمس الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن، سيما وأن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى الكشف عن العزلة الإقليمية الشديدة التي تعيشها في ظل تنامي عدد التكتلات الاقتصادية والإقليمية بالعالم وبروز ملامح جديدة للنظام العالمي الجديد.

- تحديد العوامل المؤثرة في تنمية أقطار جنوب المتوسط في ظل اتفاقيات الشراكة الموقعة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، من خلال الكشف عن ما يمكن أن تجنيه تلك الأقطار من مكاسب مع المحافظة على سيادتها.

- محاولة فهم نقاط التوافق والاختلاف بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ومدى إمكانية المحافظة على العناصر التوافقية وتذليل عناصر التنافر.

- توضيح أهم الآفاق المحتملة بدخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق على مختلف الهياكل الاقتصادية الجزائرية بما يسمح بالحكم على مدى الجدوى الاقتصادية لها بالنسبة للجزائر.

- الحكم على الانحرافات والمخاطر المحتملة بدخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق على القطاع الصناعي الوطني مما يتطلب تحديثه وتأهيله مع الوضع الجديد.

- إمكانية تطبيق نتائج هذه الدراسة على ترتيبات إقليمية في مناطق أخرى من العالم.

# القسم الأول مصادر، مبادئ وأسس الشراكة الأورو-متوسطية

## الفصل الأول مفاهيم أولية وخلفية تاريخية عن الشراكة الأورو-متوسطية

### تمهيد:

شهد العالم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي الوقت الراهن حركة نشيطة وتحولات جوهرية متسارعة.

هذه المستجدات أفرزت مفهوما جديدا للقوى المعتمدة أساسا على القوة الاقتصادية التنافسية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي الذي يتميز بتحرير التجارة الدولية من خلال إزالة كل أشكال التمييز على حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلا عن سياسة الاندماج والتوجه لإقامة تكتلات اقتصادية من خلال اعتماد استراتيجيات جديدة لوضع إطار للمبادئ والأسس التي يبنى عليها أي تعامل اقتصادي.

هذا التحول جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصدارة ومكنها من التأثير على صياغة الخطوط الجوهرية للعلاقات الاقتصادية الدولية. بدليل عودة حوض البحر الأبيض المتوسط في مقدمة الانشغالات الدولية من خلال الطرح الأمريكي لمشروع -سوق شرق أوسطية- ليتم توسيعه لاحقا إلى مناطق الضفة المتوسطية الجنوبية وذلك دون إغفال الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المتوسطية سواء من جهة مواردها الطبيعية أو طاقتها البشرية سيما بعدما تميزت به العلاقات الأمريكية- الأوروبية في المنطقة.وفي سياق ذلك وفي إطار التوجيهات الإقليمية وعلاقات التكامل الاقتصادي الدولي رغم قلة مقومات التقارب {الاقتصادية، السياسية، الثقافية، العقائدية..} سعى الإتحاد

الأوروبي وبخطوات ناجحة لتوطيد وتعميق العلاقة مع دول حوض البحر المتوسط، اقتناعا منه بأهميتها، وذلك لإقامة فضاء اقتصادي أوروبي -متوسطي يتبوأ مكانته بين التكتلات الإقليمية والعالمية { الأمريكية على وجه التحديد} -لأن ما يمكن تسميته "بالأبعاد الجنوبية southern dimensions" للدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو المجموعات القارية، أصبح يشكل عنصرا مهما في الجيو -إستراتيجيات المعاصرة لذلك فالطرح الأوروبي بالتعاون مع جنوب المتوسط كمقابل للتوسع والانفتاح نحو الشرق يمثل تعبيرا واضحا عن سياسة أوروبا الجديدة في المنطقة المتوسطية.

لتتجسد الأرضية وترسم المعالم لتلك الإستراتيجية بانعقاد مؤتمر – برشلونة /الوزاري للتعاون والشراكة الأورو-متوسطية في (27-28 --BARCELONE– نوفمبر 1995) والذي شاركت فيه دول عربية متوسطية (باستثناء ليبيا) وأخرى متوسطية غير عربية (12عضو) بالإضافة إلى ممثلي أعضاء الإتحاد الأوروبي (15عضوأنداك) وذلك لإرساء خطة متماسكة للعلاقات بين الضفتين من خلال إقامة إطار عمل دائم ومتعدد الأطراف يقوم على روح الشراكة.

وعلى ضوء هذا التصور قسم- الفصل الأول- من الدراسة الذي يتناول – مفاهيم أولية وخلفية تاريخية عن الشراكة الأورو-متوسطية –إلى مبحثين، حيث يرتكز المبحث الأول إلى إبراز المفاهيم الأساسية والمحددات الجوهرية التي تقوم عليها الدراسة، كالتعاون، الشراكة والشراكة الأورو-متوسطية، ويعرج بعدها إلى تناول البعد التاريخي للشراكة الأورو-متوسطية، بداية بصيغة التعاون باعتبارها أول إستراتيجية رسمية متبعة من طرف المجموعة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية، إلى المبادرة الأوروبية بإجراء حوار مع العرب وعقد اتفاقيات التعاون في إطار سياسة التقارب المتوسطي الشامل (منذ 1972) ثم تناول الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في المنطقة المتوسطية بعد ثبات فشل وعدم فعالية السياسة المتوسطية الشاملة بظهور نسق جديد للعلاقات بين الطرفين باعتباره حصادا لعقود طويلة-PMG–

من الجهود والمبادرات الأوروبية والمتوسطية التي بذلت لدعم التعاون وتعميق العلاقة بينهما.

## أولاً: مفاهيم أولية

تتعدد المفاهيم النظرية لتحقيق التنمية الأمن، السلم والاستقرار على المستويين الوطني والدولي، ولكن ثمة مفاهيم- مصطلحات- أساسية تكتسي أهمية جوهرية في دراستنا هذه وهي، التعاون والشراكة التي لها طابعا متميزا في ضبط عناصر التحليل ومنه التحكم في الموضوع وباعتبارها من أكثر المفاهيم النظرية اقترابا لموضوع البحث فهي تختلف في مستويات تشابكها وتطورها في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية لذلك سيتم الاعتماد عليها للوقوف على مدى تطابقها مع الواقع الذي تعالجه هذه الدراسة وذلك بتحليل الإستراتيجيات الجديدة المطروحة ومدى ملاءمتها في مواكبة عمليات التنمية في ظل تنامي ظاهرة العولمة، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم أسس التي ترتكز عليها مفاهيم التعاون والشراكة.

**التعاون:-coopération-**

1 - المدلول اللغوي للتعاون:

ويعني التعاضد والتآزر، وهي سياسة مساعدة اقتصادية، تقنية ومالية لبعض الدول السائرة في طريق النمو.

"coopération:politique d'aide économique; technique et financière à certain pays en voie de développement."(1)

ولقد لجأت هذه الأخيرة -الدول السائرة في طريق النمو- في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للتفكير الجدي والسعي إلى تطوير علاقتها فيما بينها أو مع غيرها من الدول الغربية، وبناءا على ذلك توجهت إلى تبني نماذج إنمائية،

بعضها مستنبط من الواقع المحلي والبعض الآخر مستورد،(2) وفي كلتا الحالتين فالهدف كان واحدا وهو محاولة حصر أسباب التخلف من جهة والانطلاق نحو تشييد اقتصاديات تواكب التطورات الدولية السريعة. وبعبارة أخرى فالتعاون لا يمكن أن يحدث ما لم تشهد الدول النامية انطلاقة حقيقية في تنمية اقتصادياتها ومحاولة اقتحامها للأسواق الدولية.

وفي الحقيقة فالتحولات التي عرفها المجتمع البشري في القرن العشرين (20) كانت نتيجة إفرازات الثورة الصناعية وما تبعها من ابتكارات في المجالات التقنية وزيادة في حجم الإنتاج على المستوى الدولي. ولقد كان هذا ضروريا للوصول إلى تأمين الحاجات والخدمات الإنسانية الضرورية ولاستمرار بقاء الدول بكيفية جماعية وسلمية، وغالبا ما يتخذ التعاون- Coopération– طابعين: طابع مفرد يعبر عن إرادة الأمم أو الأطراف أو الشعوب في المساعدة والعمل معا، أما الطابع الثاني فهو التعاون المكره الذي يكون عن طريق إجبار الدولة على التعاون في مجال معين دون إرادتها، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المناطق في العالم أثناء الحرب الباردة لمواجهة المد الشيوعي سواء في شكل -أحلاف عسكرية -كمنظمة حلف الشمال الأطلسي - أو تعاون اقتصادي مثلما كان عليه الحال ولا يزال ما يطلق عليه بالنمو الآسيوية (هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية وماليزيا) وكذلك بالنسبة للدول الأوروبية المتضررة من الحرب العالمية الثانية في تفاعلها مع مشروع مارشال(4).

كما يمكن أن يتم التعاون في إطار منظمات دولية كصندوق النقد الدولي- FMI - والمنظمة العالمية-BIRD– البنك الدولي للإنشاء والتعمير للتجارةOMC--كما حدث مثل هذا التعاون في المعسكر الاشتراكي (سابقا) والذي تجسد في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة الكوميكوم –COMECOM-والذي حال دون استمراره بانهيار الإتحاد السوفياتي.

ومن الأمثلة الأكثر شيوعا منذ القدم ما كان يعرف بالتحالف- -ALLIANCE وهو

تعبير يطلق على تنظيم أو التزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة(5)، ضد دولة أو دول أخرى في ظروف معينة ويستعمل مصطلح الحلف أساسا لتحديد نوع معين من الاتفاقيات كالحلف الأطلسي، حلف وارسو، وحلف جنوب شرق آسيا، وفضلا عن ذلك فهناك أمثلة لهذا النوع من التعاون دون اتخاذه طابعا رسميا كالعلاقات الخاصة القائمة بين أمريكا وبريطانيا والتي تجلت في أشكال متعددة من التعاون المميز، كذلك هناك تعاون يعرف بالانحياز فالدولة الصغيرة ولكي تقي نفسها من المخاطر الداخلية والخارجية تعتمد في حماية وجودها على القوى العسكرية للدول الكبرى أو تتلقى منها توجيهات مباشرة أو غير مباشرة تكون في حالة انحياز لها أكثر من كونها متحالفة معها.

ومن الواضح أن العامل الاقتصادي يكتسي دورا مميزا في تطوير مفهوم التعاون وإثرائه وتوسيع مجالات تجسيده وبذلك أصبح التعاون الاقتصادي ذو دلالات لا يمكن إنكارها على صعيد العلاقات الدولية سيما بعد نهاية الحرب الباردة(6).فهو العامل الرئيسي الذي يودي إلى تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي للدول التي يتم التعاون فيما بينها ويقلل من النزاعات الدولية مما يدعم ذلك الاستقرار والأمن ويزيد من ثقل الدولة.

2- المدلول الاصطلاحي للتعاون:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون ولكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين ومواقعهم ومن أبرزها تم ترصيده في ما يلي:

يرى- إكرام عبد الرحيم-" أنه مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا أو منتمين إلى دين واحد أو ذو أصول عرقية واحدة."(7)

أما- JEAN TOUSCOZ- يتكلم عن "علاقة شراكة يضع من خلالها الفاعلون

الدوليون وسائل مشتركة لتحقيق غايات معينة".(8)

فيما يعتبر "–GONIDEC ET CHARVIN-صيغة من العلاقات الدولية والذي يتضمن تنفيذ سياسة (وبالتالي إستراتيجية تكتيك) متتابعة خلال فترة زمنية معينة لذلك تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال ما أو عدة مجالات مع التخفيف من القيود على حرية تنقل الوحدات المعينة"(9)

" la coopération est un mode de relations internationales,qui implique la mise en œuvre d'une politique,) donc d'une stratégie et d'une tactique(poursuivie pendant une certaine durée de temps, et destinée à rendre plus intimes, grâce a des mécanismes permanents, les relations internationales dans un ou plusieurs domaines déterminés sans mettre en cause l'indépendance des unités concernées.

كما قد يعني التعاون الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية وقد يشتمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة (10)، حيث يكون التعاون في:

- المجال الاقتصادي: في شكل اتفاق بين دولتين أو أكثر(11)، وقد تتفق الدول على الانضمام إلى مؤسسات دولية وضعت لدعم الاقتصاد والتجارة بين الدول.
- المجال السياسي الأمني: يتجسد في أنشطة الأمم المتحدة السياسية في العمليات السلمية.
- المجال الثقافي والاجتماعي: فيتجلى في إطار المساعي التي تقوم بها بعض المنظمات الدولية التي تهتم بالجوانب الثقافية والاجتماعية -كاليونسكو وجامعة الدول العربية-.

وتأسيسا على ذلك فالتعاون الاقتصادي يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تـهدف إلـى التخفيف مـن العقبات والمشكلات القائمة فـي وجـه العلاقـات الاقتصادية الدولية، لتيسير عمليات التبادل الدولي(12)، فالاتفاقيات التجارية الدولية التي تهدف إلى تنشيط التبادل التجاري الدولي تشكل نوعا من أنواع التعاون الاقتصادي والتي عادة ما تكون بين اقتصاديات ذات أنماط تنموية وقوميـات مختلفـة (دول متقدمة ودول ناميـة) وغـالبا مـا تكـون فـي شكل اتفاقيات لتحرير التجارة -كتشكيل منطقة التفضيل الجزئي(13)-.

عموما ينطلق التعاون من مجرد التشاور والتفاهم إلى توطيد للعلاقات وتكوين روابط جماعية بدافع عدم القدرة على الاستمرار في عزلة عن العالم الخارجي ومن المؤكد أنه لا يؤدي حتما إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية ومن هنا فهو يختلف عن غيره من المفاهيم كالشراكة.

فإنطلاقا من الحوصلة المقدمة حول مفهوم التعاون يمكن استنباط جملة من الأفكار تدرج البعض منها فيما يلي:

- التخصص في العمل الدولي:

يترتب عنه زيادة في حجم المبادلات التجارية، فكل دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية يستحيل أن توفـر كل حاجاتها وحماية وجودهـا واسـتمرارها دون التعـامل مع بقيـة أعضـاء المجتمـع الـدولي لـذلك فالتعاون يعتبر ضرورة تقتضيها مصلحة الدول وهذا ما نعرفه عن أول نظريات تقليدية فيما يخص التبادل الدولي ومزاياه.

فإذا كانت الدولة (أ) مختصة في إنتاج سلعة ما وبسعر أقل نظرا لتجربتها و/أو وفقا للتقنيات المتوفرة لديها والدولة (ب) مختصة في إنتاج سلعة أخرى لنفس الأسـباب فـالواقع يـدفع البلـدين حسـب نظريـة التكـاليف النسبية أو نظريـة التكـاليف المقارنـة (14) لـدافيد ريكـاردو (1817) إلـى تبـادل هـذه السلع بين

البلدين بدلا من محاولة إنتاج السلعتين في نفس البلد لوحده وللوصول إلى ذلك تلجأ الدول إلى تبني مجموعة من الإجراءات وتنسيق السياسات فيما بينها.(15)

الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول:

لقد ساعد تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بشكل كبير على الترابط بين مختلف دول العالم وتأكيد عالمية الأسواق حيث أدت المستجدات العالمية مجتمعة إلى زيادة درجة الاعتماد المتبادل (interdépendance) والتي يمكن قياسها بين بلدين أو بين مجموعتين من البلدان في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يعني معرفة زيادة درجة التعرض (exposition aux chocs exogènes) للصدمات الاقتصادية الوافدة من العالم الخارجي- نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمدة رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي- ومن خلال ذلك يمكن تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للبلدان التي تشملها ظاهرة الاعتماد المتبادل.(16)

وفي إطار إعادة صياغة العلاقات بين الدول ظهرت صورة جديدة من العلاقات التكاملية وتشمل -الشراكة-.

**الشراكة:Partenariat-**

1- المدلول اللغوي للشراكة

وتعني اختلاف النصيبين بحيث لا يميز الواحد عن الآخر وهي مصدر الفعل شارك تشاركا ومعناه وقعت بينهما شراكة.(17)

- كما تعني: نظام شراكة يجمع بين الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين.
- Le partenariat système associant des partenaires sociaux ou

économiques(18)"

- فمع تنامي ظاهرة العولمة تزايدت مبادرات التكامل الجهوي سيما في بعض الدول النامية ورغم نجاح قيام المنظمة العالمية للتجارة (OMC)لتنظيم التعاون المتعدد الأطراف فإن الميول لإنشاء تكتلات جهوية مازالت مستمرة في العديد من مناطق العالم للبحث عن إحدى أشكال التكامل المعرفة في النظريات الاقتصادية(19)، وقد حاولت العديد من الدول النامية الدخول في مرحلة جديدة من مبادرات التكامل والاندماج وفقا لمنطق الانفتاح التجاري أو الاقتصادي وتأسيسا على ذلك ولضمان نجاح هذه المحاولات سعى البعض من هذه الدول إلى إقامة شراكة مع دول جد متطورة للسماح لها بالنفاذ إلى أسواقها واستقطاب استثمارات أجنبية التي يمكن أن تحسن من أدائها الاقتصادي وتخفف من مشاكلها ومن ثمة تدعم مركزها على الصعيد الدولي.

2- المدلول الاصطلاحي للشراكة:

تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بتفسيرها وفيما يلي عرض لأبرزها:

حيث عرفها الدكتور –معين أمين السيد أنها "العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة(20).

أما الدكتور –محمد قويدري – فيرى أنها " إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.(21)

في حين يرى -الأستاذ حسن إبراهيم – "أنها النفع المتبادل المتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والاعتماد المتبادل interdependance- والمصير الحضاري المشترك ".(22) أما –jean touscoz فيرى " أن الشراكة عبارة عن

تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطرف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي وترجع أهمية الشراكة إلى كونها وسيلة هامة للاستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق مصالح متبادلة لهذه الدول ".(23)

ومن جملة التعاريف السابقة، فالشراكة هي محلولة لصياغة نمط جديد من العلاقات بين متعاملين مختلفين من خلال الجمع بين طرفين أو أكثر نظرا لوجود مصالح متبادلة بينها بحيث يساهم كل طرف بالإمكانيات المتوفرة لديه (كالعمل، رأسمال، المهارة الفنية..) لتحقيق غاياته التي تلبي متطلباته والتي لا تتعارض مع مصلحة أي طرف من الأطراف المشاركة ومن هنا يطرح التساؤل خول الشراكة الأورو متوسطية التي تندرج ضمن موضوع دراستنا.

**الشراكة الأورو متوسطية: partenariat euro-mediterranéen**

قبل التطرق لذلك فكلمة الأورو متوسطية مركبة من جزئين:

الأورو متوسطية

الأورو:ويقصد بها أوروبا وبالتحديد الإتحاد الأوروبي

متوسطية:نسبة إلى حوض البحر الأبيض المتوسط

ويرتبط هذا المفهوم بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع دول جنوب أوروبا من شمال البحر وبين بعض الدول الواقعة جنوب شرق المتوسط ونظرا للأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط وبالتحديد بالنسبة للإتحاد الأوروبي سعى- هذا الأخير - إلى ربط وتطوير علاقاته مع دول جنوب وشرق المتوسط ولقد تجسد ذلك في فكرة مشروع الشراكة الأورو متوسطية.

و ظهر مفهوم المتوسطية مع بداية السبعينيات إثر السياسة المتوسطية التي

قام بها الإتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تعتبر أول الترتيبات التي عقدت مع هذه المجموعة من الدول ما تم في أوائل السبعينيات، ففي عام (1972) وضع الإتحاد الأوروبي أول مفهوم شامل تجاه كافة الدول الواقعة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط محاولا إيجاد نـوع مـن التوحيـد فـي معاملـة الـدول أعضـاء الإتحـاد الأوروبـي مـع الـدول المتوسطية.

وتعتبر المحاور الأساسية لهذه الإستراتيجية مشكلة الأمن والاستقرار داخل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، قضية توريد النفط والمواد الخام إلى أوروبا، سياسية التنمية الموجهة نحو إفريقيا والتي يلعب جنوب المتوسط فيـها جسـر التواصـل بـين أوروبـا وإفريقيـا، وقـد تـم فـي الفتـرة الممتـدة من(1972إلى 1976) توقيع العديد من الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية (آنذاك) وبعض الدول المتوسطية حيث وفرت هذه الاتفاقيات قدرا كبيرا من التعـاون بـين الطـرفين فـي مجـالات مختلفـة كـالتجارة، الصـناعية والقطـاع التمويلي وتقديم لبعض المنتجات الزراعية والمنتجات نصف المصنعة إعفاء جمركيـة، فضلا عن الاتفاقيات الاقتصادية والتمويليـة التي تم توقيعها بين الطـرفين والتـي يتـم بموجبـها تحويـل الإعـانات الماليـة والقروض دون فوائـد وإئتمانات التنمية إلى الدول المتوسطية.(24)

وفي سياق ذلك ينظر –ناصيف حتى -إلى الشراكة الاور متوسطية على أنها "نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية."(25)

ومـن هنـا يتضـح توجـه الإتحـاد الأوروبـي إلـى إقامـة شراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط لاعتبارات تاريخية وجغرافية حيث كانت معظم دول جنوب وشرق المتوسط مستعمرات لبعض الدول الأوروبية مما يمكن- هذه الأخيرة- من بسط نفوذها عليها في مختلف المجالات السياسية منها والاقتصادية.

فبالنسبة إلى أوروبا" الشراكة تعني مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة وتفسر أيضا على أنها توسيع للدعم الأوروبي لحكومات ودول تعاني من مشاكل متعددة إنها ببساطة دعوة للتفتح"(26) فالشراكة بهذا المعني دعوة للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات العالمية في مختلف الميادين.

أما -فتيحة تلاهيت- فترى أن" الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط مشروع تعاون وحتى يصبح هذا التعاون ممكنا يجب تحديد المصالح والأهداف لكل الأطراف المشاركة".(27)

وبالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط تمثل الشراكة أداة جوهرية لمواجهة التغيرات العالمية ومواكبة التحولات الجديدة في المنطقة ويتطلب منها ذلك إصلاحات وتغييرات جذرية في هيكلتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك فالشراكة بين الطرفين مبنية على المصالح المشتركة وعلى التقارب والتعاون في جميع المجالات الاقتصادية المالية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.وبالتالي فهي تمثل نقطة تحول في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة للمستجدات العالمية على جميع الأصعدة وفي مقدمتها انهيار المنظومة الشيوعية التي فسحت المجال للولايات المتحدة الأمريكية بالبروز كقطب عالمي مهيمن في مختلف الميادين مما دفع ذلك بالإتحاد الأوروبي إلى محاولة التحرر من القبضة الأمريكية والخروج من تحت مظلتها وذلك بتوطيد علاقاته بدول جنوب وشرق المتوسط وتطويرها من مجرد علاقات تعاون إلى علاقات حوار بين الطرفين والارتقاء بها إلى شراكة حقيقية وتعاون فعال يتيح للإتحاد الأوروبي الفرصة للظهور كقطب عالمي له ثقل اقتصادي ووزن سياسي ومن ثمة منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المشروع -الشرق أوسطي- في المنطقة.

**ثانياً: خلفية تاريخية عن الشراكة الاورو-متوسطية**

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من إفرازات على الدول الفاعلة آنذاك تراجعت مكانة هذه الدول عن مواقعها القديمة المشاطئة للبحر المتوسط، ومن ثمة توجهت إلى إعادة بناء أوروبا من جديد من خلال مخطط مرشال ثم إعادة تنظيم إقتضاديات بلدانها الغربية من خلال ميثاق روما سنة 1957(28)، ذلك في ظل الصراع المحتدم بين المعسكرين الشرقي والغربي.

ولكن إذا كان البحر المتوسط قد فقد القليل من أهميته في الإستراتيجيات السياسية والعسكرية للدول الأوروبية بشكل عام، فلا يزال يحظى بأهمية اقتصادية بالنسبة للجماعة الأوروبية التي توجهت خلال الستينيات إلى صيغة اتفاقيات المزاملة(29) مع بعض الدول المتوسطية لتنتهي بعقود تعاون تجارية وتوسع نطاق هذه العلاقات في السبعينيات مع بقية الدول المتوسطية باستثناء ليبيا (بسبب قضية لوكيربي) وألبانيا (بسبب وجود اضطرابات مدنية، دينية وسياسية).في إطار فكرة التقارب المتوسطي الشامل (عام 1972) والذي بمقتضاه منحت الأقطار المعنية مزايا أوفر من قبل إشتملت على تقديم المعونات وأوجه تعاون أخرى إلى جانب التبادل التجاري لغرض دمجها في المجموعة الأوروبية، إلى حوار أوروبي –عربي تراوح بين إنتعاش وتعثر ثم محاولة تجديد العلاقات في بداية التسعينيات.

فالعلاقة بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطية ظلت على الدوام معقدة ومتعددة الأوجه بسبب المواقف والارتباطات المتباينة واختلاف الرؤى بالنسبة للدول الأوروبية ذاتها.

### سياسة التعاون الأوروبي مع الدول المتوسطية

نظرا للأهمية الإستراتيجية لمنطقة المتوسط بالنسبة لأوروبا خاصة التي جمعتها بها علاقات استعمارية قديمة فقد قامت بإبرام اتفاقيات تعاون معها أثناء العقدين السادس والسابع من القرن العشرين كما هو مدرج أدناه:

1- اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المغرب

العربي(30)

قامت تونس والمغرب بإبرام أول اتفاقية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في مارس 1969(31) في شكل اتفاقيات تعاون تربطها مع بلدان المجموعة الستة، ولقد تميزت هذه الاتفاقية بالطابع التجاري البحت حيث حددت فيها الامتيازات الممنوحة من الطرفين(32)، كما كانت لها آثار على المستوى البنيوي لكل من تونس والمغرب حيث تم من خلالها توجيه السياسة الاقتصادية للبلد نحو الاتجاه الليبرالي (33)، من خلال فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات المصنعة ونصف المصنعة للبلدين وبإعفاء جمركي بينما خضعت السلع الزراعية لرسوم منخفضة.

و نظرا لأهمية العلاقات بين المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية كان لابد من دعمها ليتجسد ذلك في (25-26-27 أفريل 1976) بتوقيع دول المغرب العربي كل على حدى على اتفاق تعاون مع المجموعة الاوروبية، فبالنسبة لتونس والمغرب، يعتبر كتجديد وتحسين الاتفاق القديم لسنة 1969، أما بالنسبة للجزائر فتوقيعها على الاتفاقية كان يعني اندماجها في محيط سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتضمن الاتفاق الجوانب التالية:

- الجانب المالي: يشتمل على المساعدات المالية التي منحتها المجموعة الأوروبية لدول المغرب العربي في إطار البروتوكول الأول للفترة (1978 – 1981) بقيمة 339 مليون وحدة نقدية أوروبية (بما يعادل 255.267 مليون دولار أمريكي) وذلك لمدة خمس سنوات.
- الجانب التجاري: وتضمن:
- تطبيق تفصيلات جمركية تتراوح بين [ 50 %-60%] حسب طبيعة المنتوج؛.
- اعتماد جدول زمني يربط التفصيلات بتوقيت معين.
- تحديد سعر مرجعي للصادرات الزراعية المغاربية نحو أوروبا.
- جانب التعاون التقني:ويتضمن تبادل للمعلومات والخبرات في الميدان

العلمي الإعلامي والتقني.

كما توجهت المجموعة الأوروبية إلى عقد اتفاقيات تعاون أخرى

2- اتفـاقيات التعـاون بـين المجموعـة الاقتصادية الأوروبيـة ودول المشـرق العربي:(34)

1-2-) اتفاق التعاون مع لبنان:

حيث كان إبرام أول اتفاقية في (21 -ماي - 1965)(35) لتتبع باتفاقية ثانية في (1972) والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في (3 -ماي 1977)، واتفاقية ثالثة تضمنت مساعدات مالية للبنان قدرها -30 مليون - وحدة نقدية أوروبية (بما يعـادل 22.59 مليون دولار أمـريكي)، إضـافة إلـى الإعفـاء المطلق للمنتجات الصناعية اللبنانيـة من الحقوق الجمركيـة الاوروبيـة، كما استفادت الصادرات الزراعية اللبنانية الموجهة للمجموعة الأوروبية بـ 80% من تسهيلات التعريفة الجمركية الاوروبية الموحدة والتي تتراوح بين [40 %-80%].

2-2) اتفاق التعاون مع مصر:

كان أول اتفاق بين مصر والمجموعة الأوروبية في (18 ديسمبر 1972) ليدخل حيز التنفيذ ابتداء من (01 ديسمبر 1973)، لتليها اتفاقيات تعاون ثانية في (18 جانفي 1977) حيث إشتملت على الجوانب التالية:

الجـانب التجـاري: وذلـك باسـتيراد المجموعـة للمنتجـات المصرية فـي إطـار الإعفاءات الجمركية.

الجانب المالي: حيث قررت المجموعة الأوروبية منحها مساعدات مالية قدرت بـ 170 مليون وحدة نقدية أوروبية (بما يعادل 128.01 مليون دولار أمريكي).

الجانب التقني: من خلال تحديد الإطار العام للتعاون بين الطرفين في مجال العلوم والتكنولوجيا.

3-2-) اتفاق التعاون مع سوريا:

وتـم بتـاريخ (1977)، حـيث تميز بنفس مقتضيات الاتفـاقيات المتوسـطية الأخرى، وكان حجم المساعدات المالية المقدمة من المجموعة الاوروبية حوالي 60 مليون وحدة نقدية أوروبية (بما يعادل 45.18 مليون دولار أمريكي)، كما اسـتفادت سـوريا مـن إعفـاءات جمركيـة علـى بعض المنتجـات الصناعية والزراعية الموجهة نحو أوروبا.

2-4) اتفاق التعاون مع الأردن:

كما هو الحال بالنسبة لمصر وسوريا، تم الاتفاق مع الأردن في التاريخ ذاته (-18 جانفي 1977) حيث استفاد الأردن بـ 40 مليون وحدة نقدية أوروبية (بما يعادل 30.12 مليون دولار أمريكي) على شكل مساعدة مالية ممنوحة من قبل المجموعة الأوروبية، كما أعطيت الحرية التامة للمنتجات الصناعية الأردنية بالدخول إلى أسواق دول المجموعة الأوروبية باستثناء الملابس القطنية التي قيـدت بكميـة 100 طـن، إضـافة إلـى تخفيضـات جمركيـة تتـراوح بين [ 40%-80%] بالنسبة لـ 80 % من الصادرات الفلاحية الأردنية، وذلك في حدود احترام الخطوط الأساسية للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة (PAC).

3)- اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل:

كان توقيع أول اتفاقية في (4 -جويلية 1964)، حيث اكتسبت طابعا تجاريا بمنح تخفيض تجاري من طرف المجموعة على بعض صادرات إسرائيل التي قدر عددها بـ 20 منتوجا من ضمن 100 منتوجا وضعتها إسرائيل قيد التفاوض، ولـم تخـرج هـذه الاتفاقيـة عن الحدود الموضوعة من طرف CATT (36) أما الاتفاقيـة الثانيـة فكانت في(29 جوان 1970) وحـددت مدة تطبيقها بخمس سنوات على أن تكون وسيلة لدعم العلاقات التجارية بين الطرفين، وتم من خلالها منح تفضيلات للمنتجات الزراعية الإسرائيلية فاستفادت من تخفيضات جمركية تراوحت بين [30 % -70%] من الحقوق الجمركية للمجموعة على نسبة

(30%) من وارداتها من إسرائيل، كما استفادت 60% من صادرات المجموعة الأوروبية الموجهة نحو إسرائيل من تخفيضات جمركية تراوحت بين [ 10%- 30%] حسب أنواع المنتجات.(37)

**الحوار الأوروبي / العربي:**

منذ سنة 1973 وبعد الانجازات التي حققتها الدول العربية من خلال الانتصار في حرب أكتوبر 1973 وتصحيح أسعار النفط سعت المجموعة الأوروبية إلى طرح مبادرة لتطوير التعاون وتعميق الحوار معها، ولقد رحبت الدول العربية بذلك وطالبت بمناقشة جل القضايا التي تجمع الطرفين بما فيها ضمان مساندة لإيجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط – وبالتحديد قضية فلسطين- بينما أراده الجانب الأوروبي حوارا اقتصاديا، وقد استمرت المساعي سنوات طويلة وشهدت مراحل متميزة يمكن التوقف عندها:

1) الانطلاقة: 1970 -1975:

بعد اندلاع حرب أكتوبر (1973) وخلال القمة العربية السادسة بالجزائر في (29-26 نوفمبر 1973) قررت الدول العربية حظر النفط على الدول الغربية التي أبدت انحيازها المطلق لإسرائيل كالولايات المتحدة الأمريكية وهولندا (38) فإذا أعتبر ذلك التصرف من طرف الدول الغربية كعقاب، إلا أنه من منظور الدول العربية يعد إجراءا منطقيا لإيجاد حل عادل وشامل لقضية الصراع العربي / الإسرائيلي الذي شغل المنطقة وأستنزف خيراتها وعرقل تنميتها.

ويتجلى هذا التصور في قمة كوبنهاجن(39)(Copenhague 1973)، التي جمعت وفد من وزراء عرب مفوضيين من طرف قمة الجزائر مع نظيرهم الأوروبي الذي أبدى موقفا للتفاهم والحوار. (40)

فإذا كان الحوار الأوروبي / العربي قد بدأ على الأقل من الناحية النظرية فالأوليات اختلفت حيث انصب انشغال الجانب العربي على القضية

الفلسطينية التي تحتل الصدارة بينما أوروبا كانت تضغط على العرب لتأمين تموين البترول بكيفية مستمرة ومنتظمة، وبذلك فالحوار بين أوروبا والعالم العربي صاحبه اختلاف في تصور بعض الدول الأوروبية كبريطانيا، هولندا، الدانمارك، فإذا كان ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول كان واضحا، فقد تزامن هذا الواقع مع ظهور الوكالة الدولية للطاقة(41)(A-I-E) وبالتالي تزايد الدور الأمريكي في صناعة القرارات الحاسمة في أوروبا.

ومن جهتها أصرت الدول العربية على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في القمة العربية عام (1974) مما أفرز إشكالية أخرى لدى الدول الأوروبية التي أكدت على عدم الخوض في مواضيع سياسية بحجة أنه اجتماع خبراء ولو كان معظمهم سياسيين لبسوا ثوب الخبرة ! وتم حل تلك الإشكالية بعاصمة ايرلندا الجنوبية –دبلن- في (12 فيفري 1975) باقتراح صيغة تفاوضية بين المجموعتين لا بين الدول والذي قبلت به الجامعة العربية لينطلق بذلك الحوار الأوروبي/العربي.(42).

2) تطور الحوار العربي / الأوروبي: 1975 – 1981:

بينما كان الإعداد والتحضير لأول اجتماع تمهيدي يجمع الخبراء الأوروبيين والعرب والمتوقع انعقاده بالقاهرة (جوان 1975) فوجئ العرب بتوقيع المجموعة الأوروبية لاتفاق تعاقدي تجاري مع إسرائيل في (11/05/1975)، حيث تتمتع بموجبه إسرائيل بأفضلية وتشارك في جميع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة. (43)

ولقد أعتبر هذا الاتفاق كأول خطوة فعلية في تطبيق السياسة المتوسطية الشاملة التي قررتها المجموعة الاوروبية في قمة باريس (1972) حيث تضمن ما يلي:(44)

- إعفاء المنتجات الصناعية الإسرائيلية المصدرة إلى دول السوق الأوربية

المشتركة من الرسوم الجمركية انطلاقا من عام 1977 !

- تخفيض دول السوق الأوروبية للرسوم الجمركية على الحمضيات الإسرائيلية بنسبة 80%.

- تخفيض الرسوم الجمركية على سائر المنتجات الصناعية الأخرى التي ينتج مثلها في إسرائيل؛

- وبالمقابل تقوم إسرائيل بتخفيض الرسوم على 60% من المنتجات الصناعية القادمة من أوروبا والتي لا تنافس المنتوج الصناعي المحلي وذلك بداية من عام 1980.

حيث يعتبر ذلك انتصارا اقتصاديا وسياسيا للكيان الصهيوني ويمثل قمة التلاعب والخداع بمصير الدول العربية التي طالما قامت بذلك معظم الدول الأوروبية الاستعمارية وفي مقدمتها – بريطانيا وفرنسا - مما يؤكد ذلك على قدرة الدول الأوروبية على امتصاص ردود الفعل العربية تجاه هذه الإتفاقية وتبرير الموقف بتقديم توضيحات وشروحات اقتنع بها العرب كعادتهم، وعقد الاجتماع العربي /الأوروبي الوزاري رسميا في (نوفمبر 1975) (45).

وبذلك تمكنت المجموعة الأوروبية من تخطي المشاكل التي كانت تحول دون التقارب بين الطرفين، وكانت جادة في تحسين الحوار بينها وبين الدول العربية لضمان مصالحها الاقتصادية وفتح الأسواق لمنتجاتها وفقا لعلاقات ثنائية بينهما.(46) كما حاولت إثبات وجودها في الصراع العربي / الإسرائيلي وفق ما ورد في تصريح البندقية في- جوان 1980 -(47)، وفي سياق ذلك رغم عدم اعتراف المجموعة الأوروبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني إلا أنها أرادت أن تكون شريكة في المفاوضات وان تلتزم بالجانب السياسي في إطار ما تقرره الأمم المتحدة، إلا أن ظهور عدة قضايا أدت إلى توقيف الحوار عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية /الإسرائيلية – كامب ديفيد عام 1979 ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس (48)، ليتزامن ذلك مع ارتفاع سعر البترول الذي وصل إلى مستوى لم يشهده من قبل

(حوالي 40 دولار للبرميل) وهكذا توترت الأوضاع من جديد في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد بعد اندلاع حرب الخليج الأولى (49).

3) تباطؤ الحوار وتراجعه:

أصبح الحوار العربي - الأوروبي مهمشا ودخل في مرحلة سبات عميق في الوقت الذي انشغلت فيه الجماعة الأوروبية بمسائل أكبر أهمية بالنسبة لها كتوسيع عضوية الجماعة بانضمام اليونان (1981) ثم إسبانيا والبرتغال (1986) وبالمقابل أصبحت بعض الدول العربية مثقلة بالديون خاصة بعد انهيار أسعار البترول عام (1985) فضلا عن الشروط القاسية لصندوق النقد الدولي (FMI) مما أفقدها ذلك مكانتها التفاوضية مع الدول الاوروبية وفعاليتها في الحوار معها.

ورغم من المحاولات العديدة لرفع الحوار العربي /الأوروبي، إلا أن التقلبات والمؤشرات وبالتحديد منها الجيو- سياسية حالت دون تحقيق نتائج تذكر، ومن بين المعطيات التي ساعدت على تنشيطه من جديد ما يلي:- (50):

انهيار السلطة المركزية في الإتحاد السوفياتي بسقوط جدار برلين سمح بتوحيد الألمانيتين وجعل لألمانيا ثقلا وتأثيرا في المجموعة الأوروبية أكثر من قبل.

ميلاد اتحاد المغرب العربي الذي يضم (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) في - فيفري 1989-، ومجلس التعاون العربي ويضم (مصر، الأردن، العراق، اليمن الشمالي) في العام ذاته.

كما حاولت فرنسا إعطاء ديناميكية جديدة لإحياءه وفقا لتشاور تعاون وعمل مشترك مع الأخذ في الحسبان قضية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال الدعوة إلى اجتماع دولي يجمع كل الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.(51)

إلا أنه سرعان ما عادت الانتكاسة لصحوة الحوار بعد غزو القوات العراقية للكويت ليساهم ذلك في تعميق التباعد بين الطرفين نتيجة لاختلاف المواقف العربية من النزاع، إضافة إلى الدور الفعال للولايات المتحدة الأمريكية في تهميش دور أوروبا في المنطقة وإنفرادها بمنطقة الخليج وبملف النزاع العربي – الإسرائيلي من خلال تنظيم مؤتمر مدريد (أكتوبر 1991) وما تلاها من مفاوضات ثنائية بين الطرفين المتنازعين.

**حصيلة وتقييم ويمكن التوقف عند ذلك كما هو مدرج أدناه**

1- حصيلة اتفاقيات التعاون:

العلاقة بين طرفين متباينين ويتفاوتان على مختلف الأصعدة يترتب عنه آثار سلبية على الاقتصاد الأضعف، وفي سياق العلاقات الاوروبية- المتوسطية يعتبر الطرف الأوروبي دائب التغير أفقيا (جغرافيا) ورأسيا (في سلم التكامل) على نحو يفرض على الدول المدمجة في اقتصاده إعادة هيكلة تمليها تغيراته أكثر مما تستدعيها احتياجاتها التنموية لذلك فتقييم هذه الاتفاقيات يرتكز على أهدافها ومحتوياتها، من حيث: (52)

قدرتها على تشجيع صادرات الدول المتوسطية وبالتحديد إلى الجماعة الأوروبية، إمكانية جلب الاستثمار الأجنبي للاستفادة من فرص التصدير إلى أوروبا، مقدار مساهمة الاتفاقيات بتقديم المساعدات المالية لصالح الدول المتوسطية.

وذلك على سبيل الذكر لا الحصر، فبإلقاء نظرة على الجدول –رقم 01- يتضح أن المجموعة الأوروبية واجهت عجزا كبيرا في معاملاتها مع الدول العربية بما فيها المتوسطية قدر (29.5 مليار إيكو)، ومرد ذلك الارتفاع الحاد في أسعار البترول آنذاك، وبالمقابل يلاحظ تحقيق فوائض لصالحها خلال السنوات (1986-1987-1988) بسبب انهيار أسعار البترول خلال تلك الفترة.

الجدول رقم –01- تجارة المجموعة الأوروبية مع الدول العربية للفترة (1980 –1988) الوحدة: مليار إيكو وبالنسب المئوية

| البيان | 198 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| واردات المجموعة الأوروبية | 67.4 | 55.8 | 57 | 33.4 | 31.1<br>3 | 28 |
| صادرات المجموعة الأوروبية | 37.9 | 57.9 | 53.<br>2 | 38.8 | 2.5 | 33.7 |
| الميزان التجاري | -<br>29.5 | 2.1 | 3.8- | 5.4 | 0.8 | 5.7 |
| حصة الدول العربية:<br>الواردات<br>الصادرات | 23.9<br>%<br>17.5<br>% | 14.3<br>%<br>16.5<br>% | 14<br>%<br>14<br>% | 9.9%<br>11.3<br>% | 9.3<br>%<br>9.6<br>% | 7.3<br>%<br>9.3<br>% |
| نسبة الصادرات إلى الواردات | 56% | 104<br>% | 93<br>% | 196<br>% | 103<br>% | 120<br>% |

المصدر:بشارة خضر. الحوار الاقتصادي العربي –الأوروبي، في العلاقات العربية –الأوروبية حاضرها ومستقبلها، مركز الدراسات العربي –الأوروبي، باريس:1997 ص:64.

عموما فالمبادلات التجارية بين المجموعة الأوروبية والدول العربية بما فيها المتوسطية لم تتم بصورة متكافئة وأظهرت عجزا في الميزان التجاري للدول العربية، كما تأثر مسارها بعوامل خارجية وبالتحديد منها انهيار أسعار المواد الأولية والتغيرات في السياسات الاقتصادية لبعض الدول العربية تبعا لمشروطية صندوق النقد الدولي بإتباع برامج الإصلاح الهيكلي والتي تعتبر في مجملها عوامل رئيسية لفقدان الدول العربية الفعالية في الحوار مع الجماعة الأوروبية.

وفي الواقع فمساعدات المجموعة الأوروبية لدول جنوب البحر المتوسط من موارد الميزانية وقروض البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) خلال الفترة الممتدة من (1975-1987) قد تجاوزت مبلغ (5.5 مليار إيكو) منها (400 مليون إيكو) كمساعدات غذائية وقيمة (3.8 مليار إيكو) من الإجمالي مصدرها قروض من البنك الأوروبي للاستثمار.

فبإلقاء نظرة متفحصة على(الجدول رقم -01-في الملاحق) في إطار البروتوكولات المالية للفترة [ 1978 – 1991] كمساعدات مالية مقدمة من المجموعة الاوروبية لصالح الدول المتوسطية يمكن استخلاص التالي:

- رغم التعاون المالي بين المجموعة الاوروبية ودول جنوب المتوسط فحجم المبادلات التجارية للمجموعة الأوروبية مع الدول المتوسطية -وبالتحديد العربية- تميل إلى التناقص لصالح المبادلات فيما بينها و/ أو بينها وبين بقية دول العالم مما يجعل الدول المتوسطية في تبعية لأوروبا.
- تأثير المساعدات المالية كان محدودا على اقتصاديات كالدول المتوسطية (بالتحديد العربية) تعاني من المديونية، البطالة، ندرة الحاجات الأساسية مع ضخامة الاحتياجات وتفاوت طبيعتها عن المجالات التي تحظى بالأولوية بالإضافة إلى النمو الديمغرافي السريع الذي لا يمكن التحكم فيه. مع عدم قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من رفع القدرة التصديرية إلى أوروبا، حيث تأثرت باعتبارات أخرى، سيما وأن صادرات الدول المتوسطية تركزت في قطاعات غير جاذبة للاستثمار مما ساعد على نزوح رأس المال من المنطقة، وبذلك يمكن إرجاع جزءا من الإحباطات والإخفاقات الاقتصادية التي منيت بها مناهج التنمية المتبعة في دول جنوب المتوسط إلى سياسات المجموعة الأوروبية التي تفرض على الدول المدمجة في اقتصادها إعادة هيكلة تمليها تحولاتها أكثر مما تستدعيها الاحتياجات التنموية للطرف المدمج.

2- تقييم أداء الحوار الأوروبي- العربي:

رغم ترجيح الأغلبية بأنه حوار غير متكافئ إلا أنه كان أول خطوة إيجابية في إرساء نوع من التفاوض بين العرب وبقية الأطراف الدولية وإسماع قضايا العرب المصيرية (وبالتحديد قضية فلسطين) بشكل مباشر، كما أنه أعتبر

انطلاقة ناجحة لإرساء نوع من التفاهم في العديد من المجالات، سيما وأن الحظر النفطي وضع أوروبا أمام خيارات صعبة، لذلك فلقد ساعد على إعادة تقويم العلاقات السياسية، الاقتصادية والثقافية، ووضع القواعد اللازمة لتطويرها مستقبلا رغم المعيقات التي تعترضها.

ومنذ اتفاقية - أسلو-(53) التي كانت بين إسرائيل وفلسطين حدث انعطافا كبيرا في المواقف أوروبا التي حاولت أن تأخذ مكانة لها في المنطقة وذلك بفضل تقديم المساعدات لبناء الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة توسيع وتعميق العلاقة مع دول المشرق العربي وإسرائيل والبحث عن أطر جديدة للعلاقة معها.

## السياسة الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط:

بعدما أثبتت السياسة المتوسطية الشاملة عدم فعاليتها في التعامل مع القضايا الاقتصادية الشائكة في دول جنوب المتوسط وفشل الحوار لبعض التقلبات المفاجئة باشرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الفترة مابين (1990-1988) بتجديد سياستها تجاه منطقة المتوسط من خلال قانون المجلس الأوروبي الذي كان ببرشلونة في (29-جوان-1992)(54) والذي أكد على إعادة تقييم سياسات التعاون والشراكة للإتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط. مركزا على التغيير في أنماط الشراكة على الأمدين القصير والمتوسط.(55)

ولقد اشتمل التصور الجديد على برامج تمتد على مدى خمس سنوات (1996-1992) {أنظر الجدول -من الملاحق } وذلك لتقوية وتفعيل الروابط بين الطرفين وتعميق الجهود السابقة، ومن ثمة تجاوز صعوبات إستراتجية التقارب المتوسطي الشامل.

1- مضمونها:

تختلف المبادرات الجديدة عن سابقتها من حيث:(56)

التأكد المجدد على إطار عمل متعدد الأطراف للمنطقة يحكم العلاقة بين الطرفين.

التغطية الشاملة للقضايا بما فيها المجالات الاجتماعية، السياسية، الأمنية، والبيئة ومختلف القضايا كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، المخذرات، وغسيل الأموال.

الوعاء المشترك للمساعدات المالية التي يخصص جانب هام منها لمساندة برامج التكييف الهيكلي في الدول التي أخذت به لتدعيم إصلاح الاقتصاد الكلي.

سياسات لتجارة أوسع وأكثر انفتاحا من جانب الإتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بواردات المنتجات الزراعية، وبعض المنتجات المصنعة من بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط.

2- أهدافها:(57)

في ظل الإستراتيجية الجديدة تم ترصيد جملة من أهدافها فيما يلي:

تسعى المجموعة الأوروبية إلى توسيع أسواقها من خلال إيجاد علاقات متوازنة مع الدول المتوسطية من جهة ودول أوروبا الشرقية من جهة أخرى.

تقليص التفاوت بين الضفتين للوصول إلى النمو المتوازن والمتواصل.

تحسين مستويات المعيشة في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي لخلق نمو متواصل بمعنى توفير ظروف استقرار في دول جنوب المتوسط للتخفيف من ضغوطات الهجرة إلى شماله.

تكثيف التعاون بين الضفتين في العديد من المجالات (البيئة، الهجرة، التجارة، الاستثمار، الطاقة، التعاون الصناعي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وتشجيع الإصلاح السياسي، احترام حقوق الإنسان ومحاربة المخدرات والانحراف والتطرف).

توسيع نطاق الحوار من سياسي مبني على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى قضايا أمنية لتحديث إجراءات دعم السلام ومن ثمة خلق فضاء أورو –متوسطي يسوده الأمن والاستقرار.

وهناك بعض المؤشرات للسياسة المتوسطية الجديدة في غاية من الأهمية تتضمن:

مبادرة المجموعة الأوروبية بمساندة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في بعض دول حوض المتوسط التي أخذت به، وتشجيع الانفتاح على العالم الخارجي (58).

تعهد الإتحاد الأوروبي بترقية التعاون الجهوي ومساعدة بناء الاقتصاد الفلسطيني.(59)

إقرار الإتحاد الأوروبي مشروعات لاتفاقيات شراكة، منها مشروع شراكة أورو-مغاربي الذي قدم على المجلس الأوروبي بلشبونة في (جوان 1992) كما تم تخصيص مبلغ(52.6 مليون إيكو) لتمويل عدد من المشاريع والمبادرات لدعم التعاون في منطقة المتوسط وتشمل مجالات: MED – INVEST.MED- MEDIA.MED- CAMPUS.MED –URBS (60) وبذلك تمثل السياسة المتوسطية الجديدة –PMR-منعطفا حاسما لإعادة بناء علاقة الإتحاد الأوروبي بمنطقة المتوسط على أساس الشراكة – PARTENARIAT- فإنطلاقا من 1990 بادرت المجموعة الأوروبية بوضع إطار مؤسساتي، لتوجيه الحوار مع منطقة المغرب العربي ولذلك تم اقتراح مستويين للمحادثات:

فالأول تشارك فيه جميع أعضاء المجموعة الأوروبية من خلال اجتماع وزراء خارجية أقطار الإتحاد المغاربي والتكتل الأوروبي في إطار مجموعة (5+12)

بينما يندرج المستوى الثاني في إطار ما أطلق عليه بمشروع المنطقة الغربية للبحر المتوسط المجموعة (5+5) والذي يجمع أقطار إتحاد المغرب العربي (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا)، من جهة وخمس دول من أوروبا المتوسطية اللاتينية وتشمل (إسبانيا، فرنسا، البرتغال، إيطاليا، مالطا)(61).

ولقد كان لمؤتمر لشبونة المنعقد في (17/02/1992) وقفا إيجابيا حول مسألة تفاوض الإتحاد الأوروبي مع أقطار المغرب العربي ككتلة وفي الوقت ذاته تشبثه بفكرة التفاوض الثنائي لاعتبارات إستراتيجية.(62)

كما كان التصور الأوروبي للصيغة الجديدة للتعاون يتجاوز منطق المساعدة إلى منطق الشراكة مبني على الحقوق والواجبات المشتركة على أن تقوم هذه الشراكة الاقتصادية والسياسية على مرتكزات أربعة وهي، تنظيم وتعميق الحوار السياسي، تكثيف وتوثيق التعاون الاقتصادي، التقني والثقافي، التأكيد على ضرورة التعاون المالي والتقدم في إطار التبادل الحر(63).

وبناء على ذلك فصيغة (5+5) لا تختلف في جوهرها عن السياسة المتوسطية المتجددة والمقدمة للمجلس الأوروبي باقتراحات ملموسة (في جوان 1990) وعن صيغة التعاون السابقة فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة في نظام المعاملات التجارية، حيث تم فتح السوق الأوروبية جزئيا أمام منتجات الدول المتوسطية، مع زيادة طفيفة للغلاف المالي من إعتمادات ميزانية المجموعة الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار (BEI) بالإضافة إلى إدراج محاور جديدة للتعاون كالبيئة ومساندة الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من جانب الدول بمشروطية من صندوق النقد الدولي – FMI-.

إلا أن حصيلة العلاقات الأوروبية المغاربية كانت ضعيفة ومخيبة للآمال في ظل غياب عمل مغاربي مشترك ولجملة من العراقيل التي كانت نتيجة لتعدد التحديات التي أفرزتها المستجدات العالمية والتي حالت دون تطوير المبادلات وتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما، لتجد أقطار المنطقة الخيار المتاح

بالتفاوض من جديد مع الإتحاد الأوروبي وبشكل منفرد بخلاف أقطار الشرق المتوسط في إطار شراكة أوروبية – متوسطية- تسعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر في غضون سنة 2010.ليتجسد ذلك في التعليمات التي أصدرها المجلس الأوروبي المنعقد – بكوبنهاجن-Copenhague-.

في (21-22/06 /1993) إلى المفوضية الأوروبية بالتحضير لإعداد إستراتيجية بعيدة المدى تسعى لإرساء المنطقة المتوسطية الجنوبية والشرقية في الاقتصاد الأوروبي(64) وتدعم الجهود في اجتماع –كورفو– Corfou باليونان في (24-25/06/1994) بالتأكيد على أهمية تعزيز السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي لدفعها أكثر نحو السلام، الاستقرار، الأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة من خلال إقامة شراكة أورو-متوسطية (65)، ثم اجتماع المجلس الأوروبي –بآسن--Essen بألمانيا في (09-10/12/1994) وتشديده على أن حوض المتوسط يشكل منطقة أولوية ذات أهمية إستراتيجية للإتحاد الأوروبي، إلى إجتماعه –بكان -Cannes – بفرنسا في (26-27/06/1995) وتأكيده على أن الشراكة الأورو-متوسطية تمثل "سياسة تعاون طموحة نحو الجنوب والتي تشكل مقابلا واستكمالا لسياسة الانفتاح نحو الشرق وتعطي العمل الخارجي للإتحاد الأوروبي تماسكه الجيو-سياسي "(66) لينعقد في مدينة برشلونة-BARCELONE الإسبانية مؤتمرا وزاريا حمل اسمها في (27-28 نوفمبر 1995) كتتويجا للحوارات والنقاشات التي استمرت طويلا حيث جمع وزراء خارجية الدول أعضاء الإتحاد الأوروبي (15 عضو) ودول جنوب وشرق المتوسط (12 عضو)(67)، كما أعتبر أول محاولة لبلورة رؤية واضحة على واقع المنطقة المتوسطية وتحدياتها والتصورات المستقبلية لها، فالمرتجى من وراءه جعل حوض المتوسط فضاءا للحوار، التبادل والتعاون الذي يضمن السلام، الاستقرار والرفاهية ليعتبر بذلك إطارا عاما للتعاون والشراكة الشاملة الأوروبية- المتوسطية.

# الفصل الثاني مبادئ، أسس وتجارب اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية

## تمهيد:

استجابت الأقطار الجنوبية والشرقية المتوسطية (PSEM) للطرح الأوروبي في برشلونة بعد إدراكها لأهميته وضرورته في إطار المستجدات العالمية.

فعدة قضايا طرحت للنقاش في مؤتمر برشلونة وشملت الجوانب السياسية والأمنيـة، الاقتصـادية والماليـة الاجتماعيـة الثقافيـة والإنسانية وأكد عند انطلاقه على جملة من الأمور أبرزها(68):

التشديد على الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط، ورغبة الأقطار المطلة عليه في تعميق وتعزيز علاقاتهم المستقبلية قوامها – التعاون الشامل- التأكيد على أن الرهانات على جميع الأصعدة وفقا للمستجدات العالمية، تمثل تحديات مشتركة تتطلب تنسيقا.

الإشارة إلى إلزامية خلق فضاء متعدد الأطراف، ومستمر لعلاقات تلك الدول يعتمد على روح الشراكة مع احترام قيم وممارسات كافة الشركاء.

التأكيد على أهمية الإطار متعدد الأطرف، كمكملا لتعزيز العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصياتها.

التشديد على أن المشروع الأوروبي -المتوسطي لا يسعى أن يكون بديلا عن المشروعات والمبادرات الأخرى المطروحة في المنطقة المتوسطية.

### أولاً: مبادئ وأسس الشراكة الأورو-متوسطية

ما من شك أن للشراكة الأورو- متوسطية جملة من العوامل تحفز الضفتين على التقارب للتعاون والتشارك رغبة في الاستفادة من المكاسب المتوقعة، كما لها

جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها في ظل توفر جملة من المتطلبات وبالاعتماد على عدد من الآليات، استنادا إلى محتوى بيان قمة برشلونة.

## مبادئ الشراكة الأورو-متوسطية

وتتضمن التالي:

1- دوافع الشراكة الأورو – متوسطية:

تعتبر المصالح الذاتية لكل طرف وارتباطها بالطرف الآخر على كافة المستويات المحدد الرئيسي لانجذاب وانفتاح كل منهما على الآخر تحقيقا لمزيد من التعاون، التضامن، التكامل ومعالجة التحديات التي تتطلب التعاون بين الضفتين.

يعود التحول الجذري في علاقة الإتحاد الأوروبي بدول المتوسط من سياسة تعاون مبنية على منح بعض الامتيازات التجارية إلى اتفاقيات شراكة متعددة الأطراف تجمع دول معاهدة – ماستريخت- -MAASTRICHT(69) والأقطار المتوسطية لاعتبارات أوروبية ، متوسطية، وعالمية.

### 1-1) الدوافع الأوروبية:

يرجع طرح مشروع الشراكة الأورو – متوسطية من طرف الجانب الأوروبي لجملة من العوامل ذات أبعاد:أمنية، سياسية، اقتصادية، وثقافية تدفعه للتفاوض مع الدول المتوسطية لإعادة صياغة الإطار التنظيمي للعلاقات معها كما يلي:

1-1-1 البعد الأمني:

فرض البعد الأمني نفسه بقوة على توجه أوروبا إلى الدول المتوسطية، وأصبح هاجس الأمن، والاستقرار الشغل الشاغل للمجموعة الأوروبية أكثر من المشاريع الاقتصادية والاستثمارية سيما بعد الإدراك الأوروبي الجمعي بأن المخاطر

المحتملة التي تواجه حوض المتوسط لا يمكن للمجموعة مواجهتها بمفردها، ضمن إطار الإتحاد الأوروبي وإنما بشراكة الجنوب(70) وقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده أن المشاركين يعبرون عن ´ قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون بتشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم، ومن أجل هذا يوافق المشاركين على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للتعاون الدولي، ويعاودون التأكد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي (71).

وفي سياق ذلك يؤكد الفكر الغربي وبالتحديد الأوروبي على أهمية الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط بالإضافة إلى مناطق الشرق الأوسط في استتباب الأمن، والاستقرار الأوروبي(72)، باعتبارها مصادر رئيسية لنقاط الالتهاب والتهديد المحتمل للأمن الأوروبي والاستقرار الإقليمي وذلك من خلال التقرير الصادر عن لجنة بروكسل مفاده أن " البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لعديد من تلك الدول (المغرب والمشرق بالتحديد) تعد مصدرا لعدم الاستقرار وبالتالي سببا لهجرات اليد العاملة المكثفة وللتطرف الأصولي، والإرهاب وتجارة المخدرات والإجرام المنظم الذي يحمل أسوأ الآثار على منطقة جنوب البحر المتوسط والجماعة الأوروبية" (73).

وفي سياق ذلك:

- يزعم انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة عربية قريبة من الحدود الأوروبية، لذلك يثير نزوع العرب للتكتل مخاوف أوروبا لما يقدمونه من إمكانيات بشرية ومالية، لتجاوز هوة التأخر التقني، والعلمي، وبالتالي إمكانية التقدم في ميدان تكنولوجيا السلاح والتقنية العسكرية، لذلك تسعى أوروبا لتجنب الوصول إلى لحظة يكون بإمكان العرب فيها تهديد الأراضي الأوروبية. (74)

- القنبلة السكانية أو الانفجار السكاني والذي يمكن أن يدفع بملايين البشر الهاربين من الفقر وشح الموارد، وانعدام الأمن والحرية إلى الهجرة نحو القارة الأوروبية القريبة وما يمكن أن يترتب عن ذلك من خطر زعزعة الاستقرار الاقتصادي وهز التوازن الديمغرافي، والأقوامي فيها، لذلك تسعى أوروبا إلى إيجاد نظم كفيلة بضبط وتوطين المهاجرين في مناطقهم (75)، من خلال دعم التنمية في دول جنوب وشرق المتوسط – PSEM- وما يشمله ذلك من إصلاح اقتصادي، ودعم الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، ومساعدة تلك الأقطار على الانفتاح عل العالم الخارجي، سيما والقرب الجغرافي يجعل من مصلحة أوروبا تدعيم التنمية والاستقرار في تلك الدول(76).

- ظاهرة الإرهاب والتي يطلق عليها الغرب –الأصولية الإسلامية – بالإضافة إلى تدني الأوضاع الأمنية وما يترتب عنها من مخاطر كامنة (كالتجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، التطرف..) والتي أثارت قلقا شديدا في بعض الأوساط الأوروبية وبالتحديد في فرنسا وتعتبر هذه القضايا من أبرز الدوافع، خوفا من توسع وانتشار حركات العنف والتطرف التي تحدث في العديد من دول جنوب المتوسط المجاورة لأوروبا(77).

1-1-2 البعد السياسي: ويشتمل على:

محاولة أوروبا التحرر من القضبة الأمريكية، والاستقلال بالقرار السياسي، في مختلف قضايا الصراع العالمي والبروز كقوة صاعدة تلغي قواعد النظام الدولي أحادي القطبية.(78) الرغبة الأوروبية الملحة في إبقاء معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دائرة النفوذ الأوروبي المباشر، نظرا لما تمثله الترتيبات الإقليمية، والتكاملية في المنطقة من أخطار في المنظور السياسي الأوروبي سيما وأن أوروبا تدرك مدى الحاجة إلى الاستقرار السياسي والأمن والمساهمة في صنع السلام وتحقيق التنمية وإثبات الذات (79)، هذا من جانب ولاستعادة موقعها السياسي الذي كانت تحتله في العلاقات الدولية وبالتحديد في المنطقة المتوسطية من جانب آخر.(80).

3-1-1) البعد الاقتصادي: ويتضمن ما يلي:

وفي مقدمتها النفط، الذي لا يزال المحور الأول لنزاع القوى الدولية في المنطقة العربية بالتحديد(81). لما يمثله في ذاته من مادة إستراتيجية في الصناعات الأوروبية (82)، ولما يقدمه التحكم بمنابعه من وسائل إضافية لتدعيم قوة التفاوض للأطراف المسيطرة عليه، إلى جانب ذلك تسعى أوروبا إلى جذب أموال النفط السائلة البترو-دولارات- للاستثمار في أراضيها.(83)

الرغبة في الارتقاء إلى مكانة لائقة، تحقق لأوروبا الهيمنة الاقتصادية على دول جنوب وشرق المتوسط -PSEM- - من خلال الانفتاح الشامل على أسوق تلك الدول، والاستحواذ على أكبر قدر ممكن منها، باعتبارها الفناء الخلفي لمنتجاتها،، وبالتحديد أسواق الدول كثيفة السكان والتي ترتفع فيها معدلات الاستهلاك، وتنخفض فيها القدرة الإنتاجية، لضرورتها للتجارة الأوروبية بشكل عام، وللنمو الصناعي والإنتاجي الأوروبي المستمر(84)، سيما وأن أوروبا لا تزال تمثل شريكا تجاريا رسميا للمنطقة المتوسطية، رغم تراجع موقعها سياسيا.(85)الموقع الإستراتيجي الذي تحتله منطقة المتوسط بصفتها منطقة التقاء لثلاث قارات (أوروبا، إفريقيا، آسيا)، حيث يلعب البحر المتوسط دورا حاسما في خطوط الملاحة الرئيسية للنقل البحري، كما تمثل المنطقة مستودعا لكوادر مكونة تكوينا جيدا، ولأيدي عاملة رخيصة، يمكن لأوروبا الاعتماد عليها للتوسع في مجال إنتاج السلع الرخيصة نسبيا، وكثيفة العمالة والتي يستطيع الإتحاد الأوروبي أن ينافس بها في الأسواق العالمية، على اعتبار أن مؤسسات إنتاج هذه النوعية من السلع، مراكز متقدمة لتوزيع هذه السلع على أسواق منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط.(86)

محاولة البروز كقطب صاعد يؤثر في السياسات العالمية، وله ثقل اقتصادي، وذلك بتكثيف الأنشطة الإنتاجية، والمبادلات التجارية لتدعيم الموقف الأوروبي التنافسي أمام العمالقة الاقتصادية العالمية (كاليابان، الولايات المتحدة الأمريكية.....)(87)

السعي إلى تطوير عملية الاندماج(88) والارتقاء بالوحدة الاقتصادية الأوروبية التي لا يمكن أن تأخذ مداها الواسع والوطيد إلا من خلال تعاون إقليمي دائم، تشترك فيه كل دول المنطقة وتحديدا المطلة على حوض المتوسط. (89)

4-1-1 البعد الثقافي:

حيث تسعى أوروبا إلى حماية وتدعيم النفوذ الثقافي واللغوي والفكري الأوروبي في العالم المتوسطي بمختلف الوسائل كالمنظمة الفرنكوفونية، مؤسسة الثقافة الأوروبية، المجلس الأوروبي، المنتديات، والندوات العلمية والفكرية العديدة التي تمولها هذه المؤسسات، ومراكز أوروبية أخرى (90)، سيما وأن هناك تمازج ثقافي ناجم عن الإحتكاك المتزايد بين الضفتين، وثمة عوامل يعود البعض منها إلى المرحلة الكولونيالية.

بصفة عامة، فدوافع الدول الأوروبية تطغى عليها الاعتبارات الذاتية، حيث تولي اهتماما متميزا لإيقاف الهجرة من الجنوب، وما قد يتسرب من خلالها عناصر غير مرغوب فيها أو يقترن بها من أعمال غير مشروعة، انطلاقا من تصوراتها المبالغ فيها، وبالتالي فهي تسعى إلى المزيد من الاندماج، والتكامل في المجالات السياسية، الاقتصادية والأمنية، لخلق فضاء متوسطي للتعاون والتبادل، والحوار في ظل السلام والاستقرار.

**1-2) الدوافع المتوسطية:**

ثمة اعتبارات تحفز الأقطار المتوسطية على التقارب للشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومن أبرزها:

- الرغبة في تحقيق أهداف ظرفية وضيقة خاصة بكل قطر، كفك العزلة، الحصول على مساعدات لتغطية وارداتهم الآتية من أوروبا ذاتها(91)، وقروض لتمويل المشاريع ولتعديل وتحديث هيكلة القطاعات الاقتصادية، إلى جانب

تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتحديد منها الأوروبية، فضلا عن دول البنك الأوروبي للاستثمار BEI-- في هذا المجال.

- لقد أدرك العرب المصلحة من توثيق الصلات وتوطيد العلاقات مع أوروبا لما لها من ثقل اقتصادي، وبما يمكن أن يكون لها بعد ووزن سياسي عالمي وكقطب صاعد يدعم الحق العربي، ويساند قضايا السلام في الشرق الأوسط.(92) سيما بعد فقدان الحليف الإستراتيجي بسقوط المنظومة الشيوعية لتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية المساند الرئيسي لإسرائيل بزعامة العالم، وتطلعها لإقامة نظام شرق أوسطي تكون فيه إسرائيل دولة المركز كخطوة تمهيدية لفرض قراراتها وسيطرتها في المنطقة.

- الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي وإقامة منطقة تجارة حرة على أمل فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية المتوسطية وتخفيض الضغوطات على المنتجات الزراعية التي تقيدها مقتضيات السياسة الزراعية المشتركة –(93) -PAC ومحاولة الاستفادة من الإجراءات التمييزية لتدعيم مبادلاتهم التجارية.

- الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وبالتحديد الأوروبية سواء بصورة مستقلة أوفي صيغة مشروعات مشتركة وذلك للاستفادة من نقل التكنولوجيا في انتعاش الاقتصاديات الوطنية، وتطوير الاستثمارات المحلية (94)، مما يتيح المزيد من فرص العمل ويحد من مشكلة البطالة.

- تعثر مشاريع التكامل المغربية والعربية ولد فراغا إقليميا في المنطقة، فإما أن يملأه العرب أو غيرهم(95) سيما مع تعدد الأزمات في دول المتوسط (الاقتصادية منها، الاجتماعية والسياسية...) والتي لعبت دورا كبيرا في توفير المناخ الملائم لدفع العلاقات العربية –الأوروبية.

- ترغب الأقطار المتوسطية في تحسين جودة منتجاتها عن طريق الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من الإتحاد الأوروبي وبالتحديد في مجال الدعم المالي الفني، التدريب، وتطوير إجراءات مراقبة الجودة، ونقل التكنولوجيا، الأوروبية، في ظل تمتعها بعدة مزايا نسبية (طبيعة المناخ، اليد

العاملة الرخيصة....) ويكون ذلك ميسورا نسبيا في ظل منافسة دون قيود أو سياسات حمائية في أسواق أوروبا.

**1-3) الدوافع العالمية:**

إلى جانب تلك الاعتبارات فهناك العديد من التغيرات العالمية، التي تدفع في الاتجاه نفسه ومنها:

- نهاية الحرب الباردة ساعد على تنامي بعض التناقضات الداخلية في دول أوروبا الغربية وبالتحديد الخوف من ظهور نزعة ألمانية للهيمنة داخل الجماعة الأوروبية فضلا عن التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة على تعدد القوميات بين الشعوب في دول أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وداخل كل دولة، والمشاكل المترتبة عن الهجرة من شرق أوروبا إلى غربها فكلها، أصبحت تشكل هاجسا لقادة المجموعة الأوروبية(96)، وللتكفل بهذه القضايا أقرت إستراتيجيات جماعة معاهدة – ماستريخت- إعطاء دفع للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي وربطها بالسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة لحل معضلة تجاذب المصالح بين دول الإتحاد من جهة، ومنطقتي شرق أوروبا وجنوب المتوسط من جهة ثانية (97)، وذلك بإتباع إستراتيجية متوازنة، يسعى الإتحاد من ورائها أن يشد إليه وإن كان بطرف متباينة عميقة الشرقي الأوروبي والجنوبي المتوسطي.(98)

- عولمة النظام العالمي سيما في شقه التجاري منذ التوقيع على اتفاقية مراكش حول المنظمة العالمية للتجارة organisation Mondiale du commerce –OMC- (99) والتي أرست الأسس العامة لتحرير المعاملات الاقتصادية الدولية مما استوجب على الإتحاد الأوروبي إقحام الدول المتوسطية النامية، ضمن خطته الإستراتيجية العامة، رغبة منه في الاحتفاظ بنفوذه السياسي والاقتصادي في المنطقة.

- إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط على الأصعدة

السياسية، الاقتصادية والعسكرية وتحديدا منذ أزمة الخليج الثانية، والذي تزامن مع الطرح الأمريكي لمشروع -الشرق الأوسطي- مما دفع الجماعة الأوروبية بالحديث عن الفضاء الأوروبي المتوسطي وعن الشراكة بدل التعاون مع جيرانها كطرح أكثر شمولا لتحقيق أهدافها في المنطقة(100) سيما وأن البحر المتوسط عمق من أعماق خطة أوروبا للارتقاء إلى مصاف القوى العالمية المهيمنة على العالم اقتصاديا، تقانيا، سياسيا، ثقافيا...... (101).

- السعي لتكوين تجمع دولي وقطب عالمي يواجه التحديات التي أفرزتها المستجدات العالمية والمتغيرات في المنطقة المتوسطية بشكل خاص، سيما وأن العالم يشهد ازدهارا لمشاريع التعاون والتكتل الاقتصادي الدولي (مثل الآسيان (ASEAN) بآسيا، النافتا (NAFTA) بأمريكا الشمالية، رابطة دول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR)، التعاون الاقتصادي لدول الباسفيك (APEC).....) (102).

2- أهداف الشراكة الأورو-متوسطية:

يسعى مشروع الشراكة الأورو- متوسطية في إطار إعلان برشلونة إلى جعل حوض المتوسط، فضاء ا للحوار والتبادل والتعاون الذي يضمن السلام والأمن والاستقرار والازدهار إلا أن ذلك يتطلب:

- سيادة ومناصرة الديمقراطية.
- احترام حقوق الإنسان.
- تحقيق نمو اجتماعي واقتصادي مستديم ومتوازن.
- مكافحة الفقر مع تفعيل الاحترام المتبادل والتفاهم بين الثقافات بالحوار الحضاري، باعتبارها جميعا عوامل جوهرية لتدعيم الشراكة(103).

وفي سياق ذلك يمكن حصر الأهداف التي ترمي إليها خطة الشراكة الأورو-متوسطية في أربعة عوامل وهي: الاستقرار، الآمن، الحريات والتنمية.(104)

حيث يتضح أن المخاطر المترتبة عن زعزعة الاستقرار واهتزاز الأمن وانتهاك الحريات، وتراجع مستوى التنمية في الدول المتوسطية النامية، وتحديدا في الجزء المشرقي والمغربي، كانت ولا تزال دائما مصدرا للقلق، ودافعا للحيطة والحذر، لدى دول المجموعة الأوروبية وهو ما أظهرته السياسات المتبعة من طرف أعضاء هذه الأخيرة (105)

فإذا كان الاستقرار في أوروبا غير مهدد بشكل مباشر مهما تفاقمت الأوضاع في الدول المتوسطية النامية، فأمنها يبقى مرتبط بالقضايا الشائكة التي تعانيها، كالتخلف، البطالة، غياب الحريات السياسية، والمدنية، والقنبلة السكانية..... باعتبارها مؤشرات تنبؤ بهزات سياسية أمنية، اجتماعية، واقتصادية في بعض الدول المتوسطية النامية، لذلك فمعالجة قضية الأمن، وأسبابها تعتبر من ابرز الإجراءات الضرورية للقيام بعمل منسق مشترك ومخطط بين الضفتين.(106)

وفي سياق ذلك اعتمد الإتحاد الأوروبي على التنمية السريعة في الأقطار المتوسطية النامية وعلى الدفاع عن الحريات كعنصرين رئيسيين في خطة الشراكة الأورو- متوسطية ولكن تركيزه كان منصبا على انتهاج الديمقراطية في ممارسة السلطة، وبذلك فقد جعل هذا التوجه الجديد في العلاقات الأوروبية- المتوسطية من مبدأ احترام حقوق الإنسان إجراءا ضروريا للتعاون مع الدول المتوسطية النامية، إلا أن هذه القضية تواجه نوعا من التردد، بسبب عدم استجابة الدول المتوسطية النامية لهذا الشرط بدعوى المساس بسيادة الدول، وقيم شعوبها وعلى ضوء ذلك يمكن طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن للإتحاد الأوروبي أن يفرض على الدول المتوسطية النامية، احترام الشروط المعلنة حسب تصوراته؟، وإلى أي مدى يمكن أن تظهر تلك الرموز الأربعة – السالفة الذكر بصورة متكاملة وليست بديلة؟.

في الواقع فإن العوامل الأربعة لمشروع الشراكة الأورو- متوسطية يكمل بعضها

الآخر لأنه: لا استقرار دون امن، ولا أمن دون حريات واحترام لحقوق الإنسان والديمقراطية، ودولة الحق(107)، ولا حريات دون تنمية، وذلك بالمساندة، والمساهمة الفاعلة للجماعة الأوروبية، في تنمية ورفاهية شعوب الأقطار المتوسطية النامية، وبناءا على تكامل تلك العوامل سيدعم التفاهم والتقارب بين ضفتي المتوسط(108).

إلا أنه إذا كانت المساهمة الأوروبية مبنية على قاعدة تعميق تفكيك وتباعد الدول العربية، وعلى الثقل الإستراتيجي النسبي، لكل دولة من الدول المتوسطية النامية وعلى ما قد توفره كل دولة في الجانب الأمني(109)، يصبح من السهل على الكتلة الأوروبية الإنفراد بأي بلد عربي يعارض هيمنتها، ويضمن لها ذلك إمكانية التحكم في سياسته، وبالمقابل يزداد هذا الأخير (البلد العربي) ضعفا وتبعية للقرارات الأوروبية خاصة في المجالين السياسي، والأمني، سيما وأن مشروع الشراكة هذا محاولة أوروبية لبلورة صورة أوروبا الموحدة، ولاحتواء التأثير الأمريكي، ومن جانب آخر فالخلافات بين الدول الأوروبية والعربية من تحفظ -هذه الأخيرة-، على البند الوارد في بيان برشلونة، حول قضية حقوق الإنسان باعتباره يندرج ضمن التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأن الشراكة إطار للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الضفتين، أكثر منها مجالا للتعاون الأمني والسياسي، إلا أن إصرار الإتحاد الأوروبي على طرح قضايا، الانكشاف السياسي، وحقوق الإنسان حسب تصوراته، مع ربط المساعدات الاقتصادية بمدى الاستجابة لتلك البنود، في الوقت الذي لا توجد فيه مبادرات أوروبية، لمناصرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي ومعالجة مشكلة المديونية الخارجية، التي تحمل الدول المتوسطية النامية أعباء ثقيلة على الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، ومع تفاقم تردي الأوضاع الاقتصادية يترتب عنه ذلك حالة عدم الاستقرار السياسي، وهذا يخالف النوايا الأوروبية المعلنة، ليجعل ذلك من العوامل السابقة، كعناصر بديلة يمكن مقايضة بعضها بالآخر، مما يحول حوض المتوسط إلى فضاء تباعد، وبالتالي تفرغ الشراكة الأورو متوسطية من مضمونها.

## ثانياً: أسس الشراكة الأورو-متوسطية

**وتتضمن ما هو أدناه:**

1- متطلبات الشراكة الأورو-متوسطية

يفترض بأعضاء الشراكة القناعة المبدئية بمفهوم الشراكة والتزاماتها وأهميتها وأنها ضرورية لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية وخدمة لمصالحهم وتحقيقا لمرتجاهم، ومن ثمة الرغبة (إرادة جماعية، ديمقراطية(110)، ثابتة وواضحة) للدخول في الشراكة والتي تعتبر شرطا جوهريا وضروريا لبناء الثقة والاقتناع بالاستفادة من الموارد المتاحة رغم عدم التكافؤ بين الطرفين مما يستوجب تكثيف درجة الوعي لاختراق جدار الصعوبات والوصول إلى المرتجى على أساس الاعتماد المتبادل بين الشركاء(111).لذاك فالدول المتوسطية النامية ملزمة أن تكون على يقين بأهمية العولمة، والنظام الجديد وتأثيرهما ومتيقظة في جميع الميادين للصمود أم تحديات الوضع الجديد، الذي لا مكان فيه للكيانات الصغيرة الهامشية، لذلك فهي مطالبة باعتماد سياسة تكييف وتنفيذ برامج وإجراءات تواكبها وتلبي الوضع الجديد، للعلاقات بين الشركاء، من خلال تحمل تكاليف التحول، كشروط مسبقة لإنجاح دخولها في منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، لتحقيق درجة دنيا من الشراكة المتكافئة، سيما وان التأثير في سلوك وثقة الشريك وتحفيزه على استثمار أمواله في بلد دون آخر يكون بتوفير مناخ استثماري مناسب، وضروري للشراكة من خلال تفعيل وتهيئة الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (112) لتمكين القطاع العام والخاص من النمو بمعدلات مرضية وطموحة ولذلك فهي مطالبة بما يلي:

**استقرار الاقتصاد الكلي:**

وبشكل عنصرا جوهريا لتوفير الثقة، والمصداقية التي تسمح بجذب

المستثمرين وذلك بإزالة الحواجز أما الواردات واعتماد أسعار صرف واقعية تدعمها سياسات نقدية ومالية سليمة، لتهيئة اقتصادياتها للتعامل الإيجابي مع انفتاح الأسواق وتدعيم قدراتها التنافسية بإتباع برامج لتصحيح الإختلالات في هياكلها الاقتصادية(113).

**تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية:**

بغية التقليل من الصدمات المالية الناتجة عن الدخول في الشراكة يتعين على البلد المعني التغيير في هيكل السياسة الضريبية لصالح الضرائب ذات الأساس المحلي، مع التقليص من النفقات لصالح زيادة الإيرادات(114).

**تقليص أعباء الدين الخارجي:**

وذلك لما يترتب على المديونية، من انعكاسات سلبية في إعاقة وتعقيد عملية التصحيح الاقتصادي الكلي، كما قد تقلل من احتمالات جذب المستثمرين، لتخوفهم من إمكانية زيادة فرض الضرائب مستقبلا(115).

**درجة عالية من الانفتاح والحرية الاقتصادية:**

وذلك بتوفير مناخ اقتصادي، يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية، وتطبيق آليات السوق كشرط جوهري لتحقيق الشراكة بإتباع فلسفة اقتصادية قائمة على التقليل من دور الدولة، في تسيير الحياة الاقتصادية، وتدعيم دور القطاع الخاص وتفعيل حرية التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية والحواجز غير الجمركية، والابتعاد عن السياسات الحمائية مع تطبيق قواعد ومعايير المنافسة، والجودة، على اعتبار أن الدول التي تسعى للتوقيع على اتفاقية الشراكة، لإقامة منطقة للتجارة الحرة تطمح إلى إعادة تخصيص مختلف عوامل الإنتاج، بما يمكنها من الاستخدام الاقتصادي الأمثل لها، لضمان فرص الاندماج في الحياة الاقتصادية الدولية بعزم وثقة.(116)

**الإطار التنظيمي الليبيرالي مع تعديل التشريعات:**

لأن الرقابة على أسواق السلع والخدامات تعرقل كفاءة إعادة تخصيص الموارد، وتحد من انتشار الآثار الايجابية للإصلاح التجاري لذلك، ينبغي وضع إطار عمل تنظيمي وملائم بتبني تشريعات وقوانين، أكثر تناسقا وتكييفا لتسمح بجذب المستثمرين، وتحقيق المكاسب على مساهمتهم في رؤوس الأموال، وزيادة الكفاءة الاقتصادية(117).

**توسيع شبكة الضمان الاجتماعي:**

إن إعادة تخصيص الموارد من القطاعات المحمية إلى قطاع التصدير وإلى أنشطة فعالة لإحلال الواردات يترتب عنه خسائر مؤقتة في التوظيف، كما تؤدي برامج التصحيح الاقتصادي، والتدابير الشاملة لتحرير الاقتصاد إلى انخفاض الدخول الحقيقية، لبعض شرائح المجتمع، لذلك لابد من تكثيف شبكة الضمان الاجتماعي، لمساعدة الشريحة الأكثر تعرضا للخسائر، مع دعم وإعادة تدريب الذين سيتم تسريحهم.(118)

عموما فرغم أن الشراكة الأورو- متوسطية ضرورة تفرضها المستجدات والتحديات الراهنة والمستقبلية، وأفضل خيار متاح للدول المتوسطية النامية، إلا أن ذلك لا يعني دعوة إلى الاندفاع، والتسليم بأي شرط، دون حساب للنتائج المتوقعة، كما أن سعي الدول النامية المتوسطية لتحسين شروط الشراكة، وتحقيق الندية والتكافؤ في العلاقة مع الإتحاد الأوروبي، لا يعني رفضها، كما لا يعني رغبة في الانغلاق على الذات والانعزال على العالم الخارجي، بقدر كما يستوجب الحفاظ على استقلالية قراراتها السياسية، والاقتصادية، وتوفير إمكانيات ومقومات هذا القرار، بإقامة علاقات موضوعية على أسس راسخة لضمان نجاحها في المستقبل الذي يبقى مرهونا بمدى قدرة الدول المتوسطية النامية على سرعة التجاوب مع المستجدات، وتوفير كل الحوافز الضرورية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحديدا الأوروبية.

2- آليات الشراكة الأورو متوسطية:

يرمي مشروع الشراكة إلى إنشاء فضاء اقتصادي أوروبي متوسطي يتركز على أربعة آليات وهي:

2-1) إنشاء منطقة تبادل حر:

تهدف الشراكة الأورو- متوسطية إلى خلق منطقة رفاهية مشتركة ZONE DE PROSPÉRITÉ PARTAGÉ، من خلال تحرير المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي، والدول المتوسطية، ولقد تم التأكيد على ذلك كأولوية يتم إنجازها في أجل أقصاه سنة 2010 (119)، حيث تقوم على اقتصاد السوق، والمبادرة الخاصة، ذلك مع احترام قواعد المنظمة العالمية للتجارة OMC–(خاصة الترتيبات المتعلقة بالملكية الفكرية، الخدامات، دور الدولة، قواعد المنافسة، إعانات الدولة والاحتكارات)(120) وتعتبر مكملة للتدابير الإستراتيجية المحدد في الجانب السياسي (109)، والأمني بإنشاء تكتل اقتصادي يشتمل على (40-30) دولة، ويضم ما يقارب (600-800) مليون مستهلك، وبذلك فمن المتوقع أن يكون أكبر تجمع تجاري في العالم، سيما مع زيادة عضوية الإتحاد الأوروبي، وذلك بهدف احتواء التأثير الأمريكي وإعطاء - التجمع- وزنا أمام التكتلات الاقتصادية، في أمريكا NAFTA وفي آسيا ASEAN.

على اعتبار أن الإتحاد الأوروبي لم تعد التزاماته الدولية، سواء في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، أو ضمن الفضاء الاقتصادي الأوروبي، أو في إطار العلاقات التجارية التي تربطه بشمال أمريكا وآسيا، تسمح له، بإبرام أية اتفاقية تجارية جديدة، خارج مجال مناطق التبادل الحر.(121).

ومن جهتها الدول المتوسطية النامية، اعتمدت منهج الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والتوجه نحو اقتصاد السوق، بعدما أثبتت صيغة التعاون التقليدية (الاتفاقيات الثنائية التفضيلية وغير المتماثلة) مع المجموعة الأوروبية عدم فعاليتها، وذلك رغم مضامينها التفضيلية، ليبقى التبادل الحر، المنهج التجاري الوحيد، المتاح للدول المتوسطية النامية الموقعة على اتفاقيات مراكش

(المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة سنة 1994) وهذا يقود إلى التساؤل عن: محتوى منطقة التبادل الحر، المزمع إنشاؤها ضمن خطة الشراكة الأورو-متوسطية؟

- فبالنسبة للمنتجات المصنعة: (122)

سيكون النظام المعتمد، نظام حرية التبادل الكاملة، المنصوص عليه في اتفاقيات مراكش، بما في ذلك تحرير تجارة الغزل والنسيج والملابس تحريرا تاما في مدة زمنية لا تتعدى سنة 2005.

- وفيما يخص المنتجات الزراعية والغذائية:(123)

فيتم تحريرها تدريجيا على أساس مبدأ (112) التمييز المتبادل Reciprocal Concessions بمعنى أنه لا مجال لتجارة حرة، غير مقيدة في مجال المنتجات الزراعية، والغذائية بسبب ما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة PAC- - من قيود، وكذلك نتيجة الصراع المصلحي بين المنتجين الأوروبيين ومنتجي الدول المتوسطية النامية.

أما بالنسبة للبضائع النسيجية، فستبقى خاضعة لاتفاقيات متعددة الألياف(124) Multi–Fibre Agreement المعمول بها في العالم.

وفيما يتعلق بالخدمات:(125)

فالنظام المعتمد في الشراكة، يخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقيات مراكش الخاصة بالخدمات (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS THE GENERAL- AGREEMENT ON TRADE IN SERVICES ،باعتبارها إجراءات بطبيعة حمائية يصعب تحريرها تحريرا كاملا في فترة زمنية قصيرة أو متوسطية، لذلك فتخضع للتحرير التدريجي كما يسمح مشروع الشراكة بالجمع

بين شهادات المنشأ لشركاء منطقة التبادل الحر الاورو- متوسطية.

2-2) الدعم المالي:

يتطلب تنفيذ مقتضيات مشروع الشراكة وإقامة منطقة للتبادل الحر، معونات مالية، مقدمة من الهيئات الأوروبية، وفي مقدمتها المفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار –BEI- (حيث تم في إطاره تأسيس آلية الاستثمارات والشراكة الأورو-متوسطية la facilité euro-mediterrannéenne d'investissement et partenariat –FEMIP-، سنة -2003- والتي تقوم حاليا بتقديم قروض للشركاء المتوسطيين بمعدل (2 مليار أورو سنويا)، فضلا عن المساعدات الثنائية، من الدول أعضاء الإتحاد الأوروبي والقيام بتوجيهها بشكل أساسي، لدعم التنمية الذاتية المتواصلة، وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية، ومساعدة البلد المعني بالشراكة على إعادة تأهيل اقتصاده، للتكيف مع متطلبات الشراكة(126)، وذلك بموجب برنامج لإدارة المساعدات المالية، يراعي فيه خصوصية كل شريك.

ولقد اعتمد برنامج -EDA (الأول والثاني -1995-2006-) (127) كأداة مالية رئيسية من طرف الإتحاد الأوروبي، لتفعيل الشراكة الأورو- متوسطية، بغلاف مالي من ميزانيته خلال الفترة الأولى (1995-1999-(01) MEDA) يصل إلى 3424.5 مليون إيكو من إجمالي 4685 مليون إيكو، كمساعدات مالية لصالح شركائه في المتوسط (128)، ولقد تم تخصيص حوالي(86 %) من موارد MEDA بشكل ثنائي للشركاء، بحيث توزع (16 % منها لدعم التعديل الهيكلي،30% لدعم الانتقال الاقتصادي نحو منطقة التبادل الحر، وتنمية القطاع الخاص و40% من الموارد يوجه إلى المشاريع لمساعدة التنمية والتخفيف من تكاليف الانتقال الاقتصادي، من خلال إجراءات ملائمة في مجال السياسة الاجتماعية لتحقيق التوازن السوسيو – اقتصادي (ويخصص 14 % المتبقية، للأنشطة والمشاريع الإقليمية لدعم المساعي التنموية نحو اللامركزية في التعاون(129).

ولإعطاء المساعدات أكثر فعالية، اقترح الإتحاد الأوروبي في خطة الشراكة، ربطها بشروط سياسية، متعلقة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وأخرى اقتصادية، وتتعلق بقبول مشروطية البنك والصندوق الدوليان،(وهي مرتبطة بالمجهودات المقدمة، للوصول إلى الانفتاح على اقتصاد السوق)، ومشروطية مرتبطة باحترام رزنامة اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية (130) وبذلك:

فإلى أي مدى، يمكن للدول المتوسطية النامية، التجاوب مع هذه الشروط ومن ثمة الاستفادة من المعونات المالية، لدعم التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية؟

إن نظرة المشروع المتوسطي إلى الشراكة تتم من زاوية المساعدات، لترغيب الشركاء على تغيير أوضاعهم، بما ينسجم وتطلعات الإتحاد الأوروبي، وتخصص لإقامة مشاريع تحدد في إطار الأولويات، والبرامج المحددة في الإعلان وفقا لقاعدة:(120) -من يدخل أولا في الشراكة ينال أولا-.(131)

فمن جهة، هذا يساعد على تنشيط استخدام المعونات بعد اطمئنان الدول أنها مخصصة لها، إلا أنه يمكن أن يخلق حالة من المنافسة، تؤثر على علاقات الدول المتوسطية الشريكة ببعضها، سيما وأنها تؤكد على سيطرة الإتحاد الأوروبي في توجيهها، دون وجود ضمانات أن يتم ذلك وفقا لمعايير، موضوعة لصالح الدول المتلقية لها ولدعم التكامل بينها.

وبذلك فالشروط التي وضعتها الدول الأوروبية في إطار علاقة التعاون مع الدول المتوسطية النامية، أخضعتها لإعتبرات مصلحيه معتمدة على ما يسمى بالقرابة –proximity – وبمعنى أدق، فالتصور الأوروبي للدول المتوسطية النامية، يتوقف أساسا على مدى تعميق نشر، وتوسيع قيم النموذج الغربي، لتأمين المصلحة الاقتصادية، والسياسية الأوروبية، وترسيخ قيمها الحضارية والروحية، في تلك الأقطار، وذلك بالدعوة إلى المزيد من الخوصصة (الضغوطات من المراكز الرأسمالية، والمؤسسات المالية الدولية) من خلال

تفعيل وتوسيع دور القطاع الخاص، مما يساعد على فتح اقتصاديات الدول المتوسطية النامية (بما فيها القطاع المصرفي) أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية، ليتم إلحاقها بالنظام الرأسمالي العالمي وتعميق ارتباطها به وبذلك تسهل عملية توجيه سياستها الاقتصادية، والمالية والهيمنة على قراراتها الداخلية والخارجية (132).

إلا أن توجيه موارد تمويلية إلى أقطار مقيدة بتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، في الوقت الذي تجاهلت فيه أوروبا انعكاساتها السلبية عليها، لن تسمح بان يكون لها دور فاعل في تنمية الأقطار سيما وأنها تحويلات مالية (بما فيها قروض البنك الأوروبي للاستثمار القصير الأجل) محدودة الأثر مقارنة بضخامة احتياجات الدول المتوسطية النامية وبما يقدم إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية -PECO-.

2-3) تطوير وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي -برنامج المتوسط PM:

تشتمل آليات التعاون المقترحة ضمن برنامج المتوسط -PM- على كافة مظاهر التنمية في الدول المتوسطية حيث (133).

في ميدان الصناعة:يمتد العون الأوروبي، إلى قطاعات عدة ومن بينها: التحويلات التقانية، التكوين المهني، والمؤسسات الإنتاجية المشتركة.

في ميدان الطاقة:وذلك بمناقشة قضايا ذات الاهتمام المشترك منها: قضية استهلاك الطاقة، وطرق توفيرها، مسألة الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية.

في ميدان حماية البيئة: حيث تساهم المجموعة الأوروبية في نشاطات مهمة مثل:حماية الموارد القابلة للتجديد، مقاومة التلوث إدارة الموارد المائية والتهيئة العمرانية....إلخ.

في ميدان التجارة والاستثمار: سيشتمل التعاون قضايا متنوعة، كالسياسات

الضريبية، والإجراءات الجمركية، تحرير حركة رؤوس الأموال، وتحسين الخدمات المصرفية والسياحية.

في ميدان الإعلام والاتصال:ويعمل الإتحاد الأوروبي، على تطوير نواحي عديدة ومن بينها:التنظيمات الإجرائية، وإدخال التقنيات الحديثة بترقية شبكة الاتصال القائمة.

في ميدان الشؤون الاجتماعية: ويشير مشروع الشراكة إلى مواطن متنوعة، ومهمة للعمل المشترك مثل: تطوير قوانين العمل، الحماية الاجتماعية، ومقاومة الهجرة السرية، الإرهاب، الجرائم وتجارة المخدرات.

في ميدان التقدم العلمي:حيث يؤكد مشروع الشراكة على ضرورة تعميق التعاون في شتى المرافق والنشاطات.

2-4) تعميق الحوار السياسي:

الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر المتوسط بالنسبة للمجموعة الأوروبية تفرض إعطاء دعم للعلاقات الأوروبية- المتوسطية، وتعميق الحوار السياسي بين الضفتين(134)، سيما وان التحديات على جميع الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية...) تؤكد على ضرورته، لضمان الاستقرار الإقليمي (135) وتنفيذ برنامج المتوسط في مختلف جوانبه الاقتصادية، الاجتماعية، والعلمية.

وفي سياق ذلك اتفق الشركاء في قمة برشلونة (1995) على إقامة حوار سياسي، يرتكز على مبادئ القانون الدولي، ومن ضمن أبرز المبادئ التي تم الإعلان عنها والالتزام بها ما يلي:

- احترام حقوق الإنسان واعتماد الديمقراطية، ودولة القانون باعتبارها عناصر جوهرية، في اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الإتحاد الأوروبي والأقطار

المتوسطية(136).

- الحد من انتشار الأسلحة التقليدية وغير التقليدية (البيولوجية، الكيماوية، النووية)(137) وذلك لتأمين الأمن الإقليمي بين الشركاء من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية المختصة بذلك (138).، مع تسوية النزاعات القائمة بين الشركاء بالوسائل السلمية(139) والقضاء على مختلف مظاهر التعصب (كالإرهاب)(140)

- الاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها (السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والقضائي) واحترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الأعضاء. (141).

- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب بما فيها حرية التعبير، حرية المشاركة السياسية، حرية الفكر والديانة، بالإضافة إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها (142).

وبذلك يبقى الحكم على مدى فعالية الإجراءات، والتنظيمات السياسية، لانطلاقة ناجعة وفعالة تدير، تستوعب وتوجه نصوص بيان برشلونة، وتجسد مضمون الشراكة، مرهون بمدى تطبيق الضفتين، لتلك التصورات والالتزام بتلك المبادئ سيما وان هناك بعض المواثيق تلزم الأطراف الأوروبية- كالمنظمة العالمية للتجارة، ميثاق مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي(143)، ومعاهدة ماستريخت-.

**ثانياً: نماذج عن تجارب اتفاقيات الشراكة الأورو- متوسطية:**

بعد إجهاض مقاربة مشروع المتوسط الغربي (5+5) وإخفاق التقارب الجماعي للمجموعة الأوروبية مع الأقطار المغاربية، في إطار المجموعة (5+12) لجملة من المعيقات، جددت الأقطار المركزية، للمغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر) مفاوضتها مع الإتحاد الأوروبي، بمبادرة منه بالإضافة إلى الأقطار الشرقية من المتوسط.

حـيث قـام الإتحـاد الأوروبي، بـالتفاوض معها جميعا للتوصل إلـى توقـيع اتفاقيات للتعاون، والشراكة الأورو- متوسطية سيما وأن بعض المفاوضات قد بدأت قبل انعقاد مؤتمر برشلونة، لتكون بذلك " تونس أول بلد متوسطي عربي يوقع على اتفاق ثنائي مع الإتحاد الأوروبي في (17 جويلية 1995)، إسرائيل في (20 نوفمبر 1995)، المغرب في (26 فيفري 1996)، الاتفاق الانتدابي مع منظمة التحرير الفلسطينية –OLP- في (24 فيفري 1997)، الأردن (24 نوفمبر 1997)، مصر (25 جون 2001)، الجزائر (22 أفريل 2002)، سوريا (19 أكتوبر 2004)، لبنـان (وقعـت علـى اتفـاق الشـراكة الاورو- متوسطية فـي (17 جوان 2002) واتفاق مؤقت لأجل التنفيذ السريع للمعايير التجارية، ولقد دخل حيز التنفيذ في (01 مارس 2003)(144) واستثناءا لبعض التباينات والتفاوتات، تكاد تكون معظم الاتفاقيات متطابقة (وتحديدا بين الأقطار المغاربية) لذلك اقتصـر التحليـل علـى التجربـة التونسية والمغربيـة كنمـاذج لجل الأقطـار المتوسطية (بإسـتثناء إسـرائيل التـي تعد نموذجـا للحضـارة الغربيـة، وقيمها ومعتقداتها، أما تجربة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي فيخصص القسم الثاني لتحليلها كدراسة حالة لموضوع الدراسة.

**اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وتونس:**

أقرر مجلس الوزراء الأوروبي تكليف اللجنة الأوروبية بالتفاوض مع تونس في (20 ديسمبر 1994)، لتكون بذلك تونس في (17جويلية 1995) أول بلد عربي متوسطي يوقع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي (145)، ولقد جرت المفاوضات التونسية- الأوروبية دون مشاكل وعقبات تذكر، باستثناء الخلاف البسيط حول: زيت الزيتون التونسي(146)، حيث طالبت تونس، برفع الحجم السنوي لصادراتها منه إلى الإتحاد الأوروبي عن 46000 طن، إلا أن المعارضة الإسبانية، الإيطالية واليونانية أدت إلى تأجيل دراسة الملف الزراعي وإعادة النظر في تلك المسألة مع حلول سنة 2000، وتنظم الاتفاق التونسي-الأوروبي في نحو 96 مادة حيث التزمت تونس بموجبه بتوثيق وتكثيف تعاونها مع

بقية الأقطار المتوسطية لإنشاء منطقة للتبادل الحر بالنسبة للمنتجات المصنعة والزراعية.

ويكاد يكون الاتفاق التونسي والمغربي مع الإتحاد الأوروبي متطابقين، فيما عدا بعض التباينات البسيطة، بخصوص قوائم المنتجات والحصص المخصصة للمنتجات الزراعية وبعض السلع المصنعة، ولقد بادر الإتحاد الأوروبي بإدخال بعض التعديلات على (الخضر، الغلال، البقول) بزيادة مستوى الحصص للمنتجات المعفاة من القيود الجمركية، ويكون إلغاء الرسوم في حدود حصص المنتجات التي لا نستفيد من النظام التفضيلي الحالي.

وفي المجال الاجتماعي تضمنت معظم المواد الاهتمام بتوثيق التعاون بين تونس والإتحاد الأوروبي، للتخفيف من ضغوطات الهجرة، أما فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة، فلقد سمح لتونس الاحتفاظ بمتوسط حماية للتعريفات الجمركية والمقدرة ب (35%) خلال المرحلة الأولى، والتي تدوم (6 سنوات)، إلا أن التحرير التدريجي للتجارة الأوروبية التونسية من المتوقع أن يترتب عنه تضاءل الربح الضريبي (خسارة جبائية) يصل إلى ما يقارب (15%). من موارد الميزانية العامة بما يعادل تقريبا (6%) من الناتج الداخلي الخام (147).

ظاهريا مثل هذا الاتفاق لن يؤثر على أية دولة في حوض المتوسط (عربية، وغير عربية) ولكنه ضمنيا يحمل سياسة تجارية تمييزية، ضد صادرات دول العالم الخارجي (باستثناء الاتحاد الأوروبي) إلى تونس وتحديدا الصادرات المصرية، الأردنية والمغربية(148)، سيما وأن المزايا التفضيلية الممنوحة من تونس إلى المنتجات الأوروبية في إطار منطقة التجارة الحرة، تخلق تمييزا ضد منتجات الدول الأخرى، بما فيها الأقطار المتوسطية والعربية، مما يضعف ذلك القدرة التنافسية لمنتجات الأقطار العربية أمام منتجات الإتحاد الأوروبي في السوق التونسية، وما لذلك من انعكاس على تدهور التجارة العربية البينية، وعلى إمكانية قيام التكامل الاقتصادي العربي أو حتى المغاربي، كما انه من المنتظر أن تجلب عملية عصرنه الهياكل الاقتصادية جملة من المخاطر تكون

لها عواقب سلبية على المستوى الاقتصادي، بزوال معظم الأنشطة الاقتصادية (وتحديدا الصناعية) لعجزها على الصمود أمام المنافسة بسبب فقدانها للحماية، وعلى المستوى الاجتماعي بتفاقم مشكلة البطالة(149).

إضافة إلى عدم القدرة على حماية الصناعات الناشئة والقيام بإعادة الهيكلة للقطاعات الاقتصادية.

عموما هل يمكن لتونس أن تجد لها مكانة بعد التفكيك الجمركي، في ظل تصاعد موجات الاندماج في الاقتصاد العالمي؟

وفي سياق ذلك توصلت إحدى الدراسات إلى أن:"تونس قد لا تكسب الكثير، من الناحية الاقتصادية بالدخول في منطقة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، والآثار التحويلية للتجارة من مثل هذه التخفيضات التمييزية من المحتمل، أن تكون مؤذية (ضارة) خاصة في المدى القصير، فضلا عن ذلك، فإن منطقة التجارة الحرة، لا تبدو بمفردها قادرة على توليد تدفق لرأس المال إلى تونس بقدر يرفع ماديا الرفاه التونسي"(150).

**اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب الأقصى**

ارتبطت المملكة المغربية، بالاتحاد الأوروبي منذ اتفاق التعاون التجاري الموقع في (1969)، ليتم تعويضه سنة (1976) باتفاق أكثر شمولا، يتضمن زيادة على الجانب التجاري، جوانب أخرى مرتبطة بالتعاون المالي والتقني، وبقضية العمالة المغربية في أوروبا، ليعاد تكييفه في إطار السياسية المتوسطية المتجددة، وليتم التوقيع على اتفاق الشراكة في (26- فيفري 1996)، باعتباره تتويجا لصلات تقليدية، ومصالح متداخلة ومشتركة، سيما وأن الانفتاح على الخارج، والسعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، يشكل جوهر الخطط التنموية المتبعة في المغرب.

ينظم اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي نحو 96 مادة متضمنة كافة

الجوانب الواردة في إعلان برشلونة، ولقد جاءت إشارة للحوار، والاعتماد المتبادل بين أقطار الاتحاد الأوروبي، والمملكة المغربية ويتم تفعيل التعاون والشراكة بين الضفتين، من خلال توثيق العلاقات الثنائية، والعمل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، باحترام حقوق الإنسان، والحريات (الديمقراطية السياسية، والاقتصادية، التي تعتبر في مجملها أرضية للشراكة.

ولقد تضمنت بعض المواد، مسألة إنشاء منطقة تجارة حرة، بالنسبة للمنتجات المصنعة، بين المغرب والإتحاد الأوروبي، خلال فترة انتقالية محددة بـ 12 سنة بداية من فترة دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ولكن التبادل الحر، لا يمتد إلى المنتجات الزراعية؛ فقد تمسك الاتحاد الأوروبي، بمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة الداعية إلى الحفاظ على الجهاز الحمائي، والتحفظ على الصادرات الزراعية المغربية، من منطقة التبادل الحر، بالإضافة إلى تقييد الثروة السمكية المغربية، إلا أنه تم إدخال بعض التحسينات الطفيفة، على النظم التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية (1976) [ بين المجموعة الأوروبية والمغرب ] كتوسيع الحصص فيما يخص - الطماطم، الأزهار، البرتقال، البطاطا، السردين) (151)، وفيما يتعلق بالمنتجات المصنعة، الوافدة من الاتحاد الأوروبي، ففي مرحلة أولى محددة بـ (5 سنوات على الأكثر)، ليتم خلالها إلغاء الجهاز الحمائي، على ما يقل عن 54% من تلك المستوردات من أوروبا(152)، وقد تتيح هذه المرحلة، إعادة فرض أو زيادة الحقوق الجمركية؛ لحماية المنتجات الصناعية الناشئة، وفي مرحلة ثانية تمتد إلى 9 سنوات، ليتم فيها التخلي عن كل الترتيبات الحمائية [ رسوم جمركية، قيود كمية...] على المعاملات التجارية، وذلك حسب التعهدات المقدمة لصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي في إطار برنامج التعديل الهيكلي(153).

ولقد امتد الاتفاق، ليتضمن التعاون في المجال الاجتماعي، والثقافي، سيما فيما يتعلق بظروف العمالة المهاجرة، من خلال عدم التمييز في الحقوق والامتيازات، عن رعايا البلد المضيف، وذلك بشكل متبادل، بين المغرب وكل بلد

عضو في الاتحاد الأوروبي، بشكل متبادل، بين المغرب وكل بلد عضو في الاتحاد الأوروبي، كما تلتزم الأطراف، بتعميق وتكثيف الحوار الثقافي، وتعزيز التلاقي والتعاون بين شباب الضفتين(154)، ومن جهته يتعهد الإتحاد الأوروبي، بالتكفل المالي لتجسيد تلك البرامج الاقتصادية [ إضافة، إلى مساندة إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي، وتطوير البنى التحتية وتشجيع الاستثمار..]، والاجتماعية [لمواجهة أعباء تحرير التجارة، مع الاتحاد الأوروبي، سيما الأعباء الاجتماعية..] والثقافية في المغرب.

إلا أن قبوله بهذه الصيغة وبشكل منعزل عن غيره من الأقطار المغاربية من المتوقع، أن يخلق وضعا يكون فيه من الصعب جني المكاسب، في ظل التفاوت وعدم التكافؤ في الإمكانيات التفاوضية بين الطرفين.. فمن المتوقع أن يتحمل خسارة في الموارد الجبائية، للميزانية العامة للدولة تصل إلى (12%،) من مداخيل الميزانية بما يعادل (3%) من الناتج الداخلي الخام (155)، سيما وأن الرسوم الجمركية في بلد نام كالمغرب تمثل موردا جبائيا مهما، ليتجاوز بذلك مردود جميع الضرائب المباشرة (156)، وبذلك فإذا ظل المغرب مقتنعا بأن الانفتاح الاقتصادي على أوروبا، يوفر له أفضل احتمالات التعاظم الاقتصادي والتنمية، فمشكلة المديونية الخارجية، والعجز عن إعادة الهيكلة والعصرنة السريعة للنسيج الصناعي، تعقد الوضعية من خلال الضغوطات التي تمارسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

## خلاصة القسم الأول:

في إطار المستجدات العالمية المتسارعة وفي مقدمتها التوجه لإقامة تكتلات اقليمية باعتبارها الوسيلة التي تعطي فرصة للإستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنظمة للتكتل، سعى الإتحاد الأوروبي إلى ربط علاقاته بالدول المشاطئة للبحر المتوسط اعتبارا للمقومات التاريخية والميزات النسبية التي يوفرها الجوار الجغرافي بالإضافة إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية.ولقد كانت المحاولة الرسمية للمجموعة الأوروبية في بداية الستينات بتوقيع

اتفاقيات تجارية بحتة مع دول حوض المتوسط ولكنها كانت محدودة المدة ولم تشتمل على أهداف اقليمية محددة، وفي إطار التقارب المتوسطي الشامل (منذ1972) تبنت المجموعة الأوروبية مبادرة ثانية تستند إلى إستراتيجية أكثر شمولا للمنطقة بأسرها والتي تم وفقا لها توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية شاملة مع دول الجنوب وشرق المتوسط.

وقد كانت أحداث ما بعد حرب أكتوبر (1973) وأزمة الطاقة (حظر النفط) نقطة تحول حقيقية في تاريخ العلاقات الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن ذلك التاريخ يمثل بداية الحوار الأوروبي- العربي ليتم في إطاره تنفيذ عدة مبادرات أوروبية- متوسطية لتفعيل وتعميق التقارب بين الضفتين، وبداية من التسعينيات ساعدت عدة عوامل على زيادة وعي الدول الأوروبية بأهمية القضايا المتوسطية وبالحاجة الماسة لإقامة منطقة أورو – متوسطية ومنها:

انهيار جدار برلين (نوفمبر 1989) وتفكك المنظومة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية ليقلب ذلك الساحة الأوروبية الجيو –سياسية والإستراتيجية رأسا على عقب، من جهة ثانية مبادرة دول من وسط أوروبا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي قد أعاد معادلة التوازن لعلاقات الإتحاد الأوروبي جنوبا ليتزامن ذلك مع رغبة الدول المتوسطية في توطيد وتفعيل علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.

ظهور التجمعات الاقتصادية الإقليمية كنقاط أساسية لتصميم الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.

الرغبة في تقليص فجوة الفوارق بين الضفتين تمليها مقتضيات السلام والأمن الدوليين والتحديات المشتركة، قصور سياسة المجموعة الأوروبية خلال سنوات السبعينيات والثمانينات في الدفع بالنمو الاقتصادي ولقد أثبتت عدم كفايتها وفعاليتها.

ومن ثمة كانت الحاجة إلى استحداث سياسة أكثر جرأة تمكن دول المتوسط

من مقابلة التحديات التي تواجهها، حيث تم اتخاذ عدة مبادرات لدفع التعاون مع دول المتوسط، ولقد حاولت أوروبا منذ 1990 وضع تنظيم مؤسسي الحوار الجماعي مع الأقطار المغاربية، في إطار المجموعة (5+12) من جهة ومشروع المتوسط الغربي (5 +5) من جهة ثانية، إلا أن الإستراتيجية الاقتصادية المعتمدة من طرف المجموعة الأوروبية والرامية إلى تجسيد تنمية اقتصادية في أقطار الجنوب المتوسطي وفتح آفاق وفرص جديدة، هي في الواقع مجرد مختلقات، فرغم الإجراءات الاقتصادية والمالية المدعمة للعلاقات الاورو-مغاربية إلا أن الحصيلة تضمنتها جملة من القيود أضعفت من مصدقايتها.

ويبدو أن هناك مفارقة من خلال العلاقة المستعرضة بين الضفتين، فمن جهة هناك سعي لخلق قاعدة تعامل حقيقية وتنشيط شراكة واعدة، وبناء فضاء اقتصادي يستجيب لتطلعات مجتمعات الشمال والجنوب المتوسط، ومن جهة ثانية تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى مد نطاقها الاقتصادي في الأقطار المغاربية، وإيجاد أسواق جديدة لاستقبال منتجاتها، وفي الوقت ذاته تفرض قيودا على ولوج المنتجات الزراعية إليها، وفقا لمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة (PAC) وعلى بعض السلع المصنعة، وتشدد الرقابة على تيار الهجرة المغاربية إليها إلا أن أوروبا عادة ما تبرر تحفظها من كل حماس وترددها في ترقية شراكة جادة ومتواصلة مع منطقة المتوسط بتعارض المصالح بين مختلف الكيانات السياسية الأوروبية وبين القطاعات المختلفة التي تشكل أنظمتها الإنتاجية.

وفي سياق ذلك، يعتبر موقف دول أوروبا اللاتينية أكثر إيجابية تجاه منطقة المغرب العربي، نظرا لما تمثله من أهمية سياسة واقتصادية بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وذلك بتشجيع التدفق المالي العام الخاص إلى المنطقة، ولكن إرادتها تلك تتناقض مع موقفها في إطار المبادلات التجارية (وتحديدا فرنسا وإسبانيا، بإتباع مقتضيات السياسة الزراعية المشتركة (PAC) وفرض سياسات حمائية

في غير صالح الصادرات الزراعية المغاربية، وفي مقابل ذلك فأوروبا الشمالية الممثلة بألمانيا المؤمنة بالتبادل الحر والأكثر، استعدادا لفتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية، ولكنها ترفض الزيادة في المعونات المالية لمنطقة الجنوب، وحتى الشرق المتوسطي وذلك لصالح منطقة أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) وبذلك فالتناقض الداخلي الأوروبي يجعلهم يتفقون على موقف مركب لا يخدم مصلحة المغرب العربي، تجاريا أو ماليا.

وبعد فشل إستراتيجية التقارب المغاربي – الأوروبي بادر الاتحاد الأوروبي في إطار إعلان برشلونة بالاقتراح على الأقطار المغاربية المركزية [ باستثناء ليبيا لأسباب سياسية، بينما موريتانيا فتنظم علاقتها مع الاتحاد الأوروبي ومجموعة ACP (إفريقيا، الكراييب، الباسيفيك) ] إضافة إلى أقطار شرق المتوسط إلى إنشاء فضاء مشترك أوروبي - متوسطي يسوده السلام، الأمن والاستقرار، ورسم حدود شراكة أوروبية - متوسطية متمثلة في إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين في غضون- 2010- ومن جهته يتكفل الاتحاد الأوروبي بالمساعدة المالية لشركائه المتوسطيين لمواكبة متطلبات الشراكة مع تكثيف وتعميق التعاون بين الضفتين في مختلف الميادين وعلى جميع الأصعدة والتأكيد على أن احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، ودولة الحق والقانون باعتبارها عناصر جوهرية للتقارب الحضاري والثقافي بين الطرفين، وذلك بوضع برنامج عمل دائم ومتعدد الأطراف لتجسيد تلك المساعي.

وفي سياق التجربة التونسية والمغربية لإقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، يبدو أنه من المرجح أن تكون لها إفرازات إيجابية ولكنها غير مؤكدة لأنها مرتبطة بالتمويلات الأوروبية الخارجية وبالمجهودات الوطنية، للتجاوب مع متطلبات الشراكة، سيما وأنها تحمل تكاليف انتقالية على المدى القصير والمتوسط قد تعجز تونس أو المغرب على مجابهتها.

# هوامش القسم الأول

[1]- Petit Larousse illustré, Maison d'édition Larousse, paris: 1991, p:259.

[2] -حيث لجأت بعض الدول النامية التي تبنت المنهج الاشتراكي إلى استراد قوالب تنموية من دول أخرى ومن هذه الدول –الجزائر- التي حاولت تجسيد التسيير الذاتي وهو نمط يوغسلافي كما حاولت تكييف تجارب الإتحاد السوفياتي (سابقا) والصين في تعاونيات الثورة الزراعية والصناعات الثقيلة.

[3]- شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، (الكويت: عالم المعرفة 1978) ص6.

[4] -بإنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECE) عام 1948 لتسيير وتوجيه المساعدات الأمريكية المقدمة في إطار مشروع مارشال عام 1947.

أنظر: جمال الشبلي: العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: الطبعة (1)-2000، ص: 130.

[5]- شكري محمد عزيز، مرجع سابق، ص: 6.

[6]- والمقصود بهذا المفهوم تلك الفترة التي كانت خلالها العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي متوترة نتيجة تضارب مصالح الطرفين وقد استمرت مثل هذه الحرب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أواخر الثمانينات من القرن الماضي.

*أنظر: سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد والواقع العربي، في، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،، 1990 ص: 42.

[7]- أنظر:إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة... والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة: الطبعة (1)، 2002، ص: 45-46.

[8]- حسن الهموندي، وعادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، بيروت: دار إبن خلدون للطباعة والنشر 1980 ص: 148.

[9] - P.F Gonidec et R. Charvin –; relation internationales, 3eme édition –Montchrestien -1981- paris; p:290.

[10]- شكري محمد عزيز، مرجع سابق، ص: 5.

[11]-وهذا المجال يساهم في دفع التعاون في مجالاته الثانوية كالتعاون بين القطاعات الاقتصادية وفي المجالات الاجتماعية والسياسية وتعتبر السوق الاوروبية المشتركة أحسن مثال على ذلك.

[12]- أنظر: غبريال وهبي، حول التكامل الاقتصادي العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق: 1972 ص:09

- أنظر، إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق ص: 46.

[13]-وتسمى كذلك نظام التفضيل الجزئي ويتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على إتباع مجموعة من التدابير والإجراءات التفصيلية في مجال تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على المبادلات فيما بينها سواء تعلقت بتجارة السلع أو تجارة الخدمات باستثناء خدمات رأس المال، ويعتبر نظام التفضيل الإمبراطوري من أشهر الترتيبات التفضيلية الذي اتبعته إنجلترا مع أعضاء الكومنوالث والذي تم إنشاؤه عام 1932.

- أنظر، عدي قصور، مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر -1983 ص: 319 -320.

- أنظر، سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، للنشر، القاهرة الكتاب الثاني الطبعة (2)، ة 1994، ص: 286-287.

- أنظر، أحمد السقا، تجربة التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي، على الموقع الشبكي: http://www.cbi.edu.ku/elsekka/reasearch.htm

[14]- حيث يستعمل ريكاردوا مصطلح النفقات أو الميزات المقارنة ومصطلح النفقات أو الميزات النسبية بمعنى واحد وطبقا لهذه النظرية نظرية النفقات النسبية فانه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات ارخص نسبيا أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها.

- أنظر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2004، ص: 12.

[15]-يوسف صايغ، التنمية العصيبة، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 1992) ص: 87.

[16]- أنظر سعيد النجار، مرجع سابق ص: 16.

- أنظر عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان -2003 (ص:40 -41).

[17]-منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت 1974 ص: 368.[18]- 718- petit-

Larousse illustré.op.cit p:713.

[19]-سلطان أبو علي، مشروع السوق الشرق أوسطية،.الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، الجمعية العربية للبحوث الإقتضادية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.1997) ص: 509.

[20]- معين أمين السيد، 'مفهوم الشراكة آلياتها.أنماطها في، الملتقى الاقتصادي الثامن حول " الجزائر والشراكة الأجنبية أيام (9-10- ماي 1999) الجزائر ص: 6.

[21]- محمد قويدري، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي في، تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، ملتقى بجامعة -فرحات عباس سطيف –أيام (30-29-أكتوبر 2001).

[22]- حسن إبراهيم، 'المحور الاقتصادي والمالي المؤتمر برشلونة –مجلة الشؤون العربية، العدد (88)، القاهرة: ديسمبر 1996 ص: 194.

[23]-حسن الهموندي، وعادل عبد المهدي –الموسوعة الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 148.

[24]-أنظر سمير محمد عبد العزيز 'التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة:الكوميسا مجموعة ال 15 أوروبا الموحدة المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية الطبعة (1) –2001، ص: 183 -184.

[25]-ناصيف حتى، المأزق العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان السنة (18) العدد (205)، (مارس 1996) ص: 94.

-[26] FATIHA–TALAHITE.le partenariat euro –méditerranéen.vu du sud ‘ revue le monde arabe (Maghreb–Machrek).N°153 (juillet-

septembre.1996) p:48.

[27]- FATIH TALAHITE,L'Espace monétaire et Financier de la méditerranée occidentale "colloque international sur: l'espace économique de la méditerranée occidentale enjeux et perspectives Bejaia.25.26.juin 2000.p:451.

[28]-من خلال ميثاق روما 1957 تم إنشاء السوق الأوروبية المشتركة والتي تطورت إلى الإتحاد الأوروبي حاليا.

[29]-حيث تضمنت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية مواد تنظم الكيفية التي تقوم الجماعة بموجبها بعقد اتفاقيات بينها مجتمعة وبين دول أخرى غير أعضاء، وخلال صياغة المعاهدة أصرت فرنسا على اشتراك الأراضي التابعة (المستعمرات) ومنحها بعض المزايا التي تسمح Association لها بالاحتفاظ بالعلاقات الخاصة التي كانت تتعامل بموجبها معها ولقد تناولت المواد 131-136 من المعاهدة القواعد المنظمة لذلك.

- لمزيد من التفاصيل، أنظر محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي في مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد (7)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت: 1997) ص: 16.

[30]-لمزيد من المعلومات أنظر:

- فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص: 93.

jean bruyas «. Harmonisation et coordination communautaires des politiques de coopération ». le tiers monde et la communauté

économique européenne. Préparé par l'association franc aise pour l'étude du tiers monde ? Paris –1978 p: 38Georges chatillon. « la communauté économique européenne. L'énergie et le tiers monde » le tiers monde et la communauté économique européenne. Op. Cité. p: 207-208.

[31]- ينما استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة مع الجزائر بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967.

[32]-فتح الله ولعلو "الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية (دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع لبنان -1982)، ص: 89.

[33]-فتح اللّه ولعلو: مرجع السابق، ص: 93.

[34]-فتح ولعلو، مرجع سابق، ص: Jean Bruyas. Op cité.p.39.93.

Gerges Chatillon. Op. Cité.p: 206-207.

[35]-سمير صارم، مرجع سابق، ص:173.

[36]-GATT: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي أبرمت في 30أكتوبر 1947 وبدأ سرياتها منذ 1/1/1948 وكان عدد الدول التي وقعت عليها في البداية 23 دولة وهي اتفاقا تجاريا دوليا لتقرير حقوق وإلتزمات متبادلة بين الأطراف المتعاقدة في مجال العلاقات التجارية الدولية متعددة الأطراف.

- أنظر:زينب حسين عوض اللّه، مرجع سابق، ص: 304-307.
- والاتفاق مع إسرائيل أخذ من: أنجلينا الحلو، 'إسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة، بيروت مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية 1968)، ص:70.

[37]-فتح اللّه ولعلو مرجع سابق، ص: 229-230.

[38]-حيث اتخذ العرب قرارهم في نوفمبر 1973 بتخفيض إنتاج النفط ب(5% شهريا) مع فرض حظر على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا لأنهما المفرطين في انحيازهما إلى المواقف الإسرائيلية.

[39]- بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الأوروبي الذي دعت إليه فرنسا خلال الفترة الممتدة من (10-14- ديسمبر 1973) في كوبنهاجن عاصمة الدانمرك دعي وفد من وزراء عرب لحضور هذه القمة وتوضيح الموقف العربي حول أزمة البترول، والبحث في الخطوط العريضة للتعاون العربي- الأوروبي.

[40]-أحمد صدقي الدجاني 'الحوار العربي الأوروبي '(مصر:دار المستقبل العربي 1993)، ص:23.

[41]- نتجت الوكالة الدولية للطاقة عن مؤتمر الطاقة الذي انعقد في واشنطن بأمريكا بين الدول المستهلكة للطاقة يوم (11/02/1974) والذي إقترحت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة الدول المنتجة للنفط.

[42]-لمزيد من التفاصيل راجع:

- سمير صارم، مرجع سابق، ص:135 -136.
- محمد علي حوات 'مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي للنشر –القاهرة –الطبعة 1-2002، ص:103.

[43]-أنظر: أحمد صدقي الدجاني 'الحوار العربي- الأوروبي '(مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة- 1976، ص:31 }، نقلا من: - محمد علي حوات، مرجع سابق، ص: 104.

[44]-هيفاء أحمد السامرائي "الحوار العربي -الأوروبي (العراق، دار الرشيد للنشر،1982)، ص:209.

[45]- محمد علي حوات، مرجع سابق، ص: 104.

[46]-أحمد صدقي الدجان، مرجع سابق، ص:50 -52.

[47]-أسامة الباز 'الحوار السياسي العربي- الأوروبي، في العلاقات العربية-الأوروبية حاضرها ومستقبلها (باريس:مركز الدراسات العربي-الأوروبي،1997) ص:60.

[48]-عبد الرحمان صبري 'مناقشة حول حركة رؤوس الأموال، في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (بيروت: مركز الدراسات، الوحدة العربية 1997) ص:253.

[49]- الحرب الدموية التي تواجهت فيها إيران والعراق.

[50]-أنظر، سمير صارم مرجع سابق ص:143.

[51]-أنظر، المرجع السابق ص: 144.

أنظر كذلك: 'Bichara Khader 'le partenariat euro- méditerranéen.(Paris. l harmattan.1997) p:51.

- لمزيد من المعلومات عن الحوار الأوروبي- العربي:أنظر:ناظم عبد الواحد جاسور، جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية الأوروبية، في مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القاهرة العدد(99)، سبتمبر 1999، ص:(7-15).

[52]- أنظر:محمد محمود الإمام، مجلة بحوث اقتصادية عربية مرجع سابق، ص: 22.

[53]- أسلو: هي عاصمة النرويج احتضنت سنة 1993 لقاء هام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وذلك للبحث عن كيفية إنهاء الصراع بينهما.

[54]-الشادلي العياري، آفاق التكامل في البحر المتوسط، الخيار الأوروبي في، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة (بيروت، مركز الدراسات، الوحدة العربية 1997) ص: 576.

[55]- أسامة كنعان، عامر بساط، صالح محمد نصولي ا، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة في منطقة البحر لمتوسط، في مجلة التمويل والتنمية، المركز للأهرام للنشر والترجمة مصر- المجلد 33- العدد -3- سبتمبر 1996 ص:14.

[56]-أسامة كنعان وآخرون، مرجع سابق ص: 14.

[57]- لمزيد من المعلومات أنظر:

- سمير صارم مرجع سابق، ص:181.
- محمد محمود الإمام مرجع سابق، ص: 35-36.
- أسامة كنعان وآخرون مرجع سابق، ص: 14.

[58]-سمير صارم، مرجع سابق، ص:181.

[59]- لمزيد من المعلومات أنظر: محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص:23-24.

[60]-حيث:Med -invest يبحث عن ترقية محيط دول الجنوب البحر المتوسط من خلال مؤسساتها وترقية طاقتها التنافسية، MED- Média برنامج دعم التعاون بين أجهزة الإعلام ويهدف إلى خلق شبكات الاتصال من الطراز العالي لتتبع الشراكة بين المحترفين في المتوسط، MED- COMPUS برنامج دعم مشاريع التعاون بين الجامعات ومعاهدة التعليم العالي على ضفتي المتوسط، برنامج دعم التعاون وتبادل الخبرات والمهارات بين المحليات:MED -URBS في دول الجماعة ودول المتوسط غير الأعضاء، ويهدف إلى تطوير الحياة

الحضرية (تنمية المدن)، وذلك بتقوية وتعميم ممارسات الديمقراطية على المستوى المحلي وكذلك بخلق وتنمية التعاون بين مختلف الجماعات المحلية لدول جنوب البحر المتوسط.

- لمزيد من المعلومات أنظر: Jean Louis Reiffers 'la méditerranée aux portes de l'an 2000 ;(paris ECONOMICA.1997 P:236.

- محمد محمود الإمام:مرجع سابق، ص:24 Louis le pensec (rapport d'information du sénat. n°121 au site: http://www.senat.fr

[61]-أنظر: فتح الله ولعلو " المشروع المغاربي، والشراكة الأورو – متوسطية (دار توبقال للنشر –الدار البيضاء -المغرب الطبعة الأولى 1997)، ص:149.

[62]-أنظر: FathAllah oualaou- après Barcelone.......le Maghreb est nécessaire ' (paris – L' Harmattan.1998) p:159.

[63]-للمزيد من المعلومات أنظر: فتح ولعلو، مرجع سابق الذكر ص:180-181.

[64] -EUROPEAN COMMISSION GROWTH COMPETITIVENESS AND EMPLOYMENT-64.THE CHALLENGES AND WAYS FORWARD INTO THE 21 ST CENTURY. BRUSSELS Luxembourg 1994.P.126.

- نقلا: من محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص: 103

-[65] POINT 845 OF EUROPEAN COMMISSION GENERAL REPORT OF THE -65-ACTIVITIES OF THE EUROPEAN UNION - 1994 - BRUSSELS - Luxembourg 1995.

.نفلا من محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص:104.

-[66] CANNES EUROPEAN COUNCIL.EXTRACT FROM THE PRESIDENCY6CONCLUSIONS 526-27 JUNE 1995(5SN211/95 PARTB) p.15.

- نقلا من محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص: 106-107.

- أنظر، مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، جامعة الدول العربية وتحديات مؤتمر برشلونة، الثابت والمتغير، في مجلة الشؤون العربية العدد(87) سبتمبر1996، القاهرة ص: 29-30.

[67]-دول الإتحاد الأوروبي 15 عضو (بلجيكا، الدانمرك، ألمانيا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد، المملكة المتحدة).و الشركاء المتوسطين 12 عضو(الجزائر، قبرص، مصر، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، السلطنة الفلسطينية، إسرائيل).

[68]-أنظر: سليمان المتدري، " السوق العربية المشتركة في عصر العولمة "، مكتبة مدبولي للنشر، الطبعة الثانية،2004 القاهرة)، ص: 244.

- أنظر كذلك: إكرام عبد الرحيم،"التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة..والتكتلات الإقليمية البديلة "مرجع سابق، ص: 248-249.

[69]-ماستريخت Maastricht: مدنية هولندية تقع قرب الحدود الألمانية والأقرب إلى الحدود البلجيكية والتي يرمز لها بمدينة التقارب والإتحاد أما معاهدة ماستريخت التي ظهرت إلى حيز الوجود عام 1992 فتعد بمثابة الدستور المؤسس للإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي.

[70]-أنظر: ناظم عبد الواحد جاسور،" جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات

العربية الأوروبية "، مرجع سابق، ص: 16.

[71]-أنظر، ناظم عبد الواحد جاسور، مرجع سابق، ص: 18.

[72]-أنظر: جمال الشبلي " العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة " مرجع سابق، ص:101.

- أنظر كذلك – رعد حسن الصرن " أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تكاملي تحليلي – الجزء الثاني- (دار الرضا للنشر، دمشق 2001)، ص: 322.

[73]-أنظر: الشادلي العياري، آفاق التكامل في البحر المتوسط: الخيار الأوروبي، في، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مرجع سابق، ص: 576.

[74]-أنظر:" برهان غليون " مستقبل العلاقات العربية- الأوروبية، في العرب والعالم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر – عمان –الأردن- 2001)، ص: 58.

[75]-أنظر: برهان غليون، مرجع سابق، ص:58.

- أنظر كذلك: " محمد علي حوات " مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي "، مرجع سابق، ص:127.
- أنظر كذلك، إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص:246.

[76]-أنظر: نرمين النواوي " الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط " في مجلة السياسة الدولية (تصدرها مؤسسة الأهرام- مصر العدد 142. أكتوبر 2000)، ص:107.

- أنظر: كذلك صبري عبد الرحمان، قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقيات

المشاركة العربية- الأوروبية، في مجلة العمل العربية (تصدرها منظمة العمل العربية العدد 68 القاهرة -1997)، ص: 84.

[77]- للمزيد من المعلومات أنظر، جمال الشبلي، مرجع سابق، ص:101 – 108-109.

- أنظر كذلك، محمد علي حوات مرجع سابق، ص: 127.
- أنظر كذلك:سمير صارم " أوروبا والعرب من الحوار....إلى الشراكة " مرجع سابق، ص: 199،198.

[78]-أنضر سمير صارم، مرجع سابق، ص:198.

- أنظر كذلك:

- Taraq y (smael and jacqueline s.(smael eds ‘the gulf war and the new world ordre. International relations of the Middle east (gaines ville.FL: université presse of Florida. 1994).

- نقلا من: مصطفى عبد الله خشيم: التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي في إطار عملية برشلونة (في مجلة المستقبل العربي يصدرها مركز الدراسات، الوحدة العربية – بيروت- العدد 275 -2002)، ص:83.

[79]-أنظر سمير صارم، مرجع سابق، ص: 199.

[80]-أنظر جمال الشبلي، مرجع سابق، ص:101.

[81]-وفي سياق ذلك نذكر بالصراع الذي انطلق منذ اكتشاف النفط وخلال تاريخ استخراجه بين الشركات الأمريكية والأوروبية المختلفة، وكيف نجحت الشركات الأمريكية في تقليص نفوذ معظم الشركات الأوروبية لصالحها في

المنطقة العربية، كما نذكر بالصراع الطويل في السبعينيات بين النخب العربية الحاكمة وشركات النفط في العراق والجزائر وليبيا وسوريا والمملكة العربية السعودية وذلك لاستعادة السيطرة على هذا المورد الحيوي وهو ما عبرت عنه سياسة التأمينات، أما حاليا فتحول تحديد أسعار النفط إلى المحور الرئيسي للصراع على التحكم بمورد النفط بين الدول العربية المنتجة والدول الأوروبية للمستهلكة.

- أنظر: برهان غليون مرجع سابق، ص: 57.

[82]-حيث يمثل الإتحاد الأوروبي 18% من إجمالي استهلاك العالم للبترول ولكنه ينتج أقل من 1% بينما تنتج دول المتوسط ما يزيد على 33% من إنتاج البترول في العالم وتملك أكثر من 66% من الاحتياطي وتستهلك 6% فقط من إجمالي الاستهلاك العالمي.

- أنظر:نيرمين النواوي مرجع سابق، ص:107،108.
- أنظر: إكرام عبد الرحيم،، مرجع سابق، ص:246.

[83]-أنظر برهان غليون مرجع سابق، ص:57.

[84]-انظر: جمال الشبلي، مرجع سابق، ص:102.

[85]-حيث يمتص الإتحاد الأوروبي 50% من إجمالي مبادلاتها التجارية، وبالمقابل تمثل منطقة المتوسط ثلث حجم المبادلات التجارية الخارجية للإتحاد الأوروبي.

- أنظر:نيرمين النواوي مرجع سابق، ص:107.
- أنضر برهان غليون، مرجع سابق، ص:57.

- أنظر كذلك، إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 246.

[86]-أنظر، إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 243،247.

- أنظر كذلك، جمال الشبلي، مرجع سابق، ص: 102.
- أنظر:نيرمين النواوي مرجع سابق، ص: 107.

[87]-أنظر، سمير صارم، مرجع سابق، ص: 202.

[88]-أنظر، سمير صارم، مرجع سابق، ص:202.

[89]-أنظر؛ ناظم عبد الواحد جاسور؛ مرجع سابق، ص: 16.

[90]-أنظر، برهان غليون مرجع سابق، ص:58-59.

[91]-أنظر محمد بوعشة – "" التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة "" (دار الجيل، بيروت، لبنان الطبعة الأولى – 1999)، ص: 181.

[92]- ويمكن أن نذكر أن فرنسا في عهد ديغول أعلنت عن وقوفها ضد العدوان الإسرائيلي على فلسطين (في عام 1967) وعلى لبنان (في عام 1982) إضافة إلى الاهتمام الذي أبدته المجموعة الأوروبية في إطار بعث الحوار العربي-الأوروبي سنة (1989) بتبنى مواقف أكثر مرونة مع المواقف العربية في مسيرة السلام في الشرق الأوسط وتقديم دعم ومساندة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أن هذه المساندة لا تخرج عن الإطار الذي ترسمه إسرائيل وتوافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

[93]- -politique agricole commune – PAC السياسة الزراعية المشتركة (بين دول السوق الأوروبية المشتركة) وهي سياسة معقدة تعتمد على مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى السيطرة التامة على درجة المنافسة الأجنبية المسموح بها مقابل ضمان أسعار مرتفعة للمنتجين الزراعيين المحليين لأعضاء السوق

الأوروبية المشتركة، مثل:نظام الرسوم الجمركية المتغيرة، حصص الاستيراد نظام الدعم القومي لحماية دخول المنتجين المحليين.

[94]-أنظر: لخضر عزي ومحمد يعقوبي: "الشراكة الاورو متوسطية وآثار ها على المؤسسة الاقتصادية " في مجلة علوم الإنسانية،(كلية الاقتصاد والتجارة –جامعة محمد بوضياف –المسيلة-الجزائر – العدد 14 السنة الثانية أكتوبر 2004 على الموقع الشبكي: www.uluminsamia.net".

[95]-أنظر لخضر عزي ومحمد يعقوبي، مرجع سابق.

[96]-أنظر جمال الشبلي، مرجع سابق، ص:101.

[97]- أنظر علي ناصر محمد: " البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية - المتوسطية، في مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة) العدد (88) - ديسمبر 1996)، ص: 184-185.

[98]-أنظر، الشادلي العياري، مرجع سابق، ص: 576.

[99]-حيث إجتمع في (أفريل 1994) ممثلو 127 دولة في مراكش بالمغرب وتم الاتفاق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة كبديل لاتفاقيات الجات - GATT التي كان معمولا بها قبل هذا التاريخ.

- أنظر عصمت عبد الحميد - " دور الجامعة العربية في التنمية الاقتصادية العربية "، في، التحديات الاقتصادية العالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، (باريس، مركز الدراسات، العربي - الأوروبي – 1995)، ص:31.

[100]-أنظر " جميل طاهر " التكامل الاقتصادي العربي، بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية " في مجلة العلوم الاجتماعية؛ (تصدرها جامعة الكويت مجلس النشر العلمي، المجلد (26) - العدد (4) -1998)، ص: 25.

- نظر كذلك، الشادلي العياري؛ مرجع سابق، ص: 576.

[101]-أنظر؛ رعد حسن للصرن، مرجع سابق، ص: 322.

[102]- ASEAN: Association of South-Est Asian Nations: تجمع دول جنوب شرق آسيا: وأنشأ سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من (اندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلندا) وتوسع بعدها ليضم كلا من (بروناي، فيتنام، ميانمار، لاوس) وأصبح عدد الأعضاء (9) سنة (1997)، وهو يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر، ثم إتحاد جمركي؛ ويضم هذا التجمع (1988) مليون نسمة ويسيطر على (25 %) من التجارة العالمية، وتبلغ تجارته البينية (36%) من إجمالي تجارته مع العالم.

-NAFTA: - North American Free Trade Area منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية): وهي اتفاقية تم التوقيع عليها عام (1994) بين ثلاث دول متجاورة وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك) وتضم هذه المنطقة (394) مليون نسمة، وتسيطر على (17%) من التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية (39%) من إجمالي تجارتها مع العالم.

Mercosur: (marché commun du sud américain) – Mercado comun delsur (السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية)؛ ولقد أنشأت سنة 1991 وتضم (الأرجنتين، البرازيل، الأورغواي، البارغواي، بوليفيا، الشيلي) وتضم هذه السوق (227) مليون نسمة، وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية بنسبة (3%) وتمثل تجارتها البينية (20%) من تجارتها مع العالم.

APEC: Asia – pacific economic cooperation: التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك؛ وأنشأ هذا الاتفاق سنة (1989) بمبادرة من أستراليا وبدعم من اليابان والولايات المتحدة، يسعى إلى التحرير الكامل للمبادلات في (2010) [ بالنسبة للدول المتقدمة] وفي (2020) [بالنسبة للدول النامية ] ويضم (18)

عضو منهم (6) أعضاء من ASEAN وهم (أندونوسيا، ماليزيا، الفليبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي)، وأعضاء NAFTA الثلاث إضافة إلى (أستراليا، نيوزلندا، اليابان، تايوان، هونغ كونغ، الصين، الشيلي، كوريا الجنوبية،، بابوزاي نوفيل غيني (و يضم هذا التجمع (40%) من سكان العالم وتمثل تجارته (50%) من تجارة العالم وتحقق بلدانه (60%) من مجموع الناتج الداخل.

[103]-أنظر: محمد محمود الإمام –" إتفاقيات المشاركة الاوروبية وموقعها من الفكر التكاملي "، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (7)، مرجع سابق، ص 37:.

[104]-أنظر، رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص: 345 – 346.

[105]- حيث اعتمدت دول المجموعة الأوروبية سياسات قمعية إزاء المهاجرين المغاربة والأتراك كذلك المعونات المالية والعسكرية والأمنية التي توجهها دول المجموعة الاوروبية لأنظمة الدول المتوسطية النامية التي تعاني من توترات مصدرها ديني – اجتماعي - كالجزائر.

[106]- انظر: الشادلي العياري - " آفاق التكامل في البحر المتوسط: الخيار الأوروبي - " مرجع سابق، ص:586.

[107] - Co-rapporteurs: philippe morillon et Daniel marc cohm-bendit -, parlement européen commission des affaires étrangères, des droits de l’homme, de la sécurité commune et de la politique de défense, projet de rapport ; sur: (les relations entre l’union européenne et l’union du Maghreb arabe: mise en œuvre d’un partenariat privilégie,.30 janvier 2002) au http://europa.eu.int/comm/external: site.

[108]- أنظر، رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص: 346.

- أنظر كذلك: الشادلي العياري " آفاق التكامل في البحر المتوسط: الخيار الأوروبي - " مرجع سابق، ص: 587.

[109]- أنظر رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص: 346.

[110]-أي أنها محصلة لخيار حر مؤسساتي لا مجرد قرار حكومي إداري يتقلب حسب أهواء رؤساء الدول والحكومات.

[111]-لمزيد من المعلومات انظر:

- سمير صارم، مرجع سابق ص: 220، 229، 230.
- محمد بوعشة، مرجع سابق، ص: 180.
- الشاذلي العياري، في مجلة الشؤون عربية، مرجع سابق، ص: 30،33.

[112]-فبالنسبة للظروف السياسية والأمنية يكون بتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية من ناحية وجود نظام قانوني وقضائي فعال ومستقر يحمي المستثمرين من المخاطر ويفتح لهم آفاق الربح ويوفر لهم فرصا وحظوظا كبيرة في النجاح، بالإضافة إلى عدم وجود اضطرابات وصراعات سياسية وانقلابات عسكرية واستقرار في الأوضاع الأمنية.

[113]-لمزيد من المعلومات أنظر:

- سمير صارم، مرجع سابق، ص: 226.
- صالح نصولي وآخرون، مرجع سابق، ص: 16.
- Hamdaoui taous: « le partenariat euro- méditerranéen: l’attractivité des pays du Maghreb en question -« colloque international–Annaba: 6-7/12/2003) ; op cite. P 64.

[114]-أنظر: سمير صارم مرجع سابق، ص: 226.

- صالح نصولي وآخرون، مرجع سابق، ص: 16.

[115]-لمزيد من المعلومات أنظر:

- سمير صارم، مرجع سابق، ص: 226.
- صالح نصولي وآخرون مرجع سابق، ص: 16.
- Hamdaoui taous ; op Cité, P ;64.

[116]-لمزيد من المعلومات أنظر:

- سمير صارم، مرجع سابق، ص: 226.
- صالح نصولي وآخرون مرجع سابق، ص: 16.

[117]-نفس المراجع السابقة:

- أنظر كذلك: Hamdaoui Taous;op- cité, P; 64

[118]-انظر: سمير صارم، مرجع سابق، ص: 227.

- صالح نصولي وآخرون، مرجع سابق، ص: 16.

[119]- Agnès chevalier, et Gérard kebabdjian, op ; cité, p:10.

[120]-Déclartion de Barcelone, op, cité ; P: 2.

[121]-الشاذلي العياري، مرجع سابق، ص: 588.

[122]-لمزيد من المعلومات أنظر:

- سمير صارم، مرجع سابق، ص: 214، 391،392.
- محمد محمود الإمام، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص:39.
- الشاذلي العياري، مرجع سابق، ص: 588.
- رعد حسن الصرن، مرج سابق، ص: 331.
- انظر كذلك: محمد محمود الإمام - " الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية – (مع إشارة خاصة إلى مصر وتونس)" في (الشراكة الاقتصادية العربية – الاوروبية (تجارب وتوقعات)، مرجع سابق، ص:108.

[123]- نفس المراجع السابقة.

[124]-الاتفاقية متعددة الألياف طبقت منذ سنة 1974، وتحتوي على تصنيف وتنويع الصادرات بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية والشروط التي يجب أن تلتزم بها كالجودة وتكلفة النقل.

[125]-لمزيد من المعلومات أنظر:

- سمير صارم، مرجع سابق، ص:214، 391، 392.
- محمد محمود الإمام، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص 39.
- الشاذلي العياري، مرجع سابق، ص: 589.
- رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص:331.

محمد محمود الإمام في " الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية " مرجع

سابق، ص: 108.

[125]- لمزيد من المعلومات أنظر:

- محمد محمود الإمام، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص: 41-42.

- سمير صارم، مرجع سابق، ص: 395.

- محمد جمال الدين البيومي، -" التعاون مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشركات والمؤسسات العربية " القسم الثاني -أبعاد العلاقات العربية الأوروبية في – عولمة الاقتصاد والإدارة العربية، مرجع سابق، ص: 114.

[127]- برنـامج MEDA: هـو برنـامج لتمويـل التنميـة المتوسـطية ولقد تـم المصادقة عليه من طرف الإتحاد الأوروبي خلال مجلس الرئاسة المنعقد في كان - Cannes – (جوان 1995) حيث أن المبلغ الإجمالي للتمويلات التي يمكن أن يستفيد منها البلد المرشح لا يكون محددا بشكل مسبق، كما لا وجود لإشارة له في اتفاقيات الشراكة، وفيما يخص تسيير هذا البرنامج فهو يختلف عن آلية البروتوكولات المالية التقليدية على اعتبار أن اعتمادات الالتزام تمثل نفقات غير ملزمة بمعنى أن كل اعتماد لم يتم الالتزام به في نهاية السنة المالية يحذف نهائيا ويعاد توزيعه إما جزئيا أو كليا على بقية دول حوض المتوسط على عكس ما كان ساريا في ظل البروتوكولات المالية التي لا يتم الالتزام بها يتم تخصيصها لتمويل مشاريع أو عمليات جديدة؛ وتبقى متوفرة لدى الدول المستفيدة إلى غاية نهاية فترة البرنامج التمويلي كما يهدف برنامج –ميدا- إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية في الأقطار المتوسطية وفقا لبرنامج زمني محدد بصفة مشتركة مع دول الإتحاد الأوروبي بينما كانت البرامج التمويلية الخماسية (البروتوكولات المالية) تهدف إلى تمويل مشاريع معينة.

وتحدد اللجنة الأوروبية أغلفة مالية توجيهية حسب كل دولة بناء على معايير

- كالناتج الوطني الإجمالي لكل فرد، عدد السكان والمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية الأخرى مع تقدير الاحتياجات خلال المرحلة الانتقالية ومضمون البرامج المتفق عليها مع كل دولة مستفيدة على حدة، وتقدير قدرة امتصاص التمويلات الموضوعة تحت تصرف كل دولة من طرف اللجنة الأوروبية.

- لمزيد من المعلومات أنظر:

- فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص:193-194

- عبد السلام اديب "إتفاقية الشراكة المبرمة بين المغرب والإتحاد الأوروبي"

–(26-05-2003-):على الموقع الشبكي: http://www.rezgar.com Déclaration de Barcelone.op.cité.P:3.

[128]- وترتفع الميزانية إلى (5.3 مليار أورو) خلال الفترة (2000-2006) ومن جهته يخصص البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) تقريبا (4.8 مليار أورو) خلال الفترة (1995-1999) و(6.4 مليار أورو) خلال (2000-2007) كما التزم البنك الأوروبي للاستثمار ببعث (01 مليار أورو) كغلاف تكميلي (إضافي) للمشروعات الأجنبية).

أنظر: [129] Déclaration de Barcelone.op.cité.P:3-لمزيد من المعلومات أنظر:

Louis le pensec.Rapporte d’information du seant.N°121.op.cité.

Déclaration de Barcelone.op.cité.p:3.

Ferfera yassine et benabdallah youcef. le processus de Barcelone et la construction de la région euro- méditerranée: quelle intelligence pour les pays du sud ?en. euro –méditerranéen le processus de Barcelone en question. laboratoire d'études et de recherche sur le Maghreb et la

méditerranée –université de Constantine dar el –houda -2004- sain m'lila algerie. p:54.

[130] - للمزيد من المعلومات أنظر:Déclaration de Barcelone.op.cité.p:3.

- علي ناصر محمد، في مجلة شؤون عربية، مرجع سابق، ص: 190.
- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص:250.

[131]-أنظر: برهان الدجاني " النواحي الاقتصادية والمالية لإعلان برشلونة" ورقة عمل مقدمة إلى ندوة ما بعد برشلونة – التي نظمتها جامعة الدول العربية – القاهرة – في، 1-2/9/1996) نقلا من: سليمان المنذري، مرجع سابق ص:245.

[132]-أنظر: محمد الأطرش مرجع سابق ص:19.

[133]-أنظر:

- الشادلي العياري مرجع سابق، ص: 592.
- رعد حسن الصرن مرجع سابق ص:346-347.

[134]- Louis le pensec.Rapporte d’information du seant.op.cité.

[135]- Samir Radwan.et jean Louise Reiffers ”10 ans Après Barcelone: acquis - perspectives”Rapport Femise sur(le partenariat Euro –méditerranéen) Février (2005).au site: http://www.femise.org. P:9.

[136]- Philippe Morillon et Daniel marc cohn-bendit.op.cité.p6.

[137]- أنظر محمد الأطرش، مرجع سابق ص:14.

[138]-محمد علي حوات، مرجع سابق، ص: 118.

[139]-إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق ص:249.

[140]-محمد علي حوات، مرجع سابق ص: 118.

[141]-محمد صالح المسفر، مرجع سابق ص: 245.

[142]- مصطفى عبد الله خشيم، في مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق ص: 83-84.

[143]-نشأت التجربة الأوروبية في الأمن والتعاون كمؤتمر (CSCE) عقد في هلسنكي بفنلندا في 03/07/1973 حضرته جميع الدول الأوروبية (عدا ألبانيا) والولايات المتحدة وكندا في ظل مرحلة الوفاق (détente) وتم توقيع اتفاقيات هلسنكي (01/08/1975) وتضمنت مجموعة من المبادئ ومن بينها، ربط الحرية الاقتصادية بسائر الحريات العامة، كالفكرية والعقائدية وحق التعبير والمشاركة السياسية بواسطة تطبيق قواعد ديمقراطية وحقوق الإنسان وبموجبها تم الاعتراف بتقسيم ألمانيا، ولم ينته العمل بهذا المؤتمر بعد تخلي دول أوروبا الشرقية عن نظمها بل تحول في نوفمبر 1990 بموجب ميثاق باريس لأوروبا الجديدة إلى تنظيم دائم وانشأ أجهزة له بما في ذلك إقامة مركز لفض النزاعات في –فينا- وانضمت إليه الجمهوريات المنفصلة عن الإتحاد السوفياتي الذي حلت محله روسيا، وارتفعت العضوية من 34 إلى 54 عضو و5 دول متوسطية مشاركة وهي (تونس، الجزائر، المغرب، مصر، إسرائيل) وتغير اسم المؤتمر في 1994 إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا –OSCE- حيث تسعى إلى تجاوز مناقشة المشاكل إلى تنظيم البعثات والمساعدة في فض أعمال العنف في أوروبا، وبالتالي فالتعاون المقصود لا يتناول مختلف جوانب التعاون الاقتصادي سيما وأن أساسه الرابطة الأوروبية التي يدعمها عوامل التقارب الثقافي وتداخل المصالح القطرية والإقليمية.

[144]-للمزيد من المعلومات أنظر:

Louis le pensec (rapport d’information du sénat) op. Cite.

[145]- ولقد صادق مجلس النواب التونسي على مشروع قانون الاتفاق المؤسس للشراكة بين تونس والمجموعة الأوروبية في (11/6/1996) إلا أنه ظهر إلى الوجود إثر إقراره من طرف المفوضية الأوروبية في بروكسل بتاريخ (17 جويلية 1995) مع الحكومة التونسية.

[146]- سيما وان –زيت الزيتون- يمثل أهمية خاصة بالنسبة لتونس حيث تستفيد منه بشكل مباشر أو غير مباشر من النشاطات التي لها علاقة بصادرات –زيت الزيتون- سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة أو التجارة في الوقت نفسه يعتبر الإتحاد الأوروبي المستورد الرئيسي لزيت الزيتون التونسي ولكنه حقق شبه اكتفاء ذاتي من هذه السلعة بانضمام إسبانيا والبرتغال إليه سنة(1986) مما خلق صعوبات أمام تصدير زيت الزيتون التونسي إلى الإتحاد الأوروبي.

[147]-للمزيد من المعلومات أنظر:

- حافظ زعفران، مرجع سابق، ص: 266.
- محمد محمود الإمام في مجلة بحوث اقتصادية عربية، مرجع سابق، ص:66-68.

أنظر كذلك:

UE – (.Tunisie relations) institut Européen de recherche sur la coopération Méditerranéenne et Euro –Arabe.Avec le Soutien de la commission Européenne) au site:http://www.medea.be/fr.

[148]- ويظهر ذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية بين تونس ومصر والتي تم التوقيع عليها في (1998) لتدخل حيز التنفيذ (1999) وبين تونس والأردن في التاريخ نفسه ومع المغرب في (1999) لتدخل حيز التنفيذ في التاريخ نفسه.

- أنظر: Samir Radwan.et jean Louise Reiffers ‘op.cité.p:17

[149]-حيث يصل طالبي العمل الجدد في الوقت الحالي في تونس وبناء على إحصائيات رسمية إلى 43000 من مجموع 70.000 وخلال (5) سنوات القادمة سيصل العدد إلى 70.000 من إجمالي 100.000.

أنظـر: Salah Slimani-‘la Tunisie entame la course……’EL Watane Economie.du 6 mai au 12 juin 2005) p:5

[150]- أنظـر: Brown Drusilla.K. alan.v.Deardorf and.Robert.M.stern: ‘some Economic Effects of the free Trade Agreement Between Tunisia and the Eu.

وهي دراسة مقدمة إلى مؤتمر المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) حـول: “How can Egypt.Benefit frome its partnership agreement with the EU”

في القاهرة 26- 27-6-1996 نقلا من: محمد محمود الإمام في مجلة بحوث اقتصادية عربية مرجع سابق ص: 68

[151]- أنظر: UE – MAGHREB ACCORDES MAROC ALGERIE TUNISIE.

INSTITUt EUROPEEN DE RECHERCHE SUR LA COOPERATION MEDITERRANEENNE ET EURO -ARABE AVEC LE SOUTIEN DE LA COMMISSIN EUROPEENNE op;cite.

[152]- لمزيد من المعلومات:

- فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص: 219

- محجوب، مرجع سابق، ص:613

[153]-أنظر: محجوب، مرجع سابق، ص: 613

[154]-للمزيد من المعلومات أنظر:-Bichara Khader –‘ le partenariat Euro–méditerranéen ” op.cité p:154-155.

[155]- أنظر: دربال عبد القادر، وزايري بلقاسم، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002، مرجع سابق، ص: 21.

[156]-أنظر: حافظ زعفران مرجع سابق ص:264.

# القسم الثاني الشراكة الأورو-جزائرية العقبات المحيطة، الآفاق المرتقبة والتحديات القائمة على القطاع الصناعي

## الفصل الأول الجزائر والاتحاد الأوروبي من تعاون (1976)... إلى شراكة (2002)

### تمهيد:

ظهرت الشراكة بمفهوم جديد ارتبط بالعولمة والانكشاف الاقتصادي وتجسيد مبادئ السوق الحر، فهي جاءت لتعزيز أواصر التعاون بين الدول المتقدمة، والدول النامية، حيث سعت الدول الأوروبية منذ الثلث الأخير من القرن الماضي – تقريبا – إلى إقامة علاقات تعاون مع دول منطقة حوض المتوسط – بما فيها الجزائر – وتجسدت تلك العلاقات لتشمل مختلف الجوانب، التجارية، المالية، التعاون العلمي والتقني، ويعتبر مؤتمر برشلونة (المنعقد سنة 1995) الانطلاقة الأولى في طرح المفهوم الجديد للعلاقات الأورو متوسطية، التي تجمع الاتحاد الأوروبي وأقطار حوض المتوسط – في إطار الشراكة الأورو – متوسطية، وضمن مسعى إنشاء منطقة للتبادل الحربين الضفتين.

يمثل نسق العلاقات الجديدة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تجسيدا وبشكل غير مباشر لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وذلك فيما يتعلق بميكانيزمات التحرير التجاري الثنائية ومتعددة الأطراف، التي ستجعل الاقتصاد الجزائري وعلى اعتبار بنيته محل تأثر بإفرازات اتفاق الشراكة بحديه (الإيجابي والسلبي).

وفي سياق ذلك قسم الفصل الأول من الدراسة الذي يتناول – الجزائر والإتحاد

الأوروبي من تعاون (1976) إلى شراكة (2002) إلى مبحثين من خلال التركيز على مختلف أوجه العلاقات الجزائرية- الأوروبية بداية بعلاقات التعاون (سنة 1976) بصيغتها التجارية، المالية، العلمية والتقنية إلى شراكة بين الطرفين تتضمن مختلف جوانب –برشلونة – ضمن مسعى إقامة منطقة للتبادل الحر التي تحيط بها جملة من العراقيل.

## أولاً: الخلفية التاريخية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية

شهدت العلاقات الأوروبية – الجزائرية حركة من المد والجزر، بداية من البوادر الاستعمارية التي تزعمتها فرنسا خلال سنة 1932 حتى نيل الاستقلال التام، منتصف عام 1962، إلى علاقات التعاون التجاري والمالي والتقني وذلك في خضم التطورات الاقتصادية التي عرفها، الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1973، تاريخ وقوع الأزمة النفطية التي جعلت المجموعة الأوروبية تدرك أهمية منطقة حوض المتوسط لضمان أمنها واستقرارها، سيما في مجال الطاقة، لذلك سعت إلى إبرام العديد من اتفاقيات التعاون مع الأقطار المتوسطية منذ سنة 1976 في إطار العلاقة التعاونية المتمركزة على المبادلات التجارية، المالية وحركة الاستثمار، كما سنبينه وحسب ما توضحه المعطيات الإحصائية المتوفرة، وصولا لترقية العلاقات إلى شراكة بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين، كأحد الأسس الجديدة لنسق العلاقات الاقتصادية الأورو-جزائرية، سيما وأن الجزائر أحد أهم الشركاء المتوسطين، وباعتبارها بوابة أوروبا نحو القارة الإفريقية.

### العلاقات التجارية الجزائرية – الأوروبية

تعد العلاقات التجارية أبرز ما ميز العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية، سيما وأن الجزائر تمثل مستورد ومصدر رئيسي من / وإلى الاتحاد الأوروبي ولقد كانت العلاقات الجزائرية – الأوروبية قائمة على اعتبار الجزائر مقاطعة

فرنسية تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، وتحصل على مساعدات مالية من طرف المجموعة الأوروبية، وبعد الاستقلال تطورت العلاقات بين الطرفين وأصبحت الجزائر تمثل حالة قانونية فريدة في نظام العلاقات الخارجية للجماعة الأوروبية، وفي إطار السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) (سنة 1973) قدم المجلس الوزاري الأوروبي إلى الهيئة الأوروبية توصية للتفاوض من أجل انتساب الجزائر للمجموعة الأوروبية، لتتبلور بادرة العلاقات بين الطرفين بإبرام اتفاق بين ضفتي حوض المتوسط (سنة 1976)، وذلك بعد تداعيات أزمة الطاقة (سنة 1973) التي زادت وعي الطرف الأوروبي بأهمية منطقة حوض المتوسط كمركز جوهري لتجسيد وضمان استقرار وأمن الضفة الشمالية من حوض المتوسط.

ولقد اعتمدت المبادلات التجارية الجزائرية - الأوروبية على نظام الامتيازات التجارية أحادية الجانب المطبق من طرف الجماعة الأوروبية، حيث يسمح بموجبه حرية ولوج المنتجات الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة لتمتعها بإعفاء جمركي تام، بينما تخضع المنتجات الزراعية لحصص تقييدية في حدود كميات محددة وحسب رزنامة زمنية معينة، استنادا لمقتضيات السياسة الزراعية المشتركة (PAC).

سيما وأن معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر تتمتع بميزة أو قدرة تنافسية معتبرة في الأسواق العالمية فيما يخص المنتجات الزراعية والأنشطة الحرفية التقليدية، مما يقلص ذلك من فرص حصول الجزائر على المزايا نتيجة للتخفيضات الرمزية في القيود على المنتجات الزراعية.

وتظهر المكانة النسبية للاتحاد الأوروبي ضمن إجمالي المبادلات التجارية الجزائرية مع دول العالم الخارجي كما هو مدرج في الجدول أدناه.

الجدول رقم -02- المعاملات التجارية للجزائر مع مختلف الأقاليم الجغرافية لسنة 2002- الوحدة: مليون دولار

| المناطق الجغرافية | الصادرات | (%) | الواردات | (%) | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|---|---|
| إتحاد المغرب العربي | 245.77 | 1.34 | 127.12 | 1.06 | 118.66 + |
| الدول العربية خارج إتحاد المغرب العربي | 247.77 | 1.35 | 366.38 | 3.05 | 118.61 - |
| الإتحاد الأوروبي | 11605.07 | 63.42 | 6729.47 | 56.04 | 875.60 + |
| الدول الأوروبية خارج الإتحاد الأوروبي | 1103.87 | 6.03 | 1270.00 | 10.58 | 166.13 - |
| إفريقيا خارج الدول العربية | 25.09 | 0.14 | 85.96 | 0.72 | 60.87 - |
| أمريكا الشمالية | 3588.69 | 19.61 | 1600.08 | 13.33 | + 1988.61 |
| أمريكا الجنوبية | 950.96 | 5.20 | 384.72 | 3.2 | 566.24 + |
| أسيا خارج الجدول العربية | 493.62 | 2.70 | 1316.45 | 10.96 | 822.83 - |
| OCEANIE | 36.98 | 0.2 | 127.17 | 1.06 | 90.19 - |
| المجموع | 18297.82 | 100 | 12007.35 | 100 | 6290.47 |

المصدر:Office Algérien de promotion Commerce extérieur, au Site: http: // www. promex. dz.

يتضح من الجدول أعلاه، أن النصيب الأكبر من معاملات الجزائر الخارجية يـرجع لصـالح أقطـار الاتحـاد الأوروبـي التـي تستقطب نسبة 63.42 % من الصادرات ونسبة 56.04 % من الواردات بفائض تجاري يقدر بقيمة (4875.60 مليون دولار)، لتحتـل دول أمريكـا الشـمالية المرتبـة الثانيـة بنسبة 19.61 % للصادرات ونسبة (13.33) للـواردات وبفائض تجاري يقدر (1988.61 مليون دولار) وتليـها دول أمريكـا الجنوبيـة فـي المرتبـة الثالثـة بنسـب (5.2 و3.2)للصادرات والواردات على التوالي وبفائض تجاري يقدر بـ (566.24 مليون دولار) وتحتل دول اتحاد المغرب العربي المرتبة الرابعة بفائض في الميزان التجاري يقدر بـ (118.65 مليون دولار) لتبقى مساهمة الدول العربية (خارج اتحاد المغرب العربي) ذات نسبة ضئيلة وهامشية حيث تحتل المرتبة السابعة في ترتيب الأقاليم بعجز تجاري يقدر بـ (- 118.61 مليون دولار).

وبذلك يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر تصديرا واستيرادا كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (03) – الزبائن والموردين الخمسة للجزائر الوحدة: مليون دولار وبـ (%)

| الزبائن | 2001 القيمة مليون دولار | 2001 الهيكل (%) | 2002 القيمة مليون دولار | 2002 الهيكل (%) | الموردين | 2001 القيمة مليون دولار | 2001 الهيكل (%) | 2002 القيمة مليون دولار | 2002 الهيكل (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **اجمالي الاتحاد الأوروبي** | 12344 | 64.52 | 11927 | 64.75 | اجمالي الاتحاد الأوروبي | 5903 | 59.39 | 6484 | 55.19 |
| **إيطاليا** | 4335 | 22.66 | 3701 | 20.09 | إيطاليا | 2452 | 24.67 | 2648 | 22.54 |
| **فرنسا** | 2748 | 14.36 | 2782 | 15.10 | فرنسا | 1095 | 11.02 | 1137 | 9.68 |
| **الولايات المتحدة الأمريكية** | 2977 | 15.56 | 2440 | 13.25 | الولايات المتحدة الأمريكية | 1027 | 10.33 | 1108 | 9.43 |
| **إسبانيا** | 2038 | 10.65 | 2180 | 11.83 | إسبانيا | 785 | 7.90 | 838 | 7.13 |
| **هولندا** | 1510 | 7.89 | 1468 | 7.97 | هولندا | 515 | 5.18 | 609 | 5.18 |
| **إجمالي الصادرات** | 19132 | 100 | 18420 | 100 | إجمالي الصادرات | 9940 | 100 | 11749 | 100 |

المصدر: على الموقع الشبكي: http //: www. dree. org

بناء على الجدول أعلاه يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم زبون تجاري للجزائر باستحواذه على نسبة (64.52 %) من مجمل الصادرات لسنة (2001) لترتفع إلى نسبة (64.75 %) من الإجمالي لسنة (2002)، لتحتل بذلك الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة بعد أقطار الاتحاد الأوروبي بنسبة (15.56 %) سنة (2001) لتنخفض إلى (13.25 %) سنة (2002)، كما يشكل الاتحاد الأوروبي أهم ممون تجاري للجزائر بنسبة (59.39 %) سنة (2001) لتنخفض إلى (55.19 %) سنة (2002)، لتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة بعد فرنسا بنسبة (11.02 %) سنة (200) لتنخفض إلى نسبة (9.68 %) سنة (2002).

ويمكن توضيح تجارة الجزائر الخارجية من صادرات وواردات مع أقطار الاتحاد الأوروبي من خلال الجدول المدرج أدناه.

الجدول رقم 04: صادرات وواردات الجزائر نحو / ومن الاتحاد الأوروبي

الوحدة: مليون إيكو ECU

| البيان | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1995 (1) | 2003 (1) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 6952 | 7615 | 6881 | 6322 | 6067 | 14537 |
| الواردات | 4958 | 4382 | 3984 | 4131 | 6393 | 7948 |
| الميزان التجاري | + 1994 | + 3233 | + 2897 | + 2191 | 326 - | + 6589 |

المصدر: فتح الله ولعلو، - " المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية – "، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطليعة (1)، 1997، ص: 152.

(1) بيانات من Rapport femise (2005), Annexes, Tableau N°2a: les échanges des PM:

بعد تحليل المبادلات التجارية الجزائرية – الأوروبية، يتضح المكانة الهامة للجزائر باعتبارها المتعامل الأول مع الاتحاد الأوروبي بسبب أهمية مبيعاتها من المحروقات، وتمركز مشترياتها من دول الاتحاد الأوروبي، ورغم الانخفاض النسبي والرصيد السالب (سنة 1995) لمعاملات الجزائر مع أوروبا إلا أنها لا تزال من بين المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين وأهم الشركاء للجزائر تصديرا واستيرادا، مما يؤكد ذلك على عمق العلاقات التجارية بين الطرفين.

العلاقات الجزائرية – الأوروبية في إطار التعاون المالي والاستثمارات:

بخلاف العلاقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، تظهر العلاقات المالية التي تتجسد في إطار بروتوكولات مالية وبرنامج ميدا (MEDA) للتعاون، بالإضافة إلى العلاقات المرتبطة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما هو مبين أدناه.

1) العلاقات المالية الجزائرية-الأوروبية:

تميز علاقات التعاون المالي، الجزائري-الأوروبي مرحلتين وهما:

- مرحلة البروتوكولات المالية خلال (1978-1995).
- مرحلة برنامج ميدا (MEDA) للتعاون.

1-1) البروتوكولات المالية:

قدر الغلاف المالي في إطار البروتوكولات المالية التي استفادت منها الجزائر خلال الفترة (1978-1996) ما يعادل مبلغ 854 مليون إيكو (بما يعادل 1024.8 مليون دولار آنذاك)، وقد مثلت مساهمات البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) مبلغ 640 مليون إيكو (بما يعادل 768 مليون دولار آنذاك) كما تم منذ سنة 1996 إدخال برنامجين جديدين الأول بمبلغ (95 مليون أورو) موجه لعملية التعديل الهيكلي، وآخر بمبلغ (11 مليون أورو) في شكل رؤوس أموال مخاطرة.(1)

إلا أن قدرة الجزائر على الاستفادة من تلك المعونات كانت هزيلة مقارنة بالدول المتوسطية الأخرى، حيث قدر معدل الالتزام (Taux d’engagement) سنة 2000 نسبة (66.3 %) ومعدل الدفع (taux de paiement) نسبة 47.2 %. (2)

1-2)- برنامج ميدا (MEDA) التمويلي للتعاون:

يمثل برنامج (MEDA)، أداة مالية جوهرية في مشروع الشراكة الأورومتوسطية المعلن عنه في مؤتمر برشلونة سنة (1995) والموقع بين دول الاتحاد الأوروبي وبقية أقطار حوض المتوسط، لمساعدتها على إعادة تأهيل اقتصادياتها تجاوبا مع مرحلة الانتقال التدريجي وفقا لمقتضيات الشراكة بين الضفتين. وتضمنت المعونات المالية المقدمة في إطار برنامج (MEDA) ما يلي:

- برنامج: MEDA(1).
- برنامج: MEDA(2).

فيما يتعلق ببرنامج MEDA(1)، فيهتم بتحضير اقتصاديات الأقطار المتوسطية ومن بينها – الجزائر – للتكيف مع مرحلة الانتقال الاقتصادي خلال الفترة (1995-1999)، حيث استفادت بمبلغ – 164 مليون أورو – بما يعادل نسبة 05 % من مجمل المبالغ المالية المرصدة لجميع الأقطار المتوسطية في إطار برنامج MEDA التمويلي.

ويظهر التوزيع السنوي لإجمالي الالتزامات الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (1995-1999) مقارنة بمجمل التزامات برنامج MEDA الممنوح في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية في الجدول أدناه:

الجدول رقم (05): إلتزامات برنامج MEDA(1) للفترة (1995-1999)

| **المبالغ بمليون أورو** | **إجمالي الفترة 1995-1999** | **MEDA** | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | - | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
| حصة الجزائر | 164 | - | - | 41 | 95 | 28 |
| حصة بالنسبة المئوية | % 05 | - | - | 4.18 % | 10.10 % | 2.99 % |
| إجمالي MEDA | 3435 | 173 | 403 | 981 | 941 | 937 |

المصدر: Délégation de le Commission Européenne en Algérie, au Site:

http: // www. Deldza. cec. eu. int / ue

يتضح من خلال الجدول أعلاه، استفادة الجزائر بنسبة (05 %) من مجمل المبالغ المرصدة في إطار برنامج MEDA(1) التمويلي – حيث تم استغلال

نسبة (0 %) خلال سنتي (1995-1996) وبنسب (4.18 %، 10.10 %، 2.99 %) خلال سنوات 1997-1998-1999 على التوالي ولقد تم تخصيص أموال(1) MEDA (3) بحسب أهدافها في المجالات التالية:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية:

بالمساهمة في عملية التعديل الهيكلي بمبلغ 125 مليون أورو منها (30 مليون أورو تحت غطاء برنامج ميدا لسنة 1996)، ويتم من خلالها دعم الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية، خوصصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خوصصة الأراضي الزراعية، السكن والشبكة الاجتماعية.

- تنمية القطاع الخاص:

في إطار ترقية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PMI/PME) بقيمة 57 مليون أورو ومساندة إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة بقيمة 38 مليون أورو، تحديث القطاع المالي بقيمة 23 مليون أورو.

- مساندة التوازن الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة:

وبما يتضمنه التسيير الأمثل للأشغال العمومية، دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية بقيمة 5 مليون أورو، محاربة التلوث الصناعي ومساندة الصحافة والإعلام الجزائري مع دعم وتحديث قطاع الشرطة بمبلغ (11 مليون أورو تقريبا).

وقدم البنك الأوروبي للاستثمار سنة 1996 قروض بقيمة 620 مليون أورو توجه إلى:

- مساندة وتطوير البنى التحتية الاقتصادية، بتقديم قروض طويلة الأجل حسب نوعية المشاريع (الطاقة، النقل البري والجوي، تسيير المياه، حماية البيئة، محاربة التلوث الصناعي).

- تنمية القطاع الخاص، سواء بقروض من موارد البنك أو بالمساهمة في رأس المال المخاطر.

- وبالنسبة لبرنامج MEDA(2) الذي يشمل الفترة (2000-2006)، سعى من خلاله الاتحاد الأوروبي إلى تغيير طريقة عمله مع الجزائر، لإيجاد أفضل السبل لتجسيد مضمون اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية وإرساء منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية.

ويمكن توضيح مخصصات برنامج MEDA (2) التمويلي خلال الفترة (2000-2004) في الجدول أدناه.

الجدول رقم (06): التزامات برنامج MEDA(2) للفترة (2000-2004)

| المبالغ بمليون أورو | إجمالي الفترة 2000-2004 | MEDA 2 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | - | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
| حصة الجزائر | 232.8 | 30.2 | 60 | 50 | 41.6 | 51.0 |
| حصة بالنسبة المئوية | % 6.66 | 3.54 % | 8.44 % | 8.05 % | 6.77 % | 7.31 % |
| إجمالي MEDA | 3496 | 852.3 | 710.6 | 620.8 | 614.7 | 697.6 |

المصدر: – Délégation de le Commission Européenne en Algérie, OP Cité

- مذكرات إعلامية أورو-متوسطبة، الشراكة الأورو-متوسطية والأنشطة

الإقليمية لبرنامج -ميدا- على الموقع الشبكي:
http://www.eu-délegation.org.eg

حيث تضمنت إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في إطار ذلك، وبشكل أساسي كل ما يتعلق بدخول اتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ وتشمل:

تحسين معدل النمو الاقتصادي، بتشجيع الإصلاحات الاقتصادية، دعم المؤسسات الاقتصادية وتطوير البنى التحتية الاقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة.

معالجة البطالة والاختلالات الاجتماعية بتثمين الموارد البشرية.

تحقيق الاستقرار، الأمن والسلم وتجسيد دولة القانون.

تحقيق الإيرادات خارج قطاع المحروقات ولقد تضمنت الإستراتيجية الأوروبية خلال الفترة (2002-2006) البرنامج التوجيهي الوطني [ (PIN Programme Indicatif National)] للفترة (2002-2004) للجزائر، حيث تم خلالها ترصيد مبلغ مقدر بـ (150 مليون أورو) لتمويل مختلف المشاريع (تحسين الأوضاع الاجتماعية) في مختلف المناطق الحضرية بالجزائر والمناطق المتضررة من أحداث الإرهاب، عصرنة وتطوير وزارة المالية، إصلاح وعصرنة النظام التربوي ونظام التعليم العالي، في إطار تنمية التعاون بين جامعات دول الإتحاد الأوروبي والأقطار المستفيدة - ومن بينها الجزائر - بالمشاركة في برنامج Tempus، إصلاح العدالة وتدعيم سيادة القانون وسلامة الحكم، دعم المنظمات غير الحكومية وأجهزة الإعلام المستقلة..) (أنظر الملاحق).

وبذلك، فالعلاقات التمويلية التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي تضمنت جانبين، إحداهما اهتم بمنح مساعدات مالية للجزائر في إطار بروتوكولات مالية لاتفاقيات التعاون وتغطي الفترة (1978-1996)، ليشمل الجانب الثاني

الفتـرة (1995-2006)، وذلـك لدعم الاقتصاد الوطني وترقيـة مستواه تجاوبا ومقتضيات الشراكة بين الضفتين.

2) العلاقـات الجزائريـة-الأوروبية مـن خـلال حركـة الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة:

تعتبر الجزائر منطقة ضعيفة الاستقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية (وتحديدا الأوروبية) بالمقارنة بتدفق الاستثمار العالمي، بسبب الإجراءات الإدارية الثقيلة والتأخر الملحوظ بين صياغة القوانين وتنفيذها ميدانيا، وتزامن ذلك مع اتخاذ جملـة من الإصلاحات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر منذ صدور قانون الاستثمارات سنة (1993)، ويمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في الجدول أدناه.

الجدول رقم –07- الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الجزائر للفترة (1990-1998) الوحدة: مليون دولار وبـ (%)

| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | . | 12 | 10 | 95 - | 22 | 42 - | 44 7 | 63 0 | 50 0 |
| إجمالي الدول المتوسطية بما فيها الجزائر | 20 51 | 20 78 | 30 60 | 28 40 | 37 28 | 37 98 | 45 39 | 60 93 | 60 13 |
| نصيب الجزائر من إجمالي الدول المتوسطية | . | 0. 58 % | 0. 33 % | %80.2- | 0. 59 % | %36.0- | 9. 85 % | 10 3 4 % | 8. 32 % |
| أوروبا الوسطى والشرقية | 30 | 24 8 46 | 44 9 39 | 67 7 57 | 59 2 52 | 14 26 6 | 12 40 6 | 18 53 2 | 17 51 3 |
| مجموع التدفقات في العالم | 21 2514 | 15 3689 | 17 4158 | 21 2194 | 25 0635 | 32 6288 | 35 6988 | 46 4143 | 64 7938 |

المصدر: -Heda Hondoussa, jean louis Reiffers, le partenariat euro-méditerranéen en l'an 2000. OP: Cité. P.116.

استنادا إلى الجدول أعلاه، يتضح التراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى الجزائر خلال سنتي (1993-1995) محققة معدلات سلبية بنسبة (- 2.08 % و– 0.63 %) على التوالي، وبالنسبة لبقية السنوات فيمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى الجزائر قيم ضعيفة وهامشية مقارنـة بـالإجمالي الوافد إلى الأقطار المتوسطية ولدول أوروبا الوسطى والشرقية (PECO) وبمجمل التدفقات العالمية(حيث وصلت حصة الجزائر إلى 0.00755 % من مجمل التدفقات العالمية سنة 1991، لترتفع إلى 0.14 % سنة 1997)، مما يؤكد ذلك على الضعف النسبي للجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. في حين تصاعدت توجهات الاتحاد الأوروبي لدعم وتفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها عنصرا جوهريا في إطار اتفاقيات الشراكة الرامية لإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الضفتين، لذلك قامت الجزائر ومنذ سنة (1990) بإصدار جملة من التشريعات تسعى لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (4)، وفي سياق ذلك بادرت بإبرام عدة اتفاقيات للشراكة مع شركات أجنبية (حيث ارتكزت معظمها في القطاع الصناعي وتشمل 103 مشروع وتشغيل 17844 موظف من إجمالي 186 مشروع في قطاع، الفلاحة، الصناعة، أشغال عمومية وبناء، سياحة، خدمات، صحة، تجارة والتي تشغل 67034 موظف) (5) ولقد كان توزيع تلك المشاريع حسب الدول كما هو مدرج في الجدول أدناه.

الجدول رقم (08): توزيع مشاريع الشراكة حسب الدول للفترة (1993-1995)

| الدول | العدد | (%) | تشغيل | (%) |
|---|---|---|---|---|
| ألمانيا | 06 | % 7.41 | 978 | 8.66% |
| العربية السعودية | 02 | % 2.47 | 731 | 6.47% |
| بلجيكا | 07 | % 8.64 | 636 | %5.63 |
| كندا | 04 | % 4.94 | 328 | 2.90% |
| الصين | 01 | % 1.23 | 68 | 0.60% |
| كوريا الجنوبية | 01 | % 1.23 | 63 | 0.58% |
| الدانمرك | 01 | % 1.23 | 10 | 0.09% |
| الولايـــات المتحـــد الأمريكية | 05 | % 6.17 | 1394 | % 12.34 |
| إسبانيا | 10 | % 12.35 | 496 | % 4.39 |
| فرنسا | 18 | % 22.22 | 1745 | % 15.45 |
| إيطاليا | 13 | % 16.05 | 2317 | % 20.51 |
| ايرلندا | 02 | % 2.47 | 1308 | % 11.58 |
| بريطانيا | 02 | % 2.47 | 505 | % 4.47 |
| الأردن | 04 | % 4.94 | 05 | % 0.044 |
| سويسرا | 02 | % 2.47 | 514 | % 4.55 |
| تركيا | 01 | % 1.23 | 49 | % 0.43 |
| اليونان | 01 | % 1.23 | 110 | % 0.97 |
| ليبيا | 01 | % 1.23 | 40 | % 0.35 |
| المجموع | 81 | 100 | 11297 | 100 |

المصدر: N.Benfreha, o p, Cité, P: 206.

نقلا من: بقة الشريف ومحمد بوهزة، مرجع سابق، ص: 355.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك الأول في إقامة مشاريع شراكة مع الجزائر خلال الفترة (93-1995) بإجمالي (63 مشروع) استثماري بما يعادل (77.78 %) من الإجمالي، ولقد ارتكزت المشاريع مع ثلاثة أقطار رئيسية (فرنسا،؟إيطاليا، وإسبانيا) بـ 41 مشروع بما يقارب نسبة (50.62 %) من الإجمالي.

ولتجسيد التوجه الأوروبي تم اقتراح جملة من التوجيهات تضمنت ما يلي: (6)

تنظيم لقاءات بين المنشآت المتوسطية الصغيرة والمتوسطية ونظيرتها الأوروبية في إطار الاستثمار المتوسطي.

تمويل الدراسات المتعلقة بتنمية الفروع القادرة على المنافسة.

ترتيب برامج لدعم القطاع الخاص وتمكين المشاريع من الحصول على مساعدات في مجال الاستشارة، التكوين والتكنولوجيا.

التدخل في مجال الدعم التقني لصالح برامج الخوصصة.

تنظيم لقاءات بين المستثمرين الأوروبيين والمتوسطين المعنيين بشؤون الاستثمارات، وتحديدا في مجال البنى القاعدية.

كل ذلك لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي إضافي للاقتصاد الوطني، والذي من شأنه أن يخفف من حدة الإفرازات السلبية لاتفاقيات الشراكة بين الضفتين.

## ثانياً: اتفاق الشراكة ومنطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية:

كان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة (1995) البادرة في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الأورو-متوسـ[illegible]ووضع أسس جديدة لتعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة جنوب وشرق حوض المتوسط في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية تحت مطلب إنشاء منطقة التبادل الحر، لتضم جميع الدول المتوسطية بما فيها إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي (15 دولة)، إضافة إلى الأقطار العشرة الجديدة التي تم قبول عضويتها بصفة نهائية مع منتصف سنة (2004).

ولقد مرت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين في إطار الشراكة الأورو-متوسطية بعد جولات، تخللتها جملة من المفاوضات للمناقشة والإحاطة بمختلف المواضيع التي تهم الطرفين في مختلف الجوانب، الاقتصادية، التجارية، المالية، السياسية والاجتماعية كما هو مدرج أدناه.

مسار المفاوضات وعقد الجزائر لاتفاق الشراكة: وتشمل التالي:

1) المفاوضات الجزائرية-الأوروبية:

وافقت الجزائر على مشروع الشراكة الأورو-متوسطية سنة (1993) لتأكد مساندتها في مؤتمر برشلونة (سنة 1995)، الذي جمع أقطار الاتحاد الأوروبي (15 دولة) ودول جنوب وشرق حوض المتوسط (12 دولة)، ولقد تمت سلسلة طويلة من المفاوضات جمعت الجزائر بالاتحاد الأوروبي في بروكسل انطلاقا من (04/03/1997) (7) حيث اقتصرت المطالب الجزائرية في الدورة الأولى على ما يلي:

الانفتاح الاقتصادي التدريجي للفضاء الجزائري اعتبارا للخصوصية التي تميزه.

تكثيف وتوسيع مجالات التعاون مع الجانب الأوروبي، لضمان الاستفادة من مختلف الفرص المتاحة.

ولقد رفضت الجزائر مبدأ إلغاء الحماية الصناعية كما أدرج في بيان برشلونة، وعارضت مبدأ الإلغاء المستمر للقيود الجمركية، وبالمقابل ساندت مبدأ المراجعة الدورية (8) كل (03 أو 05 سنوات)، لإعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري (9)، كما سعت للمطالبة بالحفاظ على قوى التعديل الداخلية من خلال:

التزام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر بهدف إعادة تأهيل القطاع الصناعي، التزام الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج خاص بالحفاظ على صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات توسيع التعاون المالي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي مع مراعاة نقائص هذا المجال.

وفيما يتعلق بالملف الزراعي، فالمحادثات بشأنه لم تلق القبول من الطرف الجزائري بسبب استمرار غلق السوق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية للدول

المتوسطية النامية، وحتى إن كان هذا الإجراء مؤقتا إلا أنه يمثل قيدا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الذي يعتبر مستوردا صافيا للمنتجات الغذائية، مما يجعله في تبعية غذائية كبيرة، سيما مع افتقاره إلى قاعدة إنتاجية وتصديرية متنوعة يمكنها أن تخفف من حدة التبعية الغذائية ويقدم اتفاق الشراكة فترة (05 سنوات) بالنسبة للفترة الانتقالية، كامتياز لتحديد لائحة المنتجات التي مثلت موضوع التفاوض، وبما أنه لا توجد حصة تصديرية للتفاوض مقابل قائمة حصص التصدير الأوروبية المقدمة من طرف الجزائر للإلغاء الكلي للحماية الصناعية، بسبب عدم وجود التزام أوروبي بإعادة تأهيل القطاع الصناعي بالجزائر باعتباره إجراءا إلزاميا قبل تجسيد إلغاء القيود الجمركية، مما يستوجب وضع حدود ممكنة للتبادل والتوسع في المجال الزراعي، على اعتبار أن رفض قائمة حصص الصادرات الأوروبية تزامن مع طلب إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وهو ما تمت مناقشته في آخر اجتماع ببروكسل سنة (1997) واستمرت الجزائر في انتظار الرد الأوروبي رغم تحفظه على هذه المطالب، مما تسبب ذلك في عرقلة مسار المفاوضات لفترة طويلة، لتستأنف بعدها في (أفريل 2000) وتنتهي بالمصادقة المبدئية عليه في (2001). ولم يكن التوقيع على اتفاق الشراكة بالأمر السهل، اعتبارا للقضايا الشائكة التي تضمنت تباينا معتبرا لتصورات الطرفين سيما فيما يتعلق بالعدالة، الشؤون الداخلية وحرية التعبير.

2) المصادقة على اتفاق الشراكة الجزائرية – الأوروبية:

صادقت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ببروكسل في (19/12/2001) بعد (17) جولة من المفاوضات الماراطونية. للتوصل إلى الاتفاق النهائي في (22/04/2002) بفلنسيا (إسبانيا)، ولقد تضمن الاتفاق الموقع 110 بندا شمل مختلف جوانب بيان برشلونة، بالإضافة إلى قضايا جديدة للتعاون في مجال العدالة والقضايا الأمينة والتعامل مع مسألة الهجرة وحرية تنقل الأشخاص بمرونة أكثر، من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرة،

مـع تعهد الجـانب الجزائـري بمكافحـة الإرهـاب، المخـذرات، الرشـوة، تبـيض الأموال والهجرة غير الشرعية.(10)

3) أهم محاور اتفاق الشراكة الجزائرية – الأوروبية

اشـتمل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مختلف المحـاور والمبادئ المصرح بها في بيان – برشلونة -، ويمكن التركيز على أبرز ما تضمنه الاتفاق في النقاط التالية:

- الملف الاقتصادي.
- ملف حرية انتقال السلع.
- الملف الزراعي.
- الملف المتعلق بالخدمات، التجارة وحرية تدفق رؤوس الأموال.

3-1) الملف الاقتصادي:

والذي كانت له حصة معتبرة في اهتمامات الجانبين، ولقد تجسد في المواد من (38-66)، والتي تضمنت أهداف التعاون الاقتصادي في النقاط التالية (11):

التزام الأطراف المعنية بتكثيف وتعميق التعاون الاقتصادي في ظل الاتفاق الجديد للشراكة الأورو-متوسطية.

يـرمي التعـاون الاقتصـادي لـدعم التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة الشـاملة والمستديمة.

يهتم التعاون بشكل أساسي بالنشاطات التي تعاني من صعوبات داخلية، أو التي تتأثر بتحرير الاقتصاد الوطني سيما فيما يتعلق بتحرير المبادلات بين الضفتين.

إعطـاء الأولويـة فـي التعـاون بـين الطـرفين للقطـاعات التـي تسـهل تقـارب

الاقتصادين الجزائري والأوروبي، وتحديدا تلك القطاعات التي تساعد على تحقيق النمو وتوفير مناصب شغل وتنمية المبادلات بين الطرفين، تحفيز التكامل المغاربي بتوطيد العلاقات البينة.

اعتماد مبدأ حماية البيئة كعنصر جوهري في التعاون.

يمكن للأطرف المتعاقدة المعنية تحديد نواحي اقتصادية أخرى مشتركة للتعاون.

رغم تلك الأهداف التي يسعى الاتفاق لتحقيقها، يبقى تخوف الطرف الجزائري من فتح السوق الوطني أمام المنتجات الصناعية الأوروبية، اعتبارا لضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الجزائرية أمام نظيرتها الأوروبية، كما أن إلغاء الترتيبات الحمائية سيترتب عنه انعكاسات سلبية قد يصعب على الجزائر مجابهتها على المديين القصير والمتوسط.

2-3) ملف حرية انتقال السلع:

ولقد تجسد ذلك في المواد من (6 إلى 11)، حيث تم التفاوض بخصوص ثلاثة قوائم سلعية، تخضع لعملية التدمير الجمركي استنادا إلى جدول زمني كما يلي:

الجدول رقم (09): الجدول الزمني للتدمير الجمركي المتعلق بالقائمة رقم (3)
الوحدة: نسبة مئوية

| السنوات | 02 | 03 | 04 | 05 | 06 | 07 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التدمير الجمركي | 80 % | 70 % | 60 % | 40 % | 20 % | الإلغاء الكلي |

المصدر:تم إعداده من بيانات: - Abderrahmane Mebtoul, op, cité, p: 251

زعباط عبد الحميد، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص: 57-58.

تتضمن القائمة رقم (3) المنتجات المصنعة والمنتجات ذات القيمة المضافة الكبيرة، والتي تخضع لحقوق جمركية مرتفعة، حيث تبدأ عملية التفكيك الجمركي الخاصة بها انطلاقا من السنة (2) لدخول اتفاق حيز التطبيق بنسبة (80 %) من المعدل الأصلي، وتستمر في الانخفاض بمعدل (10 %) خلال السنتين ((3) و (4)) ثم ينتقل متوسط التفكيك الجمركي إلى نسبة (20 %) في السنتين (05 و06) ليتحقق بعدها التحرير التام لتشكيله القائمة رقم (3) في السنة (07) بإلغاء كلي للحواجز الجمركية.

وبالنسبة لقائمة المنتجات رقم (2) فتتضمن المواد الأولية والمدخلات الخاضعة لتعريفة جمركية تتراوح بين (15 % - 25 %) وبمجرد دخول الاتفاق حيز التطبيق يتم إزالة الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة عليها.

أما فيما يتعلق بمنتجات القائمة رقم (01) فتشمل المنتجات نصف المصنعة التي لا تنتج محليا وتخضع لتعريفه جمركية مقدرة بـ (05 %) وتظهر عملية التدمير الجمركي الخاصة بها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (10): الجدول الزمني للتدمير الجمركي المتعلق بالقائمة رقم (01)

| السنوات | 02 | 03 | 04 | 05 | 06 | 07 | 08 | 09 | 10 | 11 | 12 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة التميز الجمركي | 90 % | 80 % | 70 % | 60 % | 50 % | 40 % | 30 % | 20 % | 10 % | 05 % | الإلغاء الكلي |

المصدر: تم إعداده من بيانات: زعباط عبد الحميد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص: 58.

حيث يتم التفكيك الجمركي لمنتجات القائمة رقم (01) بمعدل (10 %) سنويا انطلاقا من السنة (02) لدخول الاتفاق حيز التطبيق، بنسبة (90 %) ويتضاءل بمعدل (10 % سنويا) ليصل إلى نسبة (05 %) في السنة (11)، لتلغي جميع القيود الجمركية مع نهاية الفترة الانتقالية (12 سنة).

وبذلك، فالقائمة رقم (01) تشكل نمطا أكثر تدرجا في عملية التدمير الجمركي من القائمة رقم (03)، بالإضافة إلى تباين الفترة الزمنية لكليهما، فالقائمة رقم (03) تمتد عملية التدمير الجمركي بها على مدى (05 سنوات) [ انطلاقا من السنة (02) إلى السنة (07) من دخول الاتفاق حيز التنفيذ ]، بينما يمتد أجل التفكيك الجمركي للقائمة رقم (01) مدة (10 سنوات) [ انطلاقا من السنة (02) إلى السنة (11).

وهو ما يشكل عاملا إيجابيا لمنتجاتها، للتكيف مع عملية التحرير بينما تكون منتجات القائمة رقم (03) في وضعية غير قادرة للتكيف مع عملية التحرير السريعة، لتدارك الوضع وتجنب سلبيات التحرير، والمزاحمة القوية من نظيرتها الأوروبية.

وعليه، تصبح عملية إزالة القيود الجمركية من القضايا الحساسة بالنسبة للجزائر، اعتبارا لإفرازاتها السلبية والتي تتضح بشكل كبير في تدني إيرادات الميزانية العامة للدولة التي يصعب عليها تعويض الخسائر الموازنية، حتى وإن تمت عملية التدمير الجمركي بشكل تدريجي، بالإضافة إلى عدم كفاية الفترة الزمنية لاكتساب المنتجات الصناعية الجزائرية قدرة تنافسية لمواجهة نظيرتها الأوروبية، كما أن المناخ الجزائري لا يشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمكن أن يمثل مصدر تمويلي، لمواجهة الخسائر الموازنية وما يتبعها من إفرازات سلبية على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لتصبح بذلك الجزائر أمام تحدي البحث عن موارد تمويل الخزينة العامة للدولة والحفاظ على توازنها.

3-3) الملف الزراعي: (12)

وتضمنته المواد من (12 إلى 29)، حيث تمكنت الجزائر من إقناع الجانب الأوروبي بقبول الاتفاق التفضيلي الذي كان في (26/04/1976)، ولم يحدد الاتفاق التحرير التام للمبادلات بالنسبة للمجال الزراعي، حيث تم التطرق لهذا

القطاع حسب كل منتوج واعتبارا للمصالح المشتركة بين الطرفين، مع تقديم التفضيلات لبعض المنتجات، ويحافظ اتفاق الشراكة على التفضيلات الواردة في اتفاق (1976) في مجال الصيد البحري، والذي يتعلق بتصدير (السمك الحي) إلى السوق الأوروبية دون حواجز جمركية، حيث تتعهد الجزائر برفع القيود الجمركية على (السمك الحي أو المجمد) بنسبة (25 % -100 %).

وفيما يخص المنتجات الزراعية المحولة، فالاتحاد الأوروبي يرفع الحواجز الجمركية على المواد المستوردة حاليا من الجزائر بنسبة (95 %)، وبالمقابل تقدم الجزائر تنازلات لدخول المواد الزراعية المحولة والمستوردة من أقطار الاتحاد الأوروبي بتخفيض التسعيرة الجمركية ما بين (75 % - 85 %).

3-4) ملف الخدمات، التجارة وحرية تدفق رؤوس الأموال:

في مجال الخدمات والتجارة، فالاتفاق وبانتظار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يمنح أفضلية معتبرة للجزائر لدى المجموعة الأوروبية، ويساند موقفها في مفاوضاتها مع المنظمة العالمية للتجارة، من خلال تقديم الاتحاد الأوروبي التقنيين المختصين في التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة (13)، وبالمقابل تمنح الجزائر مكانا متميزا لأقطار الاتحاد الأوروبي، ويتعلق ذلك بالخدمات الدولية ولتواجد الشركات التجارية فوق أراضيها، وبموجب الاتفاق يسمح للجزائر التعامل حسب قوانينها الداخلية مع فروع البنك والشركات الأوروبية المتواجدة على ترابها.

وبالنسبة لحرية تدفق رؤوس الأموال [ حسب المواد من (30 إلى 46)] فقد اندرجت في المحور الرابع المتعلق بالمدفوعات، رؤوس الأموال، المنافسة والأوضاع الاقتصادية الأخرى، حيث اشتمل البند (39) على حرية تدفق رؤوس الأموال، للقيام بالاستثمارات المباشرة في الجزائر، مع تعاون الطرفين لخلق ظروف مناسبة للاستثمار وتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال.

وبالنسبة لتعرض الأطراف المعنية إلى صعوبات في موازين المدفوعات، فيمكن

لكليهما الرجوع حسب الحالة إلى بنود الاتفاق المتعلقة بالرسوم الجمركية والتجارة، لاعتماد معايير تعديلية ولفترة محددة على العمليات التجارية أو المالية الجارية، لتستطيع إعادة التوازن لميزان المدفوعات. (14).

فالتعاون في هذا المجال يسعى إلى تطوير وحماية الاستثمار، مع توفير مناخ مناسب لتدفقاته ويتجسد ذلك من خلال:

سهولة وتجانس الإجراءات المتعلقة بآليات الاستثمار المشترك، وتحديدا بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع توفير المعلومات الكافية حول الفرص الاستثمارية المتاحة.

إعادة تأطير قانون الاستثمار والمنظومة الضريبية، مع محاربة الازدواج الضريبي.

تقديم الدعم الفني والتقني لتطوير وحماية الاستثمارات الوطنية والأجنبية المشتركة.

ولبلوغ تلك الأهداف المنتقاة من مشروع الشراكة يتطلب ما يلي:

تنظيم حوار اقتصادي بين الضفتين لتدارس السياسة الاقتصادية الكلية.

إقامة مركز معلوماتي، لتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها، تيسير الاتصالات، منح الخبرات الفنية والاستشارات، دعم القطاع الخاص، الشراكة والاستثمارات الأجنبية، والسعي لإقامة مشاريع مشتركة.

تقديم المعونة التقنية، الإدارية والتشريعية (15).

إلا أن المشكل الأكبر أثر عند تطبيق بنود اتفاق الشراكة، يتمثل في مستقبل ومصير الصناعة الجزائرية، رغم محاولة الإتحاد الأوروبي تقديم المساعدة المالية والتقنية الكفيلة بإعادة تأهيل البنى الاقتصادية، ودعم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في إطار اتفاقيات التعاون المالي بين الطرفين.

وعلى اعتبار أن السوق المتوسطية بما فيها السوق الجزائرية، ستفتح في مجال التبادل الصناعي بعد فترة انتقالية أقصاها (12 سنة)، وبالمقابل تفتح السوق الأوروبية لولوج المنتجات الجزائرية، فالمتعاملين الجزائريين ملزمين بالعمل على ترقية الصادرات ومحاولة تثمين هذا الاتفاق بتكثيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد امتدت جوانب الاتفاق الأوروبي - الجزائري إلى مجالات أخرى غير اقتصادية سيما المجال الجيو-إستراتيجي، الذي انفرد به هذا الاتفاق مقارنة بالاتفاقيات الموقعة مع بقية الأقطار المتوسطية، وذلك لفك العزلة التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الماضية نتيجة للأحداث الإرهابية، حيث التزم في سياق ذلك الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر في إطار مكافحة الإرهاب وفي مجال العدالة وتنقل الأشخاص(16).

منطقة التبادل الحر الأورو –جزائرية:المفهوم والعراقيل المحيطة:

تسعى اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الأقطار المتوسطية ودول الإتحاد الأوروبي، إلا أن ذلك قد يكون صعب التجسيد في ظل جدار من الصعوبات يقيد أهميتها وفعاليتها.

1) مفهوم منطقة التبادل الحر الاورو –جزائرية:

اندرج ضمن اتفاق الشراكة جملة من المحاور والمبادئ المتعلقة بالحوار السياسي والأمني، المحور الاجتماعي، الثقافي والإنساني، بالإضافة إلى الملف الاقتصادي والمالي باعتباره أبرز محاور اتفاق الشراكة بين الضفتين، وتضمن البند (06) إقامة منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في غضون فترة انتقالية تمتد على مدى (12 سنة)، مع إلزامية احترام أحكام ومبادئ المنطقة العالمية للتجارة [ سيما فيما يتعلق باحترام وحماية الملكية الفكرية، تحرير تجارة الخدمات، وضع قواعد لتحسين وترقية القطاع الخاص، تحديد قواعد للمنافسة وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ].

ويتكفل مجلس الشراكة على المستوى الوزاري ومفوضية الشراكة على الصعيد الوظيفي والتسييري بمباشرة مهام الرقابة على أعمال الشراكة (17)

حيث يتم بمقتضى إنشاء منطقة التبادل الحر الأوروبية -الجزائرية، إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الطرفين، مع احتفاظ كل طرف بالسياسة التجارية التي يراها مناسبة إزاء بقية أقطار العالم (18)

ولقد دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، بعد مدة زمنية لا تقل عن (03 سنوات ونصف تقريبا) {من 22 /04/2002إلى 01/09/2005} من التوقيع الرسمي عليه، بعد مصادقة برلمانات الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي والبرلمان الجزائري، لتنطلق بذلك إجراءات الاستعداد لتنفيذ بنود الاتفاق وتطبيق عملية التدمير الجمركي.

2)- المشاكل والعقبات المحيطة بمنطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية:

تحيط بمنطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية جملة من العراقيل والمشاكل والتي تصدر في مجملها من النقائص والاختلالات الهيكلية على صعيد الاقتصاد الكلي أو الجزائري (مؤسسات، أفراد)، حيث تظهر مظاهر التخلف والتأخر في الجزائر على جميع الأصعدة تقريبا، ويعود التدهور في مستوى التنمية كذلك إلى المشاكل الاجتماعية المرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية كما هو مدرج أدناه.

**المشاكل الاقتصادية للقطاعات الوطنية**

وتتمثل في المشاكل المتعلقة بالهياكل الاقتصادية وتظهر من خلال ضعف وافتقار الجزائر إلى المنشآت القاعدية الحيوية (سواء المتعلقة بشبكات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية أو المتعلقة بالري وشبكات توصيل المياه) والتي تعتبر القطاع الجوهري وشريان التنمية في الاقتصاد من خلال الربط بين مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى المشاكل ذات الطبيعة

المالية، حيث يعاني القطاع المالي الوطني من صعوبة كبيرة (فهو يتسم بالتخلف وعدم الفاعلية وعدم قدرته على الاستجابة لطلبات العملاء والمستثمرين فضلا عن المركزية في اتخاذ القرارات ووضع الإجراءات المصرفية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، بيع نقص المعلومات والمعطيات حول الفرص التنموية المتاحة، غياب الشفافية والفعالية في منح القروض، ضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص) تجعله يعجز عن الصمود أمام المنافسة الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية (وصلت إلى 27.10 مليار دولار أمريكي حسب إحصائيات 2003 (19) والتي ستؤدي إلى تعقيد عملية تصحيح الاقتصاد الكلي مع التخفيض من احتمالات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن العبء الثقيل الذي تفرضه على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات.

**المشاكل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الوطني:**

وتتمثل في المشاكل الأمنية التشريعية، حيث يعتبر الاضطراب السياسي ومشكل الاستقرار والأمن من أهم المعيقات المؤثرة على مدى نجاعة المحيط الاقتصادي، فضلا عن الغموض وانعدام الشفافية في بعض التشريعات والنصوص القانونية والتغيير المستمر لها مع كل حكومة جديدة مما يشكل ذلك قيدا عند التعامل مع الشركاء الأوروبيين ويقيد مناخ الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها بيئة الأعمال الوطنية، لبعد السوق عن الالتزام بالمعايير الدولية المعتمدة، غياب الثقافة البورصية والإعلامية لدى المجتمع والجهل التام لأهمية البورصة والنظام المالي بأكمله كدعامة جوهرية لتمويل المشاريع الوطنية والأجنبية في ظل اقتصاد السوق، بالإضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص لعجز معظم المؤسسات العمومية وفقدانها لأدنى مقاييس التسيير والشفافية.

**ارتفاع مستوى الحماية التجارية:**

حيث أعتبر الاقتصاد الوطني حمائيا بدرجة كبيرة لارتفاع معدلات الحماية الجمركية تقريبا على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية وتشمل (القطاع الغذائي، قطاع النسيج، الأخشاب والورق، الخزف والزجاج، التجهيزات العلمية والمهنية) بنسب (30.2 %، 41.2 %، 30.8 %، 27.1 %) (20) على التوالي، مما يجعل ذلك القدرة التنافسية الاقتصادية للبلد ضعيفة.

نوعية التخصص الدولي:

يعتبر مؤشر التخصص الدولي كمعيار لتحديد المكانة الفعلية للبلد في قسمة العمل الدولي، حيث تتخصص الجزائر بشكل إجمالي في إنتاج وتصدير المحروقات والمواد الطاقوية وهي معظمها منتجات طاقوية لشركة Sonatach، منتجات مركب الأسمدة SIDER الشركة الوطنية للحديد والصلب، الكيمائية (ASMIDAL)، منتجات شركة الحديد والفوسفات (FERPHOS)، منتجات شركة (METANOF)...

التي تصل صادراتها فيها نسبة (96.16 %) من الإجمالي، بينما تسجل عجزا في مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات بسبب ارتفاع معدلات استيرادها وتحديدا فيما يخص المنتجات الغذائية (- 21.72 %)، المنتجات نصف مصنعة (-16.33%)، سلع التجهيز الصناعية (35.08 %) وسلع الاستهلاك (- 16.71 %) – أنظر الملاحق – مما يعني ذلك أن الجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاع المحروقات وتفتقد لها في بقية القطاعات، إلا أن ذلك يجعل الاقتصاد الوطني في تبعية، وفي حالة اضطراب مستديمة بسبب الصدمات المتعلقة بتقلبات أسعار الخامات وسعر صرف الدولار في الأسواق الدولية وذلك دون هامش آمان يغطيها من بقية القطاعات مما يضعف القدرة التنافسية للبلد.

تعتبر الجزائر قطر نامي تفصله فجوة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي عن القوى الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى التدهور في مختلف جوانب الحياة، السياسية، الثقافية، الاقتصادية (إنخفاض مستوى معدل نمو الناتج

الداخلي الخام PIB)، الاجتماعية (تدني مستوى المعيشة حيث وصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى (5760 دولار) للفرد سنة 2002 – (حسب إحصائيات (Femise (2005) وهو يمثل أربعة مرات تقريبا أقل من المتوسط المحقق على مستوى دول الاتحاد الأوروبي (22773.6 دولار للفرد).

- العزلة الإقليمية:

تعاني الجزائر عزلة إقليمية كبيرة رغم نتائج الانفتاح الاقتصادي المقبولة والمحققة على مدى عدة سنوات (حيث تتجاوز نسبة التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) – أي معدل الانفتاح – نسبة 40 %-) (22) ولذلك فهي تعتبر الأقطار القليلة التي لا تنتمي إلى الترتيبات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية، رغم ترخيص النظام الجديد للتجارة العالمية بإقامة أو الانضمام إلى تلك التكتلات، فالعزلة الإقليمية الكبيرة التي تعيشها ستساهم في إضعاف موقفها التفاوضي أمام التجمعات الإقليمية على المستوى الأورو- متوسطي في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو الدولية ضمن مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي سيعرقل محاولاتها في التكيف مع البيئة الاقتصادية ومقتضيات النظام الاقتصادي الدولي الجديد (23).

# الفصل الثاني مصير القطاع الصناعي الجزائري في ظل اتفاق الشراكة

## تمهيـد:

يترتب عن إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية، المقدمة من طـرف الاتحـاد الأوروبـي، إلـى نظـام جـديد للتنـازلات التجاريـة يسـاهم فيـه الطرفـان الموقعـان علـى اتفـاق الشراكة من الجيل الجديد.حيث يسمح هذا التحرير بفتح السوق الوطنية أمام المنتجات المصنعة الأوروبية، في الوقت الذي يعاني فيه، الاقتصاد الوطني من عدة صعوبات واختلالات هيكلية، إضافة إلى الانخفاض المعتبر في تنافسية المنتجات الوطنية أمام نظيرتها الأوروبية، مع الاعتماد وبشكل كبير على سياسة الاستيراد من الخـارج، وانعدام وجـود سياسة فعالة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وعلـى اعتبـاران القطـاع الصنـاعي، يمثـل أهـم القطـاعات التـي سـتظهر فيـها إفرازات عملية التفكيك الجمركي بدخول الاتفاق حيز التطبيق، ألحت الضرورة البحثية قبل ذلك بالإشارة إلى مراحل تطور القطاع الصناعي الوطني وإبراز خصائصه ثم تناول الإفرازات المحتملة بشقيها الإيجابي والسلبي عليه، حيث سينجم عنه تغيير عميق للمحيط الاقتصادي للمؤسسة، ومنافسة حادة مع المنتجين الأوروبيين ستجرى داخل الأسواق، في إطار التزام طويل المدى يربطنـا بـالقوى الاقتصـادية الأوروبيـة، إلا أن الحكم علـى انعكاسـات الاتفاق ومصيره في بدايات مراحله الأولى يجانب الحقيقة، لذلك تم الاعتماد على التجـارب السـابقة (تـونس والمغـرب) لإمكانيـة رصـد بعض الملامـح لانعكـاسـات اتفاق الشراكة على قطاع الصناعة الوطنية.

## أولاً: نبذة عن مراحل تطور القطاع الصناعي في الجزائر:

بعد الاستقلال عرفت الجزائر حركية واسعة نحو تطوير مؤسساتها الاقتصادية حيث اختارت إستراتيجية التصنيع كنهج للتقدم الاقتصادي على اعتبار أن الصناعة دعامة التنمية الاقتصادية، وبإمكانها إحداث التكامل القطاعي وتزويد بقية الأنشطة بالتقنية والعتاد اللازم إضافة إلى أنها ستجلب عوائد لها القدرة على تمويل بقية الأنشطة لذلك وقع الاختيار على الصناعات المصنعة بالتركيز على الصناعات الثقيلة، هذه الخطوة استدعت بناء عدة مركبات صناعية ضخمة سعيا للتعجيل وتفعيل الاستقلال الاقتصادي.

إلا أن تلك المجهودات لم يحالفها النجاح حيث عرف معظمها الإخفاق والاعتماد على دعم الدولة ولفترات طويلة، مما دفعها إلى التصفية وتسريح شريحة معتبرة من العمال، وما ترتب عنه من تفاقم الاختلالات الاجتماعية.وبذلك فخيارات الماضي لم تخل من العيوب، مما جعل صيرورة التأثير السلبي متواصلة لتهدد بقاء واستمرارية المؤسسات الوطنية اليوم.

وللتعرف على واقع الاختيار الوطني في إطار إستراتيجية التصنيع، سيما وأن ترتيبات إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي تستهدف المنتجات المصنعة ألحت الضرورة البحثية توضيح أبرز المراحل التي ميزت تطور القطاع الصناعي الجزائري كما هو أدناه.

**القطاع الصناعي الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية:**

ويمكن تمييز المراحل التالية:

- مرحلة (1963 –1967): (24).

فبالإضافة إلى تأميم الصناعات الموروثة عن الاستعمار تميزت هذه الفترة بظهور نظامين لتسيير الوحدات الاقتصادية وهما:

- اعتماد مبدأ التسيير الذاتي (مارس 1963).

- إنشاء جملة من الشركات والدواوين الوطنية [ من خلال إقامة صناعة إستراتجية، وشبكة من المنشآت القاعدية لتصدير المواد المنجمية ] باعتبارها أدوات أساسية في إستراتيجية التنمية خلال تلك الفترة (كالشراكة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACH، الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS)، الشركة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX)، الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)، الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية (SONACOME)، وذلك سعيا لبناء اقتصاد وطني يقوم على قواعد سليمة، تهدف فيه الصناعة الجزائرية إلى امتصاص البطالة وتحسين القدرة الشرائية للسكان ورفع مستوى المعيشة بالاعتماد على قطاع المحروقات والزراعة آنذاك لتوفير الوسائل المالية.

- مرحلة (1967-1969):

وهي مرحلة المخطط الثلاثي في إطار إستراتيجية التخطيط المركزي المعتمد من طرف الدولة، حيث تم وضع برنامج استثماري عمومي يهتم بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وخصوصا الصناعات القاعدية والأنشطة المتعلقة بالمحروقات.

- مرحلة (1970-1973):

وهي مرحلة المخطط الرباعي الأول، حيث استمرت خلال تلك الفترة عملية التأميم وتحديدا في قطاع المحروقات، وبذلك تم زيادة المبالغ الموجهة لتمويل الاستثمار ثلاث مرات عن سابقه، بسبب ارتفاع مداخيل البترول، وتحديدا للاستثمارات الصناعية التي استفادت بنسبة (44.7%) من الإجمالي، كما أعطيت الأولوية خلال تلك الفترة للاستثمار في الصناعات الثقيلة

باعتبارها البنية القاعدية للتنمية الاقتصادية في النظام الاشتراكي مع إنشاء حوالي (19 شركة وطنية) مثلت القاعدة الصناعية للدولة.

- مرحلة (1974/1977):

وهي مرحلة المخطط الرباعي الثاني، وخلال تلك الفترة واصلت الدولة سياستها الاستثمارية، وذلك باستكمال المشاريع المتأخرة في المخطط السابق، مع القيام بمشاريع تنموية جديدة، حيث وصل مجمل الشركات الوطنية إلى ما يزيد عن (66) شركة وطنية، ولقد أتاح ارتفاع أسعار البترول (سنة 1973) فرصة للجزائر لجني موارد مالية معتبرة وجهت لتمويل القطاع الصناعي تحديدا.

- مرحلة (1980/1984):

وفي مرحلة المخطط الخماسي الأول، حيث ترتب عن سياسة تقويم المحروقات فجوة مالية تحملت من خلالها الجزائر ثقل المديونية الخارجية لذلك أعيد النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات وأعطيت الأولوية لبقية الأنشطة الاقتصادية، من خلال التوجه لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، كما ميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة الشركات الوطنية التي كانت الانطلاقة الفعلية لها بداية من عام (1983) لأن ضخامتها تسببت في العجز عن تسييرها. (25)

- مرحلة (1985/1987):

وفي تلك الفترة بدأت الشركات الوطنية تعرف النكسات إثر تدني أسعار النفط (سنة 1986) مما حرم المؤسسات من التزود بالمداخيل الضرورية لتدعيم

وترقية العملية الإنتاجية، مع الغياب الحتمي لتدعيم الدولة لتبدأ معانات المؤسسات التي أصبحت بحاجة ماسة لإعادة الهيكلة.

- مرحلة (1988/1993):

اعتمد خلال تلك الفترة المرسوم رقم 88/01 حيث حافظت في إطاره (22 مؤسسة) على قانوناها الخاص مع إقامة حوالي (350 مؤسسة اقتصادية عمومية).

ويمكن تتبع حصة القطاع الصناعي من الاعتماد المالي المخصص لمجمل الاستثمارات خلال مرحلة المخططات التنموية وقبل الشروع في الإصلاحات الاقتصادية كما هو مدرج في الجدول أدناه:

الجدول رقم: 11 قيم وهيكل الاستثمارات في القطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة (1967-1989) الوحدة: مليار دينار جزائري وب(%)

| المخططات التنموية | الثلاثي (1) 1967-1969 | | الرباعي الأول(1) 1970-1973 | | الرباعي الثاني(1) 1974-1977 | | الخماسي الأول 1980-1984 | | الخماسي الثاني 1985-1989 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع | القيمة مليار دج | الهيكل (%) | القيمة مليار دج | الهيكل (%) | القيمة مليار دج | الهيكل (%) | القيمة مليار دج | الهيكل (%) | القيمة مليار دج | الهيكل (%) |
| الصناعة | 5.4 | 59.60 | 12.4 | 44.68 | 48 | 43.55 | 155.46 | 38.81 | 174.2 | 31.67 |
| إجمالي الاستثمارات | 9.06 | 100 | 27.75 | 100 | 110.22 | 100 | 400.6 | 100 | 550 | 100 |

(1) - أنظر: Abdehamid Brahimi –Stratégies de developpment pour l'Algérie.défis et enjeux (Edition économisa –paris.1991)p ;90

المصدر: كما تم إعداده من بيانات، محمد بلقاسم حسن بهلول "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء 1 – بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1999 (ص: 190، 251، 341) والجزء (2)، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ص: (97-223).

وجدت الجزائر بعد الاستقلال هيكلا صناعيا هشا وهزيلا، يضم فرع [ الصناعة الإستراتيجية، الصناعات الاستهلاكية والصناعات الوسيطة باعتبارها صناعات تجارية وليست استثمارية ]، لذلك تحتم على الدولة بعد الشروع في تنفيذ أسلوب التخطيط إعطاء أولوية واسعة للتنمية الصناعية وذلك بتخصيص مبلغ (5.4 مليار دينار) خلال فترة المخطط الثلاثي (1967/1969) أي بنسبة (59.6%) من مجمل الاستثمارات، سعيا لإنشاء قاعدة صناعية تقوم من جهة، بتحويل المواد الأولية المحلية، ومن جهة أخرى تغطية مستلزمات فروع الإنتاج ومختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لخلق شروط التكامل الاقتصادي، ولقد وجه المخطط الرباعي الأول خلال (1970-1973) للصناعة حصة معتبرة (نسبة 44.68%) من مجمل الاستثمارات، خاصة وأن الجزائر بحاجة إلى تطوير هذا القطاع وتدعيم الجهود التي بدأت مع تطبيق المخطط الثلاثي، سيما وأن التوجهات العامة للمخطط الرباعي الأول تؤكد على جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية، من خلال بناء قاعدة صناعية لها إمكانية التأثير على التطور العام للمجتمع، لتواصل الدولة بصفة واضحة اهتمامها بتنمية القطاع الصناعي خلال فترة الرباعي الثاني (1974-1977)، حيث اعتبرت محركا للتنمية الشاملة، وذلك جاء كتدعيما للجهود ومساعي التنمية البعيدة الأمد للمخططين السابقين [ الثلاثي والرباعي الأول اللذين أعطيا أولوية بارزة للتصنيع ] من خلال مواصلة توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء اهتمام جديد لاستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها صناعيا، مع خلق الصناعات المحققة للتكامل بين وداخل مختلف القطاعات الاقتصادية، وإقرار برنامج واسع لبعث الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وابتداء من سنة 1980 انخفض تيار تدفق الاستثمارات نحو القطاع الصناعي، بسبب بعض الاختناقات على مستوى تطور قطاعات أخرى، كقطاع الهياكل الأساسية والذي كانت له إفرازات سلبية عل التحكم في تسيير طاقات الإنتاج الوطني، بما فيه الإنتاج الصناعي، لذلك كان التوجه في المخطط الخماسي الأول خلال 1980-1984 للاهتمام بالتصنيع لتنمية القطاع الزراعي وقطاع

البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق التكامل الاقتصادي القطاعي كشرطا جوهريا للاستقلال الاقتصادي، وإشباع الحاجات الاستهلاكية، والتهيئة الإقليمية (التوازن الجهوي) وخلال فترة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) استمرت جهود تدعيم عمليات تحقيق مستويات عالية في مجال استغلال الطاقات الإنتاجية والصناعية المتاحة، لتدعيم التنمية الفلاحية والري حفاظا على انسجام هذا المخطط الذي اعتمد الفلاحة والري كأولوية رئيسية.

## واقع القطاع الصناعي الجزائري:

أدى تفاقم مشكل المديونية الخارجية، وضعف الأداء الاقتصادي للقطاع العام بالإضافة إلى الإفرازات السلبية للأزمة النفطية (سنة 1986) إلى إعادة النظر في مختلف القطاعات الاقتصادية، التي أصبحت عاجزة على الاستمرار في النهج الاشتراكي ومن ثمة كان لا بد من القيام بجملة من الإصلاحات التي تعددت القوانين بخصوصها وشملت [قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14/04/1990، قانون توجيه الاستثمارات 93-12 المؤرخ في 05/10/، 1993 تحرير التجارة الخارجية 1994 المنافسة..] فجميعها أعطت دفعة قوية للانتقال إلى اقتصاد السوق، باعتبارها أهم ميزة عرفتها كافة المؤسسات العمومية الجزائرية.

وبالرغم من أن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS)، سمح باستعادة بعض المؤشرات على المستوى الاقتصادي، سيما المؤشر الايجابي لمعدل النمو المحقق، إلا أن ذلك يحمل بين طياته خفايا متعلقة بتحقيق معدلات نمو سلبية في القطاع الصناعي الذي لا يزال يعاني جملة من الصعوبات سيما وأنه لم يتبوأ المكانة المستحقة في تكوين الناتج الداخلي الخام (نسبة لا تتعدى 8%) (26)، وبذلك دخلت المؤسسة الاقتصادية الوطنية القرن الواحد والعشرين لتجد نفسها في عالم متغير، متعدد الأبعاد والمعايير مما جعل بقاءها مرهونا بمدى قدرتها على التكيف والتجاوب مع المستجدات وتحديات البيئة

التنافسية الدولية التي تضعها في اختبار لإمكانية تبني إستراتيجيات جديدة للتغيير وفقا لما تمتلكه من قدرات وميزات تنافسية ويمكن توضيح الواقع الصناعي الجزائري خلال (1999-2000) في الجدول أدناه.

الجدول رقم:12: تطور القطاع الصناعي حسب فروع النشاط مابين (1999/2000): الوحدة: (%)

| الفروع | حصة من إجمالي الإنتاج للقطاع | تطور الإنتاج (1999-2000) | معدل استعمال الإمكانيات |
|---|---|---|---|
| صناعة الحديد/التعدين | 10 | 05.1+ | 30 |
| الصناعة الميكانيكية/المعدنية | 06 | 01.1- | 37 |
| الصناعة الالكترونية/الكهربائية | 08 | 03.4+ | 47 |
| مواد البناء/الزجاج | 10 | 05.1+ | 64 |
| الخشب/الورق/سلع أخرى | 03 | 0.6- | 24 |
| الزراعة الغذائية | 49 | 09.4- | 65 |
| النسيج والجلود | 04 | 13.5- | 31 |
| الكيمياء الصيدلية الأسمدة | 09 | 06.4+ | 44 |
| صناعات أخرى | 01 | 02.3+ | 54 |
| مجموع الإنتاج | 100 | 02.3- | 44 |

المصدر: MIR:note de conjonction ;année 2000

نقلا: من دربال عبد القادر زايري بلقاسم: تأثير الشراكة الأورو – متوسطية على أداء تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –فرحات عباس- سطيف العدد 1 – 2002) ص: 27.

استنادا إلى الجدول أعلاه يمكن استنباط النقاط التالية:

- النمو الضعيف والسلبي (أحيانا) للإنتاج الصناعي، مع العلم أن الإنتاج الصناعي سجل انخفاضا خلال (1998-1999) مقدر بـ (- 1.5 %) (27)، ليرتفع

التراجع خلال (1999-2000) إلى حوالي (- 2.3%) وتحديدا في الفروع التي تشكل دعامة الصناعة الجزائرية ويشمل قطاعات (الصناعة الميكانيكية / المعدنية بـ - 1.1 %، الخشب الورق بـ -0.6%، الزراعة الغذائية بـ -9.4 %، النسيج والجلود بـ -13.5 %، مما كان لذلك إفرازات سلبية على عجز الميزانية رغم تراجع الدولة عن سياسة الدعم، بينما سجلت بقية القطاعات الصناعية نمو ملحوظا في قطاعات (صناعة الحديد /التعدين بـ + 5.1 %، الصناعة الالكترونية /الكهربائية بـ + 3.4 %، مواد البناء والزجاج بـ + 5.1 %، الكيمياء-الصيدلية – الأسمدة بـ + 6.4 %.

- الاستخدام الناقص والجزئي للطاقة الإنتاجية والتي وصلت إلى حدود 40% تقريبا سنة (1980) (28)، ثم % 42 سنة (1997) (29)، و 44% حسب إحصائيات سنة 2000 وذلك بسبب قيد الأسواق الصغيرة.

- تبعية الجهاز الإنتاجي للخارج لتموين مدخلات العملية الإنتاجية حيث تصل مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات إلى 1.9 (30) (بمعنى زيادة الإنتاج بوحدة واحدة يتطلب زيادة الاستيراد ب1.9 وحدة).

- ضعف القدرة التصديرية، وقد تعود لانخفاض الطلب على المنتجات الصناعية الجزائرية لعدم ملاءمتها للمواصفات (لقلة جودتها مثلا)، صعوبة التسويق وانعدام حوافز رفع المردودية، سيما،أن المحروقات تطغى على تشكيلة مجمل الصادرات الجزائرية، حيث تصل نسبة تغطية الصادرات الصناعية لواردتها من مواد التجهيز إلى ملا يتعدى (4%) (31).

- غياب الرؤية والإستراتيجية التنموية للمؤسسة، نقص التنظيم (الإداري والإنتاجي)، مما يؤدي إلى عدم وجود خطط وسياسات واضحة وأهداف محددة، سوء التسيير، جهل الأسواق، قلة المتابعة النوعية والصيانة، وغياب السيطرة على التكاليف.

- تفشي آليات الفساد الاقتصادي والإداري التي أصبحت عموما من أكبر المعوقات التي تقف حائلا دون تطبيق إجراءات السياسات الاقتصادية المالية والنقدية اللازمة، للتأهيل الاقتصادي ودون الوصول إلى تحقيق مستويات

عالية من التنافسية التي تسمح للمنتوج الوطني بالمنافسة في السوق الدولي.

وبذلك فالإستراتيجية المعتمدة، إستادا إلى الانتقادات الموجهة لها لم تتمكن من بلوغ الأهداف التي وضعت لأجلها، فالمسعى كان تعجيل عملية التنمية، لكن الدولة كانت تفتقد إلى قاعدة صناعية صلبة، وبين الخبر المتراكمة خلال فترات التصنيع السابقة، وما بقي من مؤسسات قابلة للإصلاح، فالانطلاقة إلى حتمية وتحتاج إلى تقسيم وتوجيه وتسيير فعال وبعقلانية لإمكانيات الاقتصاد الحقيقية، تماشيا مع طبيعته ومواكبة للتحولات، ويبقى القطاع الصناعي الجزائري بحاجة إلى ضخ أموال معتبرة لضمان إعادة تأهيله حسب المعايير الدولية، سيما وأنه لا يزال الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة بعيدة عن المعايير الدولية، سواء في التكنولوجيا المستخدمة، الأسعار، المواصفات الجودة،... رغم العديد من الإجراءات المتخذة لصالحها من خلال برنامج التعديل الهيكلي والذي لا زالت بعض جوانبه سارية خصوصا فيما يتعلق بالخوصصة (32).

## ثانياً: الرهانات أمام القطاع الصناعي الجزائري:

يمثل الإطار الجديد للتعامل مع الاتحاد الأوروبي، تنفيذا غير مباشر لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة، ويتعلق بآليات التحرير التجاري الثنائي ومتعدد الأطراف، التي ستجعل الاقتصاد الوطني وعلى اعتبار بنيته الهيكلية الهشة عرضة لجملة من الآثار المحتملة من جراء عملية التسيير الجمركي، فمنها ما هو ذو طبيعة ايجابية مرتبطة باستقطاب الاستثمار الأجنبي، وتحقيق مستويات من التنافسية، وإعادة تأهيل النسيج الصناعي، لكنها تخفي وراءها العديد من الانعكاسات السلبية على هيكلة الاقتصاد الوطني، نتيجة لانخفاض موارد ميزانية الدولة وتحيط به جملة من التحديات المحتملة، مما يستدعي البحث وسريعا عن بدائل يمكنها التخفيف من حدة إفرازات عمولة الأسواق على الاقتصاد الوطني، وعلى اعتبار أن إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي تستهدف المنتجات المصنعة، سيما وان القطاع الصناعي يمثل

المجال الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادي، وهو أبرز القطاعات التي سيظهر فيها تأثير عملية التسيير الجمركي عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وتكون فيه الآثار الديناميكية الكامنة جد معتبرة حاولت الدراسة التعرف على أهم الانعكاسات المرتقب بشقيها (الايجابي والسلبي) على هذا القطاع فيما يلي:

## الآفاق المرتقبة للقطاع الصناعي الوطني:

تبعا للخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الوطني وتحديد القطاع الصناعي فإنه لا يتوقع تحقيق أية مكاسب معتبرة ومع ذلك فيمكن للجزائر أن تجني بعض الثمار، من خلال بعض الهوامش الهزيلة سيما وأنها تسعى من خلال هذا النمط من العلاقات إلى تحقيق نمو اقتصادي تدعمه أوروبا بشكل يساهم في بناء وتنمية قاعدتها الصناعية وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي لارتباطها بأبرز الكيانات الاقتصادية مما يسمح لها ذلك في المدى الطويل م تحسين ترقية قدراتها الاقتصادية وبذلك فالأكثر المتوقع لمنطقة التبادل الحر على النسيج الصناعي الوطني يختلف حسب القطاعات ودرجة انفتاحها ومستوى كفاءة أدائها حيث يتوقع نظريا السماح بتسهيل نقل الخبرات والمعرفة وتكنولوجيا وللتقنيات الجديدة، ليساعد المؤسسة الجزائرية على تحسين قدراتها، والاستفادة من البرامج الأوروبية المدعمة في الاستثمار ويمكن ترصيد ابرز الفرص المنتجات في النقاط التالية:

- بحكم إمكانية وصول الجزائر إلى السوق الأوروبية، من خلال تصريف المنتجات يحفزها ذلك على تبني إجراءات واتخاذ قرارات تستطيع من خلاله تحسين الأداء الاقتصادي من خلال ترقية نوعية وجودة المنتجات وفقا للمقاييس العالمية، ومن ثمة ترقية المنافسة وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي (33)، مع ما يحمله من تحويلات تكنولوجية مهمة لتحسين نوعية المنتوج الوطني والاستفادة من الخبر والتقنيات الجديدة في التسيير

والتسويق والتجارة الخارجية، لتحسين الخدمات المقدمة، مع إمكانية خلق مناصب شغل جديدة، والنهوض بالطاقات الكامنة.

- التحفيظ في القيود الجمركية تحفز الجزائر على استيراد التجهيزات المصنعة والمنتجات نصف المصنعة، سيما تلك التي تدخل في الصناعات التركيبية الوطنية، وما يترتب عنه إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية للقيام بدورها التنمية الاقتصادية، ومن خلال تحسين إنتاجية الصناعة الوطنية ومن ثمة زيادة القدرة التنافسية للمنتوج الوطني بفضل الاستخدام الواسع والأقل تكلفة لمعدات وتكنولوجيات متطورة، مما يحفز عملية التحديث الريع والمكثف للمنتوج ولكن ذلك يتطلب تحديد القطاعات والصناعات التي يمكن الاعتماد عليها بما يتناسب وإمكاناتها.

- يتوقع انفتاح المؤسسات الجزائرية على المنافسة الأجنبية القوية، كما أن الإجراءات الحمائية تحفزها على تحسين أدائها من خلال تخفيض تكلفة تكوين رأس المال في الجزائر، والاستفادة من الشراكة في مجالات التسيير، التنسيق، التحكم في التكنولوجيا وتمويل الاستثمارات سيما وأن الاتفاق من المحتمل أن يغير نظرة العالم الخارجي للجزائر، فهو بمثابة ضمان للاستقرار والأمن الوطني، مما يحفز ذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

- سيسمح الاتفاق بإعادة تخصيص عوامل الإنتاج (رأس المال) التي تم تحفيزها نحو القطاعات التصديرية، مدعمة بزيادة الإنتاجية المترتبة عن انخفاض أسعار المنتجات المستوردة بفعل عملية التميز الجمركي، وما لذلك من أهمية في تخفيض الفوارق بين مستويات التضخم مع الشركاء التجاريين وجعل بعض الصادرات أكثر تنافسية.

- من المحتمل أن يستفيد القطاع الصناعي من الآثار المتعلقة بالسعر والمنافسة وذلك من منظور تحقيق مكاسب إجمالية في الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار، مما يسمح مجددا بزيادة الإيرادات الجبائية، حيث سيترتب على انخفاض الجباية على الواردات انخفاض الأسعار في السوق المحلية، وبالتالي

ارتفـاع الاسـتهلاك ويتزامـن ذلـك مـع انخفـاض أسـعار المكونـات الصناعيـة المستوردة، مما يساهم في تحقيق التنافسية بالسعر للمنتج المحلي في السوق الوطنيـة والـدولية، ومـا يتـرتب عنه زيادة الإيرادات الجبائيـة بسبب الزيـادة الحاصلة في أرباح ومداخيل المستثمرين المحليين.

وتجـد الإشارة، إلـى أنـه رغـم أهميـة البتـرول كسلعة أساسية ضمن صادرات الجزائر (بنسبة 98 % تقريبا من إيراداتها)، لكنه استبعد من دائرة المنتجات التي يشملها تحقيق التعريفات الجمركية، وذلك أنه يتوقع تحقيق بعض الآثار الايجابية على التجارة فيه، وذلك بالنظر إلى النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي، حيث ستسجل زيادات مرتقبة في الدخل (34)، ومعدل التجـارة العالميـة، وهـذا بـدوره مرتبط بمستوى التطور والانتعاش الاقتصادي الذي يرفع إلى زيادة الطلب العالمي على البترول ومشتقاته، وما يصاحب ذلك ارتفاع في أسعارها والتي تخدم في النهاية الجزائر باعتبارها مصدر مهم لهذا المنتوج.

ومن جانب آخر، فبعض الصناعات القائمة في الجزائر سيستفيد من تفعيل قواعد ونظام – الجات التي تعمل بها – اتفاقيات الشراكة -، سيما فيما يتعلق بمكافحة الدعم، الإغراق، وإجراءات الوقاية من الواردات، خاصة وأن بعض الصناعات في الجزائر عانت كثيرا من مزاحمة غير عادلة من طرف واردات المنتجـات المدعمة والمتدينة السعر من بعض دول آسيا (كالتايوان، تايلاند، الصين..) وفـي سياق ذلـك، يسمح الاتفاق للشريك باتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية [ كفرض رسوم جمركية جديدة للحد من تدفق الواردات الضارة بالصناعات الوطنية، أو فرض رسوم تعويضية تسمح برفع أسعارها إلى مستوى الأسعار الجارية بالسوق الجزائري ] في ظروف معينة ولمدة محددة من أجل حماية، أو دعم قطاعات وصناعات وطنية ناشئة، أو لمجابهة صعوبات هيكلية. وهـذا مـا يتيـح فرصـة المنافسـة بيـن المنتجـات الوطنيـة المصنعة والأوروبيـة المسـتوردة فـي السـوق الوطنيـة علـى السـعر والجـودة ومـدى توفرهـا علـى

المواصفات والمعايير التي تلبي متطلبات المستهلكين، ذلك ما يحفز المؤسسات الوطنية بالسعي لتطوير جودة منتجاتها واكتساب المهارات التسويقية التي تسمح لها بتغطية الاحتياجات، كما قد يمكنها ذلك من تحقيق مزايا تنافسية لانخفاض تكاليف الإنتاج. المطلب الثاني:- التحديات القائمة على القطاع الصناعي ومبدأ حماية المنتوج الوطني:

تزامنت التحولات الإقليمية والدولية مع زيادة التوجهات نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتزايدت أهميتها في إطار مبادئ المنظمة العالمية للتجارة لمساهمتها في تنمية وتحرير التبادل التجاري الدولي، وبذلك نطلق الأحادية والصيغة المنفردة التي ميزت العلاقات بين الدول أصبحت غير مجدية، في إطار تنامي التحديات التي تواجه تلك الاقتصاديات، سيما الأقطار النامية منها كما هو الحال بالنسبة للجزائر، التي تبدأ بتطبيق التزاماتها تجاه الإتحاد الأوروبي، من خلال التقيد بجدول زمني للتخفيضات الجمركية أمام وارداتها من الأطراف الشريكة، والتخلي عن الترتيبات الحمائية، والتحفيزات الانتقالية الوطنية لصادراتها تجاه الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذه الأوضاع ستخلق مصاعب اقتصادية كبيرة أمام الجزائر، سيما مع ضعف القدرة التعويضية للخسائر المتوقعة في حصيلة الإيرادات من الرسوم الجمركية، إضافة إلى التكاليف التي تتحملها الدولة، سواء تلك المترتبة عن انخفاض الحصيلة الضريبية، بسبب الإفرازات السلبية لتدهور القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وانعكاساتها على عوائد ونتائج أعمالها، أو تلك المتعلقة بتبني الأوضاع الاجتماعية، وتظهر الصعوبات التي ستواجه القطاع الصناعي الوطني انطلاقا من تباين خصائص المؤسسة الاقتصادية للطرفين فيما يلي:

- التحديات المتعلقة بالمؤسسة الجزائرية:

سيعاني الاقتصاد الوطني من عدة تحديات، متعلقة بمستويات تنافسية مؤسساته الاقتصادية، في إطار التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، وذلك في

ضل عدم التكافؤ واستمرار الأوضاع بين المؤسسة الاقتصادية الأوروبية، التي تتميز معظمها بدرجة كفاءة عالية وإنتاجية مرتفعة، وقدرات تقنية، تكنولوجية، إدارية وتسويقية كبيرة، وبين المؤسسات الجزائرية ضعيفة الفعالية على جميع المستويات السابقة، مما يجعل حصيلة المنافسة الاقتصادية في منطقة التبادل الحر محسومة لصالح الطرف الأقوى، ويلزم المؤسسة الوطنية بإتباع الإجراءات التأهيلية الضرورية لإمكانية الصمود أمام المنافسة، على غرار التجارب الدولية في مجال إقامة مناطق التبادل الحر (35)، سيما وأن الفترة الانتقالية المحددة بأجل أقصاه سنة (2010) لتنفيذ إلتزامات وبنود الاتفاق قد تمثل فاصلا زمنيا غير كافي بالنسبة للجزائر لتطبيق جميع الالتزامات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري، وتجسيد التغيرات الهيكلية والتنظيمية للسياسات والأفراد والأنظمة لإمكانية الدخول وبقوة في حلبة المنافسة الدولية.

وفي إطار تنامي الاهتمام بالعوامل المحفزة والمؤدية لاكتساب قدرة تنافسية في السوق الدولية، مع تزايد تطبيق ترتيبات التحرير الاقتصادي والتأقلم والاندماج في المحيط الدولي، يظهر التباين وبدرجة كبيرة للقدرات التنافسية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (13) – مؤشر التنافسية العالمية لسنة (2002).

| الدول | ترتيبها بالنسبة لسنة (2002) | ترتيبها بالنسبة لسنة (2001) | الدول | ترتيبها بالنسبة لسنة (2002) | ترتيبها بالنسبة لسنة (2001) |
|---|---|---|---|---|---|
| فنلندا | 02 | 01 | استوانيا | 26 | 29 |
| السويد | 05 | 09 | سلوفينيا | 28 | 31 |
| النرويج | 09 | 06 | هنغاريا | 29 | 28 |
| الدانمارك | 10 | 14 | فرنسا | 30 | 20 |
| إنجلترا | 11 | 12 | ليتوانيا | 36 | 43 |
| ألمانيا | 14 | 17 | إيطاليا | 39 | 26 |
| هولندا | 15 | 08 | جمهورية التشيك | 40 | 37 |
| النمسا | 18 | 18 | ليتونيا | 44 | 47 |
| إسبانيا | 22 | 22 | جمهورية السلوفاك | 49 | 40 |
| البرتغال | 23 | 25 | بولندا | 62 | 59 |
| إيرلندا | 24 | 11 | بلغاريا | 62 | 59 |
| بلجيكا | 25 | 19 | رومانيا | 66 | 56 |

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام (2002) على الموقع الشبكي: http: www. Iaige. org. ae

استنادا إلى الجدول أعلاه، يتضح أن كافة أقطار الاتحاد الأوروبي، قد دخلت مؤشر التنافسية الدولية محققة مستويات عالية منها على الصعيد المؤسساتي، القطاعي، والدولي، في حين لم تنجح الجزائر في أخذ موقع تنافسي يناسبها رغم جملة الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على مختلف هياكلها الاقتصادية لإمكانية تحقيق مستوى في حده الأدنى، على غرار الدول العربية التي دخلت مؤشر التنافسية الدولية، كتونس، مصر، السعودية..

- التباين في مستويات الإنتاجية

يعتبر مستوى الإنتاجية، أبرز المؤشرات المساعدة على قياس القدرة التنافسية بين الاقتصاديات تبعا للتباين في مستوياته الإنتاجية التي تقاس عادة بمؤشر الإنتاجية الشاملة كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (14)- مؤشر الإنتاجية الشاملة خلال سنة 2000

| الدولة | إجمالي الناتج المحلي للفرد المستخدم بالدولار | المؤشر بريطانيا – 100 | المؤشر الناتج المحلي العالمي للعالم كأساس |
|---|---|---|---|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 66317 | 127 | 8.26 |
| سويسرا | 64615 | 124 | 8.04 |
| بلجيكا | 62602 | 121 | 7.80 |
| فرنسا | 61137 | 118 | 7.60 |
| ألمانيا | 58435 | 113 | 7.27 |
| إيطاليا | 56506 | 109 | 7.03 |
| بريطانيا | 51590 | 100 | 6.4 |
| الجزائر | 5430 | 10.53 | 0.68 |

المصدر: صالحي صالح – " التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، - " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة – فرحات عباس – سطيف – العدد 2 – 2003، ص 38.

يتضح من الجدول أعلاه، التباين الكبير في مستويات الإنتاجية بين بعض أقطار الاتحاد الأوروبي والجزائر، من خلال المقارنة بين مجمل الناتج المحلي للفرد المستخدم والمؤشرات الدولية في مجال قياس الإنتاجية، وهو ما يوضح التفاوت الكبير بين الاقتصاد الجزائري وبقية الأقطار الأوروبية، ومن ثمة التحديات القائمة أمام الاقتصاد الوطني، سيما التي ستواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والعامل الجزائري في ظل إنشاء منطقة التبادل الحر.

- اختلاف العوامل النوعية للقدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية:

يتسم الاقتصاد الأوروبي باستخدام التقنيات التكنولوجية وبدرجة كبيرة في النشاط الاقتصادي، والتي لها دورا متميزا في نمو الإنتاجية، خاصة مع تزايد اهتمام أقطار الاتحاد الأوروبي بعمليات البحث والتطوير، ليساهم ذلك في تصاعد مؤشرات التنمية التكنولوجية التي أصبحت تمثل أحد أبرز العوامل النوعية المحددة للقدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي،

بالإضافة إلى المؤشرات النوعية التالية:

- الاستقرار الاقتصادي والقدرة على التأقلم.
- الكفاءة الإدارية والتنظيمية.
- قاعدة صناعية صلبة وتشمل المنشآت القاعدية، النسيج الصناعي والمستوى التقني العالي
- مواد بشرية بمستوى عالي من المهارة والتدريب.
- الالتزام بالمواصفات والتقيد بمقياس الجودة الشاملة.
- الكثافة في رأس المال والاعتماد على اقتصاد المعرفة، مما يكسب الاقتصاد الأوروبي ميزة تنافسية فعالة
- قدرات تسويقية كبيرة بوسائل دعائية، وإعلانية وترويجية علمية.
- قدرات حركية اقتصادية كبيرة للمؤسسة في إطار التجمعات الإقليمية والأسواق المتكاملة معها في مجالات عديدة.
- إمكانيات مادية ومالية هامة مرتبطة بتطور صيغ الاندماج بين المؤسسات وما صاحبها من نمو كبير للشركات متعددة الجنسيات، وتطور مشابه لفروعها، مما يجعلها قادرة على التأثير في حركية السلع والخدمات والتحكم في تدفقات رأس المال في العالم [ سيما وأن الإحصائيات تشير إلى أن معظم الشركات الأوروبية تنتمي إلى الثلاثة الشركات الأولى حسب الترتيب العالمي ] (36)، وبالمقابل فالجزائر بعيدة عن تحقيق وضع تنافسي مماثل من خلال المؤشرات السابقة، سيما وأن بعض تلك المؤشرات لا يوجد للجزائر ترتيب ضمنها لانعدام مؤهلات الترتيب في معظمها، كالالتزام بالمواصفات الدولية للجودة والأنشطة المكملة لها في ظل سياسات الانفتاح والعولمة خاصية جديدة للاقتصاد العالمي الجديد، لكنها تمثل تحديا للتنمية الوطنية والمنظومة المؤسساتية الوطنية الضعيفة الحركة في إطار إنشاء منطقة التبادل الحر.

فاستنادا إلى تلك الخصائص تظهر أهم الصعوبات التي ستواجه القطاع

الصناعي الوطني فيما يلي:

- التحرير الفوري، والكامل عند تنفيذ بنود الاتفاق، فيما يخص استيراد الآلات والمنتجات المصنعة، فمع ما يحمله من أكثر إيجابي ولو كان ضئيلا نسبيا في مجال عصرنة النسيج الصناعي الوطني، لكنه يحرم أية مجهود سيبذل مستقبلا لإقامة أو تطوير صناعات جزائرية غير قائمة حاليا، أو قائمة على نطاق محدود، والتي بقيت تشتغل بأقل من نصف طاقتها وبأجهزة إنتاجية متقادمة وإنتاجية ضعيفة، وما لذلك من تأثير على تكلفة وجودة المنتوج، سيما تلك الصناعات التي تتمتع بدرجة حماية كبيرة (كالمنتجات الموجهة لتغطية مستلزمات السوق المحلية)، وما تفرزه من تفاقم حدة البطالة، مع الضغط الممارس على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من المنتجات المصنعة بفعل التميز الجمركي بمعدلات تفوق نمو الصادرات في مدى القصير، إلا أن تم تخصيص جزء من الاستثمارات الأوروبية نحو الفروع الصناعية الوطنية الحيوية بما يسمح بالتخفيف من حدة الإفرازات سلبية المرتبة عن عملية التحرير التجاري.

- تعرض المنتجات المصنعة الجزائرية لمنافسة الواردات من أوروبا سيضيق من السوق المتاحة أمام المنتجات المصنعة المحلية في الجزائر، كما قد يقلل من معدل نموها وقدرتها التنافسية، أو حتى القضاء عليها بسبب خروج عدد كبير من المنتجين من السوق لقلة كفاءتهم الإنتاجية، أو لدخولهم في صناعات لا يتمتعون فيها بمزايا نسبية، مما يؤدي إلى زوال عدد كبير من المؤسسات العمومية والخاصة (وتحديدا غير التنافسية(37)) لفقدانها للحماية من جهة وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول الإتحاد الأوروبي عالية الجودة، ومنخفضة التكاليف، والتي تستفيد من اقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع بسبب ضخامة سوق الاتحاد الأوروبي، سيما وأن عددا معتبرا من شركاتها هي من نوع شركات متعددة الجنسيات، وما لذلك من إفرازات انكماشية على الجزائر بتفاقم الأعباء الاجتماعية، بالإضافة إلى أن هذا الاتفاق سيعقد الأمور

أما المنتجات الجزائرية بأوروبا التي ستجد مزاحمة قوية من منتجات مثيلة لأعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد (PECO) ومختلف دول العالم.

وبذلك فالآمال المعلقة علة الحوار الأورو-متوسطي لتأهيل الاقتصاد الوطني تنطوي في معظمها على أوهام، لأن العلاقة مع الطرف الأوروبي تجسد نموذج العلاقة غير المتكافئة (على جميع الأصعدة) بين طرف قوي (تكتل أوروبي يضم (25) بلد) فمن النطقي أن تكون نتائج العلاقة لصالح الطرف الأقوى ومكلفة للطرف الأضعف.

وفيما يتعلق بموضوع حماية المنتوج الوطني، فقد تم تأطير أبعاده في بيان برشلونة بجملة من المعايير تتعلق بما يلي:(38)

- اعتماد إجراءات متعلقة بحرية تداول المنتجات وتشمل (شهادة المنشأ، حماية حقوق الملكية الفكرية، شهادة الجودة حسب شروط المنظمة العالمية للمواصفات والمقاييس (ISO)، والإجراءات المتعلقة بالمنافسة..).
- تطوير الآليات المتعلقة بنظام اقتصاد السوق، وآليات الاندماج التجاري بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، مع عصرنة القطاع الخاص تنظيميا وتشريعيا.
- تطوير الهياكل القاعدية الاقتصادية، الاجتماعية،.... والثقافية.

فاستنادا إلى العناصر الجوهرية في بيان برشلونة، يبرر التحدي الكبير الذي سيواجه الجزائر لضمان موضع إيجابي لمصالحها داخل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، ولذلك فهي مطالبة بالعمل على تحسين المنتوج الوطني، ورفع قدرته التنافسية تبعا للمقاييس الدولية للتأقلم مع نظيره الأوروبي والعالمي، بالإضافة إلى العمل على تكييف المنظومة الجبائية والجمركية مع ترتيبات التحرير التجاري، إصلاح السياسة التجارية، ميكانيزمات الأسعار، وإعادة برمجة وظيفة الدولة مع مستلزمات اقتصاد السوق بما يسمح بتقليص كافة القيود الجمركية وغير الجمركية أمام المنتجات الوافدة من أقطار الاتحاد

الأوروبي، ويشجع تدفقات الخدمات ورؤوس الأموال.

وفي إطار التشريعات الصادرة والمتعلقة بحماية المنتوج الوطني، ما صدر بمقتضى الأمر رقم 02-02 المؤرخ في 25/04/2002 المعدل والمتمم للقانون رقم 01/15 الموافق لـ 21/10/2001 والمتعلق بتكوين تعريفة جمركية جديدة وأهم ما تضمن في سياق ذلك ما يلي:

- توحيد معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على المنتجات باعتماد النسب التالية: (0 %، 05 %، 15 %، 30 %).
- فرض الرسوم الجمركية حسب درجة تصنيع المنتجات، حيث تفرض نسبه [ (05 %) للمواد الأولية، (15 %) للمنتجات نصف المصنعة و(30 %) للمنتجات المصنعة ].
- تصنف الرسوم الجمركية اعتبارا لدرجة التصنيع (مواد أولية، منتجات نصف مصنعة، تامة الصنع)، الحساسية الاجتماعية والاقتصادية للمنتوج، ورزنامة المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي.

ولقد تضمن قانون المالية لسنة (2002) أحكاما جديدة تتعلق بحماية إنتاج المواد المصنعة محليا في إطار الإجراءات المتعلقة بتمديد قائمة المواد الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت، وتخفيض التعريفة الجمركية على بعض المواد (396) ضمن الحدود التي يفرضها واقع اندماج الجزائر في السوق العالمية، مع مراعاة مصلحة البلد (بضبط السوق والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين).

وبذلك، فرغم الإصلاحات الجمركية الجديدة التي جاءت بها الحكومة إلا أنه ينبغي الإبقاء على درجة معقولة من الحماية الفعلية للصناعات الوطنية (40) وتوفير الآليات والأدوات الملائمة للجهاز الإنتاجي الوطني ليكون في مستوى الاستعداد الكافي للمنافسة الأجنبية، من خلال تحقيق توسيع صناعي يتيح

للمؤسسة الوطنية القيام بمختلف أنواع النشاطات الممكنة والمتاحة في السوق الجزائري، بعيدا عن كل ترتيبات حمائية حصيلتها سلبية.

وعلى صعيد عصرنة القطاع الخاص وتشجيعه، من خلال منح تخفيضات وإعفاءات جمركية، إلا أن ذلك يحرم خزينة الدولة من مبالغ مالية معتبرة لو كان توجيهها إلى عملية التنمية لكان ذلك أجدى من الناحية الاقتصادية، وبذلك يتوقع صعوبة في تطوير الهياكل القاعدية المطلوبة في ظل العجز التمويلي ما عدا ما يقدم من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار إعانات التنمية حسب برنامج MEDA التمويلي، بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار ليتحقق المطلوب ضمن حيز الاستخدام الكفء، الفعال والشفاف لتلك الموارد بما يساعد حسن توجيهها في دعم وترقية النسيج الصناعي والإنتاجي الوطني.

ويتم الوصول بالمنتوج الوطني إلى مستوى التنافسية في السوق الوطنية الأجنبية، بالعمل على اختيار القدرات التنافسية له محليا، إقليميا ودوليا.

ومن ثمة السعي إلى عصرنة القطاعات كما ونوعا للمنافسة، من حيث مساهمتها في توفير العرض [illegible] لتلبية الطلب الكلي، أما على الصعيد القطاعي فيمكن إختيار قائمة المنتجات ذات المساهمة الكبيرة في القيمة المضافة والمنتجات ضعيفة المساهمة في قيمة المضافة، بالإضافة إلى حساب التكاليف الحقيقية للإنتاج بأخذ الأسعار النسبية في الاعتبار، مع اختبار مدى قدرة القطاعات على النمو في الأجلين القصير والطويل، مما يسمح ذلك بوضع الاختيارات المناسبة فيما يخص تحفيز المنتوج الوطني، وإتباع الإجراء المناسب لضمان القدرة التنافسية من حيث الأسعار، أو فتح القطاعات لصالح المستثمر الأجنبي، وتكييف الترتيبات الحمائية والجمركية حسب كل منتوج وكل قطاع على حداء، ليسمح ذلك بترقية المنتوج الوطني، وجعله في ميزة منافسة إقليمية وعالمية عادلة ومتكافئة.

وتبقى قضية حماية المنتوج الوطني مرهونة بالقدرة التفاوضية للجزائر ضمن

الفضاء التجاري الأور-متوسطي ومحدودة بالمستوى الكمي والفني للمنتوج الوطني وبالتحكم في تكاليف الإنتاج وفي مختلف جوانب سياسات الاقتصاد الوطني، التجارية، المالية، الجبائية، الإدارية.. (41)

## خلاصة القسم الثاني:

تم خلال القسم الثاني المعنون بـ " الشراكة الأورو-جزائرية، العقبات المحيطة، الأفاق المرتقبة والتحديات القائمة على القطاع الصناعي " ضمن فصلين التعرف على أهم. العلاقات القائمة بين الطرفين ا حسب تسلسلها الزمني.

وذاك بالتعرض إلى أبرز أوجه العلاقات الاقتصادية الجزائرية-الأوروبية، من خلال البحث في العلاقات التجارية التي مثلت عنصرا متميزا في إطار المعاملات بين الطرفين تصديرا واستردادا، إضافة إلى العلاقات المالية الأوروبية – الجزائرية والتي استفادت الجزائر في إطارها من نوعين من المساعدات، إحداها من خلال متطلبات اتفاقية التعاون خلال (1978-1996) والأخرى في إطار برنامج (MEDA) للتعاون خلال (1995-2006)، إلا أن مقدرة الجزائر على الاستفادة التامة من تلك الموارد المالية ضعيفة، مما يفوت عليها ذلك استغلال العديد من الفرص الاقتصادية، مع إمكانية انخفاض تلك المعونات لصالح الأقطار الجدد (PECO) بعد انضمامهم سنة (2004).

ويساهم الاتحاد الأوروبي بنصيب مهم من مجمل الاستثمارات في الجزائر، إلا أنها تعتبر ضعيفة كمصدر تمويل إضافي للاقتصاد.

مرت المفاوضات الجزائرية-الأوروبية بعدة جولات، تخللتها العديد من المفاوضات، للتدارس والاتفاق على مجمل القضايا التي تهم الطرفين، وتشكل نقاط تقارب ومصالح متبادلة بينهما، إلا أن مسعى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين قد يكون صعب التحقيق في ظل جدار من الصعوبات تصدر في مجملها من النقائص والإختلالات الهيكلية الوطنية على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي مما تضعف القدرة التنافسية والتفاوضية للبلد أمام الترتيبات

الإقليمية أو الدولية وبالتالي التجاوب والتأقلم مع المستجدات حيث يتوقع أن يؤدي دخول الاتفاق حيز التنفيذ إلى عدة إفرازات بشقيها على بنية الاقتصاد الوطني، إلا أن الدراسة اقتصرت بتوضيح الإنعكاسات على القطاع الصناعي الوطني باعتبار أهم القطاعات التي سيظهر فيها تأثير عملية التفكك الجمركي، سيما وأن المسعى يستهدف المنتجات المصنعة وذلك بعد توضيح أهم مراحل تطور القطاع الصناعي الوطني قبل الإصلاحات الاقتصادية، مع الإشارة إلى معالم الواقع الصناعي الوطني الحالي.

في هذا الإطار، تم رصد جملة من الاستنتاجات تلخص في النقاط التالية:

- يعتبر مسعى الجزائر لإقامة منطقة التبادل الحر مع أقطار الإتحاد الأوروبي مطلبا قديما، انطلقت المباحثات فيه منذ (1964)، إلا أن الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي عانتها الجزائر ساهمت في عرقلته.
- تركز العلاقات بيت الجزائر والاتحاد الأوروبي على الجانب التجاري وإهمال الجانب الاستثماري، مما يؤكد ذلك على تعامل الاتحاد الأوروبي مع الجزائر باعتبارها سوقا تجاريا استنادا للسوق الأوروبية.
- انتقلت الجزائر بمقتضى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من نظام أحادي لتقديم الامتيازات إلى نظام ثنائي متبادل، وهو ما يضع الجزائر موضع منافسة المنتجات الوافدة من الاتحاد الأوروبي، ويؤكد بصيغة أوضح عدم التكافؤ العلاقة القائمة بين الطرفين.
- عدم التكافؤ في العلاقة، يرجع للتفاوتات الكبيرة الموجودة بين الطرفين، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعل الاتحاد الأوروبي ينفرد بالاستفادة من حصيلة المكاسب المنتظرة، سيما وأنه يتبوأ مكانة هامة في النظام الاقتصادي الدولي الجديد باعتباره من أهم التجارب التكاملية.

# هوامش القسم الثاني

[1]- حيث تتوزع التمويلات المقدمة من طرف المفوضية الأوروبية كما يلي:

الدعم المالي على شكل منح: (Subvention):

وهي مبالغ غير قابلة للتسديد منحت لدعم برامج التعاون العلمي والتكوين المهني وبرامج التنمية الريفية والتعديل الهيكلي للإقتصاد الجزائري ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.القروض بشروط خاصة: (prêts à conditions spéciales).

وتمنح بشروط تفضيلية يبلغ معدل الفائدة فيها (1%) ومدة التسديد طويلة الأجل يمكن أن تصل إلى 40 سنة وقد استهلكت الجزائر ما يقارب (70%) من هذه القروض.

رأس المال المخاطر: (capital à risqué): وهي مبالغ منحت لدعم الشراكة والتعاون بين المتعاملين الاقتصاديين الأوروبيين والجزائريين في مجال المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصناعية الجزائرية.

[2]- أنظر: Rahal Ali.et Haroun Tahar –‘le partenariat Maghreb Arabe –union Européennes: quel avenir ? –« revue des sciences économiques et de gestion.faculté des Sciences économiques et de gestion.université.farhat abbas.Sétif.N°02.2003 ;.P:09.

[3]- لمزيد من المعلومات أنظر:

Partenariat euro- Méditerranéen. (Note d’information) le programme MEDA.au Site:- http://europa.eu.int./comm/external –relation.

(EU- Alegria relations) institut Européenn de recherche sur la Coopération Méditerranéenne et euro –arabe.avec le soutien de la commission européenne.au site:http://www.medea.be /fr.

Ferfera yassine et benabdallah youcef.-« le processus de Barcelone et la construction de la région euro- méditerranée: quelle intelligence pour les pays du sud ? en.,'euro Méditerranée le processus de Barcelone en question (laboratoire d' études et de recherches sur le Maghreb et la méditerranée,université de Constantine,dar- El.houda ; 2004) Ain M'lila –Alger) ;p:56Estier Claude rapport du Sénat ;N°329 ;au site:http //www.Sénat.fr

[4]- حيث نص قانون النقد والقرض الصادر في 1990 على جملة من المبادئ من شانها أن تسهل توطين رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر وتشمل:

- الجزائر اليوم أصب نعترف وتقبل التحكم الدولي في كل النزاعات التي تنجم مع شركائها المستثمرين غير المقيمين بالجزائر.
- عدم وجود حد معين للمساهمة الأجنبية للاستثمار في الجزائر، حيث يمكن أن تصل المساهمة الأجنبية إلى (100%) [ ما عدا في قطاع المحروقات ].
- أن القانون الجزائري لا يفرق في المجال الاقتصادي والمالي بين الوطني الأجنبي وإنما بين المقيمين وغير المقيمين.

ولقد شدد قانون الاستثمارات (سنة 1993) على تلك المبادئ مع تسهيل إجراءات تنظيم الاستثمار الخاص.

- لمزيد من المعلومات أنظر: المجيد بوزيدي –تسعينيات الاقتصاد الجزائري – موفم للنشر والتوزيع، الجزائر -1999) ص: 28، نقلا من:

بقة الشريف ومحمد بوهزة،'بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة ':حالة الجزائر، في الملتقى الدولي الأول حول {العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية ' دائرة العولمة الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة (13-14/05/2001).

[5]- أنظر:

N.Benferha – ‘les Multinationales et la mondialisation, (édition.dahleb.Alger.1999):p:199

نقلا من بقة الشريف ومحمد بوهزة، مرجع سابق ص: 354.

[6]- أنظر فتح الله ولعلو:(1997) مرجع سابق، ص: 169-170.

[7]- لمزيد من المعلومات أنظر:

l’accord euro- Méditerranéen entre l’union européenne et l’Algérie (Dossier spécial euromed);p:1 au site ;http://europa.eu.int/comm/ external-relations/euromed/ publication.htm

-Sebti Faouzi; quelques éléments d' analyse des échanges extérieurs de l'Algérie à -

l' heure du partenariat euro- méditerranéen ;en:euro - méditerranéen le processus de Barcelone en question op cité ;p:101

[8]- أنظر:

زعباط عبد الحميد (الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري) في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 1-2004 قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة

بن بوعلي –الشلف-الجزائر)، ص: 59.

[9]- على اعتبار أن المؤشرات الايجابية للنمو مرتبطة في المدى القصير بتطور القطاع الصناعي، فقد يعرف قطاع الزراعة تحسنا تدريجيا يتبعه التحسن في الميزان الغذائي للبلد ولكنه لن يكون محركا حقيقيا للنمو على المدى القصير إذا تم إدراج الاعتبارات المناخية، أما قطاع الخدمات فهو قطاع أكثر مرونة ويوفر فرص أكبر للتوظيف إلا أنه يرتبط بشكل مباشر بالطلب الحاصل عن تنمية القطاع الصناعي وكذلك الزراعي.

[10]- وفي سياق ذلك أكد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السيد " عمر رمضان " إلى " إننا في حاجة لاتفاق شراكة يكون على المستويات السياسية والأمنية والثقافة والاقتصادية، قائما بالدرجة الأولى على وحدة المصالح التي تربطنا بشركائنا داخل فضاء الاتحاد الأوروبي الذي يفرض نفسه اليوم عبر العالم كعامل سلام واستقرار ونتمناه نحن أيضا كمصدر تضامن يدعم التنمية الاقتصادية لجيران الجنوب " أنظر: مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر العدد (1)، جانفي- فيفري (2004 الجزائر) ص7.

[11]- لمزيد من المعلومات أنظر: - زعباط عبد الحميد في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مرجع سابق ص: 54-55.

Abderrahmane Mebtoul.l’algerie face aux défis de la mondialisation:et nouvelle culture économique: (office des publications universitaires Tome 1 2002) p:248/269 -283

Hamamda Mohamed tacher –Système commercial multilatéral et intégration économique régional:le cas de l’accord d’association Algérie –union européenne –en euro –méditerranéen le processus de Barcelone en question.op.cité.p.66

بن بوعلي –الشلف-الجزائر)، ص: 59.

[9]- على اعتبار أن المؤشرات الايجابية للنمو مرتبطة في المدى القصير بتطور القطاع الصناعي، فقد يعرف قطاع الزراعة تحسنا تدريجيا يتبعه التحسن في الميزان الغذائي للبلد ولكنه لن يكون محركا حقيقيا للنمو على المدى القصير إذا تم إدراج الاعتبارات المناخية، أما قطاع الخدمات فهو قطاع أكثر مرونة ويوفر فرص أكبر للتوظيف إلا أنه يرتبط بشكل مباشر بالطلب الحاصل عن تنمية القطاع الصناعي وكذلك الزراعي.

[10]- وفي سياق ذلك أكد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السيد " عمر رمضان " إلى " إننا في حاجة لاتفاق شراكة يكون على المستويات السياسية والأمنية والثقافة والاقتصادية، قائما بالدرجة الأولى على وحدة المصالح التي تربطنا بشركائنا داخل فضاء الاتحاد الأوروبي الذي يفرض نفسه اليوم عبر العالم كعامل سلام واستقرار ونتمناه نحن أيضا كمصدر تضامن يدعم التنمية الاقتصادية لجيران الجنوب " أنظر: مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر العدد (1)، جانفي- فيفري (2004 الجزائر) ص7.

[11]- لمزيد من المعلومات أنظر: - زعباط عبد الحميد في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مرجع سابق ص: 54-55.

Abderrahmane Mebtoul.l'algerie face aux défis de la mondialisation:et nouvelle culture économique: (office des publications universitaires Tome 1 2002) p:248/269 -283

Hamamda Mohamed tacher –Système commercial multilatéral et intégration économique régional:le cas de l'accord d'association Algérie –union européenne –en euro –méditerranéen le processus de Barcelone en question.op.cité.p.66

[12]-لمزيد من المعلومات أنظر: Abderrahmane Mebtoul.op.cité.p.253-260

[13]-أنظر: « l’accord euro- méditerranéen entre l’union européenne et l’Algérie (Dossier spécial euromed).op cite.p:03.

[14]-أنظر: Abderrahmane Mebtoul.op.cité.p.270

[15]-لمزيد من المعلومات أنظر: Abderrahmane Mebtoul.op.cité.p.269-283

[16]-أنظر: « l’accord euro- méditerranéen entre l’union européenne et l’Algérie (Dossier spécial euromed).op cite.p05.

وبالموازاة مع هذا الاتفاق فقد اقترح وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية السيد - عبد العزيز بلخادم: في (08 ديسمبر 2004) خلال الاجتماع الأول لوزراء خارجية دول الجوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (27 بلد عضو) و7 أقطار متوسطية (الجزائر، المغرب، مصر موريتانيا، تونس، تركيا، إسرائيل،) إنشاء مجلس متوسطي على المستوى الوزاري وأشار إلى أن هذا المجلس سيتشكل حسب نمط يتم تحديده باتفاق مشترك وفي شكليه الثنائي والمتعدد الأطراف المعمول بها، وأعرب السيد بلخادم عن مساندة الجزائر للمبادئ الأساسية للشراكة الجديدة التي تطرق إليها السيد جاب دوشيفر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي عند زيارته الأولى للجزائر في 25 نوفمبر 2004 وهي مبدأ المسؤولية المشتركة، مبدأ إحترام الخصوصيات الوطنية والجهوية ومبدأ التكامل، على أمل أن يسود الانسجام جميع الأقطار المتوسطية وان تساهم الشراكة في تخفيف التوتر وحل النزاعات الخطيرة التي تعترض منطقتنا وأن تعطي الأولوية لتجسيد أهداف ذات مصالح مشتركة، سيما ما يتعلق بالحوار الدائم والثابت وضمان الاحتكاك الميداني ومواصلة إصلاح الدفاع ومساهمة أفضل في مكافحة الإرهاب في إطار مناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون الأمني مما يؤكد ذلك على شمولية الطرح الجزائري والمتضمن عدم الفصل بين الأمن والتنمية والسلم في حوض

المتوسط، أنظر:

يومية النصر العدد (11402) – 9 ديسمبر 2004 ص: 09.

[17]-أنظر: EU- Alegria op.cite

[18]-لمزيد من المعلومات أنظر:

-Mihoub ait Habouche ouahiba –« Zone de libre échange ;l' impact Economique du démantèlement tarifaire dans les économies du Maghreb. cas de l’algerie ; l’algerie et le nouvel ordre mondial du commerce.1ere séminaire international.université. badji Mokhtar.faculté de science économique et de gestion.Annaba le. 29-30/04/2002 / P: 122

-A-AIT Habouche – « Zone de libre échange ; un préalable insuffisant à l’ ancrage territorial des (IDE) dans. les économies du Maghreb: L’algerie et le nouvel ordre mondial du commerce 1ere séminaire international. université badji.Mokhtar.faculté de science économique et de gestion.Annaba le. 29-30/04/2002 / P: 125.

[19]- أنظر:

ministère des finances ; la situation économique et financière fin 2001 ; direction générale des études et de la prévision au site: http://www.finances-algeria.org/

[20]-أنظر:

Handuossa heba ; Reiffers jean louis – le partenariat euro-mediterraneén en l'an 2000- deuxième rapport femise sur ; le

partenariat euro-mediterraneén –juillet 2000: au site: http://www.femise.org: p:109

[21]-أنظر: موله عبد الله، - " الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية: الفرص المتبقية والتحديات – " مرجع سابق، ص: 223.

[22]-نفس المرجع السابق، ص: 222

[23]-أنظر: موله عبد الله – " الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية: الفرص المتبقية والتحديات " – مرجع سابق، ص: 226.

[24]-أنظر: الملتقى الدولي حول –برنامج التصحيح الهيكلي وأثاره على قطاعي التعليم والصحة بانة (20-21-22/نوفمبر 2000).

[25]-وذلك بتحجيم المؤسسة وتقسيمها حسب التخصص إلى المؤسسات أصغر حجما (وحدات)، وكمثال عن المؤسسات التي خضعت لإعادة الهيكلة، الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية، حيث تفرعت عنها عدة شركات تختص كل منها في صناعة، منتجات معينة فمنها من تخصص في صناعة عتاد الأشغال العمومية (Entreprise Nationale de Matériel des Travouil Pulic) -ENMTP-، ومنها من إنفرد بصناعة اللوالب والبراغي وأخرى في عتاد التكديس والحمولة.

[26]-أنظر، - " مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر "، العدد (1)، (جانفي – فيفري 2004) مرجع سابق، ص 04.

[27]-أنظر دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مرجع سابق، ص 26.

[28]-أنظر، محمد بلقاسم حسن، بهلول، مرجع سابق (الجزء 2)، ص: 259.

[29]-أنظر: Ahmed bouacoud,: - les stratégies industrielles en Algérie en

matière d’environnement – in les cahier du ciread n =° 45, 1998, P: 88.

نقلا من: موله عبد الله – " الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية: الفرص المتيقنة والتحديات " - مرجع سابق، ص: 234.

[30]-أنظــر: Abdelmadjid Bouzidi, - les années 90 le l’économie Algérienne, ENAG – édition – 1999, p: 63.

نقلا: موله عبد الله، مرجع سابق، ص 234.

[31]-أنظـر: Rabah Abdoun, - un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998), Cahier de Cread N°= 46/47-1999, p 34.

نقلا من: موله عبد الله، مرجع سابق، ص 234.

[32]-وفي سياق ذلك أوضح وزير المساهمة وترقية الاستثمار، " أن الخوصصة أصبحت أمرا حتميا بسبب تراجع أداء الوحدات الصناعية العمومية خارج قطاع المحروقات والذي لمن يتعد (13 %) من الناتج الداخلي الخام (PIB)، إضافة إلى تقلص حصة الشركات في السوق الوطنية وتحديدا الشركات العاملة في مجال الصناعات الغذائية والتي فقدت (70 %) تقريبا من مجال التسويق لصالح الشركات الخاصة الوطنية والأجنبية ".

أنظر يومية النصر، 9/12/2004، مرجع سابق، ص: 03.

[33]-وذلك لتوفر معظم مقومات الاستثمار من، عمالة رخيصة، مواد أولية والقرب الجغرافي من السوق الأوروبية بحيث يمكن لتلك الاستثمارات (المحلية والأجنبية) أن تتخذ من الجزائر قاعدة الإنتاج والتصدير السوق الأوروبية للاستفادة من مزايا التخفيض أو الإعفاء الجمركي.

[34]-فحسب الدراسة المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE –

والبنك العالمي، أنه في حالة التحرير التجاري الجزئي يتوقع تزايد المداخيل بنسبة (1.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في حالة إقامة منظمة للتبادل الحر مع أوروبا، ونسبة (2.5 %) في حالة الانفتاح على جميع الأقطار.

[35]-فالنسبة لتكتل -ALENA- تعتبر المكسيك الدولة الأضعف خلافا لبقية الأعضاء (كندا والولايات المتحد الأمريكية)، حيث عانت من انهيار منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما ترتب عنه من تفاقم حدة البطالة، تدهور القدرة الشرائية..... وغيرها من الإفرازات السلبية.

[36]-لمزيد من المعلومات أنظر الجدول في: Jean logatte, pascal vanhove, - Economie générale – op, Cité p: 415.

[37]- أنظر: Fatma Zohra oufriha, A’algerie face à la mondialisation régionalisation – en (Ferfera (M.Y) et Benguerna (M), M.A.ISLI,) op, Cité, p: 71.

[38]-أنظر: - بشير مصيطفي، - " الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني " – الملتقى الاقتصادي الثامن: " الجزائر والشراكة الأجنبية، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، الجزائر، أيام 09/10 ماي 1999، ص 17.

[39]-كتخفيض الرسوم على المواد الدسمة للحليب الخالي من الماء من (30 %) إلى (05 %)، المستحضرات الغذائية المكيفة للبيع بالتجزئة بهدف تصنيفها بمعدل (15 %) بدلا من (30 %) بزيادة الرسم الإضافي المؤقت، تطبيق البنود الفرعية المتعلقة بالإجراءات الفلاحية المنتجة بواسطة الصناعة الوطنية، فتح بنود تعريفية فرعية جديدة تطبق على المحركات، الحواسيب الأجهزة الهاتفية والدراجات النارية.

[40]-حيث أنه يتضح تفاوت معتبر في نسب الحماية من قطاع إلى آخر، وعلى اعتبار أن قطاع صناعة (الحديد، الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، قطاع

استراتيجي يساهم بنسبة (40 %) من القيمة المضافة للصناعة إلا أن نسبة حماية ضعيفة فمثلا إنتاج الحديد والصلب يساهم بنسبة 35 % من القيمة المضافة في هذا القطاع إلا أنه يحضى بنسبة حماية تقدر بـ (9.6 %)، سلع الاستهلاك الكهربائي تساهم بنسبة (13 %) من القيمة المضافة للصناعة ومحمية بنسبة (12 %)، مواد البناء والتي تحتل المرتبة الثانية من الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات محمية بنسبة تتراوح بين (6 % - 9 %)، الحماية الضعيفة لمنتجات الأسمدة والمبيدات وحسب تقرير (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES)) للسداسي الأول لسنة (1998) هناك تخفيض للحقوق الجمركية وأحيانا إعفاء المنتجات المصنعة الصيدلانية وارتفاع الحقوق على المادة الأولية ولوازم الإنتاج.

أنظر، بشير مصيطفي، مرجع سابق، ص: 20 – 21.

[41]-لمزيد من المعلومات أنظر: بشير مصيطفي، مرجع سابق، ص:17 –18–21.

# القسم الثالث حصيلة وآفاق

## الفصل الأول حصاد ما بعد برشلونة 1995-- Barcelone

### تمهيد:

تنطلق الشراكة الأورو-متوسطية من العمل على دعم الأواصر السياسية (من خلال مناصرة الديمقراطية، حقوق الإنسان) والاقتصادية (بتوفير مصادر مالية ومؤسساتية جديدة للمنطقة) والاجتماعية (بتوفير منبر لتعاون المجتمعات المدنية)، وبالتالي تسعى إلى جعل حوض المتوسط فضاء استقرار على الصعيد الإقليمي من خلال إقامة نظم سياسية، ليبيرالية تحترم الديمقراطية والتعددية السياسية، لتساهم في خلق مناخ لنمو النشاط الاقتصادي وتحفيز الكوادر الكامنة والمبادرات الفردية، ضمن مضمار بيان قمة - برشلونة - الذي جاء كتتويجا لعدة حوارات شهدت جولات صعبة من النقاشات وتبادل الآراء ويعتبر كأول محاولة لبلورة رؤية عن واقع المنطقة المتوسطية وتحدياتها والتصورات المستقبلية لها، وفي سياق ذلك تعددت وتفرعت اللقاءات والمنتديات بعد (1995) بين رجال الأعمال وأطراف أخرى ضمن مؤتمرات رسمية لمحاولة تكريس مسار برشلونة في جوانبه، السياسية، الأمنية، الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية والإنسانية.

#### أولاً: مراجعة وتقييم

يعتبر بيان برشلونة إطار شامل وجامع لمختلف جوانب الشراكة الأورو-متوسطية، ومتكامل بما يحقق النجاح للمشروع والمصلحة لشركائه إلا أن تلك الجوانب لم تجرد من النقائص التي تظهر على النحو التالي:

#### على الصعيد الاقتصادي:

ويمثل الجانب الأكثر دعما وتشجيعا من طرف الإتحاد الأوروبي ولكن بعض

الأسباب تجعل من الشراكة في إطارها الاقتصادي تؤدي إلى ظهور حالات من اللاتكافؤ بين الطرفين فيما يلي:

النزعات الاحتكارية في إطار السياسة الزراعية المشتركة –PAC- وتحجيم فرص الصادرات الزراعية المتوسطية إلى السوق الأوروبية (1)، إلا أن مواءمة الشراكة الأورو- متوسطية (في إطار مؤتمر برشلونة)52 لمنطق مفهوم معاهدة ماستريخت –Maastricht- تحد من حرية دخول دول الإتحاد الأوروبي (L'UE) مع أطراف ثالثة في معاهدات أخرى واتفاقيات جديدة، ومن بين القيود التي تفرضها معاهدة ماستريخت، الالتزام بتنفيذ السياسة الزراعية المشتركة -PAC– ،ومنع الإتحاد من منح أي تمييز من دون مقابل لأي طرف ثالث والمعروف بشروط الالتقاء –Convergence Conditions، وهكذا سيتواصل الصراع والتباين في ميدان التبادل الزراعي بين المنتجين الأوروبيين والمتوسطيين الذين ينتجون سلعا تنافسية متشابهة، وموجهة للتصدير حتى وأن اختلفت ظروف وإمكانيات إنتاجها. (2)

تقوم الشراكة الأورو- متوسطية على الالتزامات الواردة في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة (3) l'organisation Mondiale du Commerce -OMC- حيث بني هذا النظام التجاري على التبادل الحر وبالتالي سيستثني التعامل التمييزي بين الأطراف (إلا في إطار نكنل اقتصادي) حتى ولو تباينت مستوياتها التنموية، وعلى هذا الأساس اعتمد الإتحاد الأوروبي ما يسمى بمنطقة التبادل الحر.–ZLE-.

عدم التزام الإتحاد الأوروبي بمعيار واحد في تعامله مع عمقيه الشرقي الأوروبي والجنوبي المتوسطي في جميع الأمور والعلاقات (4)، ساعد على اتساع الفجوة بين الطرفين وحولهما إلى شركاء أباعد رغم تقاربهم.

في إطار التحليل الذي قدمته(M.A.laanatza عام 1997) بخصوص قواعد المنشأ،(5 بأن الأطر القانونية الحالية، للاتفاقيات لا تخدم هدف إنشاء منطقة

التبادل الحر -ZLE- في الإقليم بحلول 2010، كونها قواعد متشددة وتمنع مرور أغلبية سلع دول جنوب وشرق المتوسط إلى سوق الإتحاد الأوروبي وبالتالي لن تسمح للدول التي ليست لها قواعد منشأ، متشابهة بإبرام اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة فيما بينها(6).

ضعف حجم الغلاف المالي المقدم، في إطار برنامج MEDA المالي (7)، مقارنة بضخامة الاحتياجات الأقطار المتوسطية وتعقد أوضاعها الداخلية، بحجة ترك مسؤولية التمويل لهدف التنمية لكل من صندوق النقد الدولي - FMI- والبنك العالمي -BM- ومشروطيتها بقضايا التصحيح الهيكلي، والتحديث القطاعي وحقوق الإنسان سيما وأن إعادة الهيكلة تمليها التغيرات الأفقية (جغرافيا) والرأسية (في سلم التكامل) للاقتصاد الأوروبي على حساب المساعي التنموية في الأقطار المتوسطية النامية (8).

زيادة النزعة الإنمائية بانضمام- اليونان إسبانيا والبرتغال -إلى عضوية المجموعة الأوروبية، والتي تنافس منتجاتها منتجات الدول المتوسطية النامية، وتحديدا العربية في المجال الزراعي (الخضروات، الفواكه..) ومجال المنسوجات والجلود، مما أدى ذلك إلى اختزال الامتيازات التجارية الممنوحة لأقطار جنوب المتوسط، سيما وأنها تتمتع بميزة نسبية في مجملها(9)، وبالتالي يقف ذلك كحجر عثرة، أمام تقدم مسار التقارب والتعاون، والتبادل التجاري بين الضفتين.

تباين الثقل الاقتصادي يحد من التقارب بين الضفتين لأنه يحقق لإحداهما المكاسب وتستفيد من المزايا الكامنة في صيغة الشراكة سيما لما يتوفر لديها من خبرات، ورؤوس أموال وارتفاع في مستويات الدخول وعوائد، عناصر الإنتاج، واتساع الأسواق على حساب الأخرى، نتيجة لتدني مستواها الاقتصادي (10)، كما أن التباين في السياسات الاقتصادية، وعدم توافق النظم التجارية، والأطر التنظيمية، يمثل أحد العقبات للتقارب بين الطرفين بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي لوجود حالات عدم التأكد يؤدي إلى زيادة حجم

المخاطر في بيئة الأعمال، سيما والتقلبات غير المتوقعة السائدة والتي تشكل عـامل تخـوف وتـردد للمستثمرين، والحكومـات بخصـوص العوائـد الممكن الحصول عليها.

قلـة وسـائل الـربط (المواصلات والاتصالات) بـين الضـفتين لتـدعيم حركـة الاسـتيراد والتصدير، ممـا يحـد من إمكانيـة التوسع فـي المبادلات التجاريـة، والتخصص الإنتاجي بين الشركاء بسبب ارتفاع تكاليف النقل بينهما.

اقتصار تحرير التجارة على المنتجات الصناعية، وذلك بإنشاء منطقة للتبادل الحـر، تكـون مكتملـة خـلال سنة 2010 بينمـا تسـتبعد المنتجـات الزراعيـة، والخدمات من التحرير الكامل، بل تؤجل إلى مراحل لاحقة لم تبرمج بعد (11) لـيتم إدراجـها بالتـدريج، وفقـا لتقـدم المفاوضـات فـي إطـار المنظمـة العالميـة للتجـارة (12)، سـيما وأن القطـاع الزراعـي، يلعـب دورا جوهريـا، فـي التنميـة لأقطار الجنوب المتوسطي، بالإضافة إلى المزايا النسبية التي يمتلكها في هذا المجال.

التنـاقض فـي محتـوى البيـان، فمن جهة يصر الإتحاد الأوروبي علـى تكثيـف الحرية الاقتصادية، وإعطاء الأولوية لدور القطاع الخاص، وتفعيله، ومن جهة أخرى ينطلق المشروع المتوسطي بالتشديد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القـانون والديمقراطية فـي اختيـار نظامها الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والثقـافي، ممـا يؤكـد ذلـك علـى التدخل فـي الشـؤون الداخلية للشركاء(13)، والذي بدوره يمكن أن يقيد مسار الشراكة بين الطرفين.

**على الصعيد السياسي – الأمني:**

يعتبـر الجـانب الأكثـر تـأثرا بتوجيـهات الـرأي العـام، ولكـن الضبابية والغموض تسوده للأسباب التالية:

غياب إرادة سياسية قوية، وموقف موحد لأقطار الإتحاد الأوروبي، للقيام بدور

فاعل للضغط سياسيا واقتصاديا على إسرائيل، للالتزام بتحقيق التسوية الشاملة والعادلة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، قبل الدخول في عضوية برشلونة، التي تشدد على ذلك، مما يعطل مسار الشراكة لجمود عملية السلام، وحتى إن كانت لها مبادرات لتفعيل دورها في العملية السلمية، فلا يتم ذلك بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الإستراتيجي لأوروبا في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، وعن إسرائيل كطرف في قضية الشرق الأوسط (14)بالإضافة إلى ضعف موقفه بالضغط على إسرائيل للتراجع عن التسلح النووي والتوقيع على معاهدة الحد من انتشاره، ليصبح بذلك الهدف الجوهري من انعقاد المؤتمر تحقيق التوازن في ميزان القوى ومصالح داخل وخارج الإتحاد الأوروبي.

يشدد الفكر الغربي بصفة عامة، والأوروبي تحديدا على أن الدول المتوسطية في مجملها تشكل مصدرا للخطر والتهديد للأمن العالمي والأوروبي على وجه التحديد وذلك في تقييمها لما يدور على الساحة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية (15) في الأقطار المتوسطية مما يزيد التحفظ على التقارب بين الطرفين.

تباين وجهات النظر بين الدول الأوروبية والدول المتوسطية النامية، ويظهر ذلك من تحفظ -هذه الأخيرة-، على البند الوارد في إعلان برشلونة، حول قضية حقوق الإنسان، نظرا لما تثيره من حساسيات وجدل وتباين عميق بدعوى المساس بسيادة الدول المعنية، وقيم شعوبها والتدخل في شؤونها الداخلية، على اعتبار أن الشراكة إطار للتعاون الاقتصادي، والتكنولوجي بين الضفتين، بينما ركز الإتحاد الأوروبي على الشراكة كإطار للتعاون الأمني والسياسي من خلال انتهاج الديمقراطية في ممارسة السلطة مما جعل من مبدأ احترام حقوق الإنسان شرطا جوهريا للتعاون بين الضفتين، وربط المعونات الاقتصادية، بمدى التجاوب مع تلك البنود في حين تتجاهل أوروبا وجود التزامات لدعم الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة مشكلة المديونية الخارجية، التي تحمل

الدول المتوسطية النامية، أعباء ثقيلة على مختلف الأصعدة.

أحادية الرؤية الأوروبية فالمشروع المتوسطي أوروبي المبادرة، ينطلق من أبعاد أوروبية، لتعزيز العلاقات الاقتصادية، والتجارية وعلى أساس متطلبات أمنية، وسياسية ومن مرامي قد لا تخدم بالضرورة المصالح والمساعي المتوسطية، سيما وأن المرتجى مستبعد كليا من مضمون الاتفاق والتعاون الفعلي، حيث يرى رئيس المركز العربي للدراسات الإستراتيجية(16) أن " الشراكة الأوروبية المتوسطية تمثل في الأساس رؤية أوروبية تعتبر الطرف المتوسطي (العربي) هدفا أكثر مما تعتبر فاعلا " وذلك في إطار المشروعات التي تحكم علاقات الدول المتوسطية شمالها وجنوبها، وقد استخدمت الدول الأوروبية منطق الاستبعاد في تعاملها مع دول جنوب المتوسط لأنها جاءت دول متناظرة ليست لها موقف موحد ولا سياسة ثابتة، حيث استبعدت- ليبيا- (17)، من خريطة التعاون رغم كونها دولة متوسطية، في الوقت الذي انضمت فيه إسرائيل لهذا التجمع وقبلت دول غير شاطئية للمتوسط(الأردن وموريتانيا- في إطار إنفاقية لومي -) ولو أن صيغ التعاون المتوسطي تستبعد انضمام دول غير شاطئية بدليل عدم استدعاء دول الخليج إلى مؤتمر برشلونة، هذا بالإضافة إلى فرض شروط سياسية في المبادلات التجارية والصناعية، الاستثمارية، والتكنولوجية، مما يطرح ذلك تساؤلات عديدة، حول المشروع وجدية الدول الأوروبية، في إقامة شراكة هادفة بينها وبين الدول المتوسطية النامية، لعدم وضوح المبادئ التي تقوم عليها، مما يضفي نوعا من الضبابية والغموض وبالتالي يثير المخاوف من التوجهات الأوروبية المستقبلية في المنطقة المتوسطية.

**على الصعيد الاجتماعي، الثقافي والإنساني:**

ويمثل الجانب الأكثر طموحا للتسامح والتفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة، إلا أن المقترحات كانت مجردة في بعض جوانبها للأسباب التالية:

يتجاهل مشروع الشراكة، إلغاء القيود على أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول المتوسطية النامية واستفادتها من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية، مما يقيد ذلك توجه الضفتين لإقامة شراكة إستراتيجية (18).

تقوم الشراكة على الانتقاء وعدم التكافؤ ففي حين ترفع الحواجز على التجارة وحركة رأس المال، تفرض القيود والرقابة المشددة على تنقل العنصر البشري -العمالة - وعلى منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوب وشرق المتوسط وبالتحديد دول المغرب العربي إلى أقطار الإتحاد الأوروبي(19).

التباين الثقافي المرتبط بالتنافس على الهيمنة الدينية والفكرية في المتوسط، وما يترتب عنه من إرث عميق من الحساسية وسوء الفهم والتفاهم فضلا على الصورة التي يرسمها كل طرف للآخر (20) والتي تكرس غياب الحوافز للتفكير بالتضامن.

مشروع الشراكة الأورو - متوسطية ينفي وجود الهوية المتوسطية وتحديدا العربية الموحدة سيما وأنها تتفاوض بصورة منفردة وككيانات منعزلة مع طرف أوروبي متكاملا اقتصاديا ومتماسكا سياسيا وعسكريا تمثله المفوضية الأوروبية العليا، رغم وجود دول فيه غير متوسطية، كما أنه لم يراع ترابط المصالح السياسية، التاريخية والأمنية، الإستراتيجية والاقتصادية بين الدول المتوسطية وتحديدا العربية وبينها جميعا وبين الدول الأوروبية، سيما وأن الفضاء الأوروبي- المتوسطي مصالح وتحديات مشتركة (21)، مما يشكك ذلك من نجاعة المشروع ومن خلفياته.

دعم الإتحاد الأوروبي للبعد الاقتصادي والتجاري وإعطاءه الأولوية في وثيقة برشلونة، وتشجيع البعد السياسي في إطاره الأمني في حين يهمل أرضية التقارب الحضاري، وهو البعد الثقافي والاجتماعي والإنساني(22)، الذي يجمع شعوب المتوسط، للحوار وإظهار حقيقة الصورة المشرفة لكل مجتمع.

وفي سياق ذلك، تصبح الشراكة غلافا جديدا لموضوع قديم وهو- الاستعمار-

حيث تساهم المبادرة الأوروبية المضببة، في إرساء نظام متوسطي جديد، يحدد العلاقة بين دول الشمال التي كانت معظمها مستعمرة لدول الجنوب الضعفاء سابقا، مع توضيح آليات التعامل بين الضفتين، لتبيان الواقع الذي تمر به دول الجنوب تكريسا لتبعيتها لدول الشمال، وبذلك- فهي نمط جديد للتعامل الرأسي، وامتداد لصيغة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين دول الشمال والجنوب - (23).

وبناء على ذلك تبقى الأهداف الطموحة لشراكة فعالة ذات أثر هام في الواقع الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، بعيدة المنال نسبيا، طالما لم يتم تجاوز العقبات، و تدارك الوضع باعتماد رؤى جديدة للشراكة، تتناسب وأهميتها وضرورتيها.و عليه، ما هي الشروط اللازمة. لتنفيذها وجعلها علاقة الند للند؟.

لكن قبل ذلك تقتضي الضرورة البحثية الإشارة إلى أهم اللقاءات والمؤتمرات التي انعقدت بعد برشلونة(1995).

**ثانياً: أهم المؤتمرات الوزارية اللاحقة:**

قد يكون من الصعب حصر كل اللقاءات والمؤتمرات التي انعقدت في مختلف الجوانب، لكن يمكن إيراد أبرزها فيما يلي:

**مؤتمر مالطا Malte (15-16 أفريل 1997):** (24)

أعقب مؤتمر برشلونة، المؤتمر الثاني للشراكة الأورو-متوسطية في فاليتا، عاصمة مالطا (15-16 أفريل 1997) تدعيما لمسار برشلونة ومحاولة اختراق مصاعب برامج اتفاقيات المساعدات الأوروبية وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط ومحاولة البحث في مصاعب مفاوضات الشراكة بين الطرفين، ولقد بحث المؤتمر الوزاري وبشيء من التفصيل في الجوانب الاقتصادية والمالية لعملية برشلونة وتوسيع اهتماماته إلى قطاع الزراعة، السياحة، الطاقة، تدعيم آفاق التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا،

وتأكيده على أهمية البعد الاجتماعي (كالشباب والمرأة) والثقافي، الأمني والسياسي في تحقيق الشراكة الأورو-متوسطية.

ولقد اعترضت هذا المؤتمر عدة عقبات، منها الموقف العربي الرافض المشاركة في مؤتمر تشارك فيه إسرائيل مادام التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط محتل (عدم الثقة وتراجع العملية السلمية)، الخلافات التركية – اليونانية بالإضافة إلى التردد المبدئي لبعض الأقطار المتوسطية في إقامة منطقة للتبادل الحر لقلة إرادتها ومحدودية الوعي لديها بضرورتها وأهميتها وتخوفا من التعدي على سيادتها القطرية (خاصة في المجال التجاري لأن صيغة الشراكة تقوم على الإلغاء التدريجي أو التام الكل أشكال التمييز على حركة المبادلات بين الطرفين وذلك ما يشكل حجز عثرة بالنسبة للأقطار التي تحتل فيها الحصيلة الجمركية نسبة معتبرة من إيراداتها الموازنية إلا أن تلك الصعوبات لم تمنع من مواصلة تطوير العلاقات الأوروبية – المتوسطية والتمهيد من جديد لعقد مؤتمرات أخرى.

**مؤتمر باليرمو Palerme (3-4 جوان 1998):** (25)

انعقد مؤتمر باليرمو في مدينة باليرمو (بإيطاليا) (3-4 / جوان 1998)، حيث أقر بضرورة إقامة شراكة تقوم على الندية والتكافؤ في العلاقة بين الطرفين، كما خصص الاجتماع لمناقشة مسائل مختلفة (كالاستقرار، الإرهاب.) في منطقة المتوسط والتأكيد على دعم التعاون والحوار بين الشعوب والثقافات لدعم مسار الشراكة الأورو-متوسطية مع الإشادة بأهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي للأقطار المرشحة للشراكة والانفتاح على اقتصاد السوق بتحرير التجارة وإتباع سياسة الخوصصة.

**مؤتمر شتوتغارت: Stuttgart (15-16 أفريل 1999):** (26)

انعقد هذا الاجتماع الوزاري في شتوتغارت بألمانيا (15-16 أفريل 1999)، حيث أكد على ضرورة تركيز أنشطة الشراكة الأورو-متوسطية على الموضوعات ذات

الأولوية والاهتمام المشترك تحقيقا للتقدم السياسي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي القوي في مسار الشراكة الأورو-متوسطية.

من خلال دعم السلام والأمن في منطقة المتوسط وإرساء الثقة بين الأطراف المشاركة وتجاوز الصعوبات التي أحطت بعقد هذا الاجتماع كاستمرار تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط وتأزم الأوضاع في كوسوفو، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية إنشاء منطقة ازدهار مشتركة بتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة بين الطرفين ومن ثمة التحويل الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر، دعم التعاون جنوب - حبوب - اتخاذ إجراءات ضرورية تشتمل على قواعد منشأ متماثلة للاستفادة من توحيد المنشأ الإقليمي (تراكم المنشأ الإقليمي) في دعم التكامل الاقتصادي في المنطقة المتوسطية، دعم الشركاء للقطاع الخاص وتشجيع استمرار المؤسسات المالية الدولية والإقليمية (كالبنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، هيئة التنمية المتوسطية-الأوروبية MEDA) في القيام بدورها التمويلي المساند.

كما دعم هذا المؤتمر الوزاري بملتقيات دورية بشتوتغارت - أكدت على توصيات منها ما يتعلق بحقوق الإنسان وحماية البيئة، إقامة اتحادات تجارية أوروبي متوسطية مشتركة.

**مؤتمر مارسيليا Marseille (15-16 نوفمبر 2000):** (27)

كغيره من المؤتمرات الوزارية، فقد كان المسعى تكريس المسار البرشلوني في مختلف أبعاده الإستراتيجية، حيث اتفق الوزراء على ضرورة تكثيف التعاون لمكافحة الإرهاب. على الصعيدين الإقليمي والثنائي، كما فوض الوزراء اللجان الفرعية للعدل والأمن بدفع النشاطات المشتركة على مستوى الخبراء لتحسين ومساعدة عملية تنمية معايير وقدرات مكافحة الإرهاب، مع التأكيد على أهمية إنشاء ميثاق أورو-متوسطي لدوره الفعال في تنمية الثقة وتفعيل الاستقرار في المنطقة، فضلا عن تكثيف الجهود من أجل التنمية المستدامة لأقطار

الشراكة من خلال تنمية أفضل للسياسات والبنية الأساسية البيئية بتعزيز المكونات الثنائية والإقليمية للتعاون البيئي، كما أكدت المساعي على تفعيل الحوار حول سياسة مجتمع المعلومات والتعاون الفني، التنظيمي وذلك لتشجيع تبني إطارات تنظيمية تنافسية في الأقطار المتوسطية الشراكة.

**مؤتمر بروكسل Bruxelles (8-9 فيفري 2001):** (28)

في إطار الاستعداد لتوسع الاتحاد الأوروبي استدعى من أوروبا ضرورة الالتفات تجاه دول جنوب المتوسط وتقوية التعاون المتبادل معها في إطار الشراكة حيث تم اجتماع برلمانات الدول الأعضاء في بروكسل (8-9 فيفري 2001) بتنظيم من طرف إتحاد بين البرلمانات لدراسة قضايا الأمن والتعاون في منطقة المتوسط. ولقد اكتفى المؤتمر بتقديم بعض النقاش إلى المواضيع ذات الاهتمام المشترك من خلال تبني إستراتيجية جديدة ترتكز على السعي لخلق منطقة سلام واستقرار في إطار شراكة سياسية، التعاون الاقتصادي والتجاري والتأكيد على أن عملية إنشاء إقليم ازدهار مشترك يكون بالإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي وشركائه وبين الشركاء ذاتهم، التشديد على أهمية البعد الإنساني والثقافي من خلال تكثيف الحوار حول بعد المساواة بين الرجال والنساء في الشراكة الأورو-متوسطية والبحث في القضايا الخاصة بالجنسين مع التأكيد على إلزامية التقارب والترابط بين الشعوب المنطقة بالحوار الحضاري بين المجتمعات المدنية، كما استكمل المؤتمر بسلسلة من الاجتماعات الثنائية وزيارات للمفوض الخاص بالتوظيف والشؤون الاجتماعية إلى عدة أقطار متوسطية.

**مؤتمر فالينسيا Valence (22-23 أفريل 2002):** (29)

انعقد تحت الرئاسة الاسبانية للاتحاد الأوروبي في جو إقليمي ودولي تميز بتأجج أعمال العنف – بالشرق الأوسط -، ولم يسلم المؤتمر من تبعات الصراع بتلك المنطقة، فما إن تناول ممثل إسرائيل الكلمة حتى انسحب مندوبو الدول

العربية، مع غياب – سوريا ولبنان – عن المؤتمر رغم أنهما عضوان في الشراكة.

وبعيدا عن كل ذلك فقد تبنى المؤتمر بالأغلبية – خطة عمل فالنسيا – الرامية لإنعاش الفضاء الأور-متوسطي أبعاده الثلاث (خلق الاستقرار والرفاهية بالمتوسط، إنشاء منطقة للتبادل الحر خلال 2010، تقريب الشعوب)، بالإضافة إلى بعض المبادرات والمقترحات في الأجلين القصير والمتوسط، على الصعيد السياسي والمؤسساتي (إنشاء برلمان أورو-متوسطي، اعتماد آليات جديدة للتعاون السياسي تقوم على الديمقراطية وحقوق الإنسان، إدراج قضية الإرهاب للمناقشة استجابة الانشغالات المترتبة عن أحداث (11 سبتمبر 2001))، وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي (بالتأكيد المجدد على خلق منطقة تبادل حر أوروبية متوسطية خلال 2010 -، ضرورة استكمال هذه الاتفاقيات بسلسلة التكامل بين دول الجنوب – سيما تكتل أغادير (30) – الذي جدد مؤتمر فالنسيا دعمه له إنشاء آلية مالية جديدة في البنك الأوروبي للاستثمار تقوم أساسا بتمويل القطاع الخاص، دعم وتفعيل الاستثمارات في مجال البنيات التحتية، شبكات النقل، الاتصال والطاقة) وعلى المستوى الاجتماعي – الثقافي والإنساني (إقرار برنامج للتعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية ويتضمن إجراءات مكافحة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة، الإرهاب والهجرة السرية، بالإضافة إلى التعاون على معالجة المسائل المتعلقة بالاندماج الاجتماعي للمهاجرين وحركة الأشخاص، التنظيم لمؤتمر وزاري أورو-متوسطي حول الهجرة بتونس التي ستحتضن مقر مرصد التشغيل والهجرة في الأقطار الأورو-متوسطية، إعداد وتنفيذ برنامج عمل حول حوار الثقافات والحضارات إقامة مؤسسة للتبادل الثقافي والفكري والاجتماعي، تعميم برنامج Tempus للتعاون الجامعي على كافة الأقطار المتوسطية).

**مؤتمر باليرمو Palerme (07 جويلية 2003):** (31)

حيث دفع هدف توسيع النماذج التجارية التفضيلية وزراء التجارة

الأورو-متوسطين إلى تبني بروتوكول جديد خاص بقواعد المنشأ وسيسمح نظام أورو-متوسطي لتراكم المنشأ كما أطلق عليه للمشتغلين في مجال الاقتصاد بمراكمة ما تم إنجازه في الدول المختلفة بالمنطقة، ومن ثمة التوصل على نحو أيسر إلى معاملة تفضيلية، ويتضمن هذا النظام المباشر على العديد من المزايا مقارنة بالقواعد السابقة (قواعد المنشأ المتساهلة، الإمكانيات الواسعة للحصول على موارد، تحسين إمكانيات الوصول للسوق، زيادة الحوافز للاستثمارات)، بالإضافة إلى تبني مجموعة من التوصيات الرامية إلى تبسيط وعصرنة إجراءات عبور الحدود والجمارك في المنطقة المتوسطية لتسيير التبادل التجاري.

وفي 12- ماي 2004 أعلنت المفوضية الأوروبية سياستها للجوار الأوروبي بعدما طرحت الخطوط العريضة المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية لأول مرة في بلاغها بشأن أوروبا الموسعة في (مارس 2003)، وتتعلق تلك السياسة في منطقة حوض المتوسط بتسعة شركاء متوسطيين (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس)، وذلك بتحديد إطار لسياسات واضحة ومترابطة للجيران الجدد سعيا لتعزيز التعاون في المجال السياسي، الأمني باحترام حقوق الإنسان وحكم القانون ونظام الحكم الراشد، محاربة الإرهاب والجرائم التي تتم عبر الحدود كتهريب المخذرات والهجرة غير الشرعية، تدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تم وضع خطط لإقامة علاقات أوثق مع مجموعة مختارة من الجيران تمكنهم من المشاركة في السوق الداخلي للإتحاد الأوروبي الذي سيسمح في مستقبل قريب بتحقيق حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال (الحريات الأربعة)، وبذلك يصبح منح المزايا (المعاملات التفضيلية) مشروطا بالتقدم الذي تحققه الأقطار الشريكة في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي، كما أن سياسة الجوار الأوروبي لا تستهدف فتح باب العضوية أمام دول الجوار ويوضح ذلك المفوض – بنيتافريرو – والدنر – (32).

-" إن هذه السياسة ليست سياسة توسيع، لأنها لا تقدم فرص للبلاد الأوروبية التي قد ترغب في تقديم طلبات عضوية في المستقبل" – فهي تحاول تقديم وسائل لتدعيم العلاقات الثنائية، دعم وتعزيز الإصلاحات الداخلية كما تضع خطط العمل الثنائية برنامجا طموحا لتقريب النظام والقوانين مع ما هو مطبق في الاتحاد الأوروبي. وتقوية الأمن والاستقرار مع الاحتفاظ بإمكانية حدوث درجة كبيرة من الاندماج وضمان حصة للدول المشاركة في سوق الإتحاد الأوروبي الداخلي، ومنحها فرصة للمشاركة في برامج وسياسات الإتحاد الأوروبي (على أساس تحقيق الأولويات المتفق عليها والتي تعكس أهداف السياسات والقيم المشتركة) مع توثيق التعاون الإقليمي.

وتطمع المفوضية الأوروبية إلى تقديم آلية للجوار الأوروبي سنة 2007 لصالح الأقطار الشريكة في هذه السياسة كاعتماد مالي جديد وشامل لتفعيل التعاون من خلال الاستعانة بمختلف صناديق الدعم المالي المقدمة سابقا لدول سياسة الجوار الأوروبي مع وضع خطط للعمل الفردي مع كل قطر مشارك في هذه السياسة.

**مؤتمر إسطنبول Istanbul (04 جويلية 2004):** (33)

تم تبني البروتوكول الإطاري بخصوص تحرير الخدمات في مؤتمر جمع وزراء التجارة الأورو-متوسطية في اسطنبول (2004)، ولقد كان إنجازا على طريق تحقيق تقدم في العملية الأورو-متوسطية في مجال التجارة ومهد السبيل أمام التفاوض على اتفاقيات التكامل الاقتصادي بخصوص الخدمات والاستثمارات، وما لذلك من أهمية المساهمة في تكامل المنطقة اقتصاديا، كما أن تقارب التشريعات الاقتصادية (سيما في مجال اللوائح والتعابير القيمة) يمثل عاملا جوهريا لإقامة منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية، ولقد تم تحقيق خطوات معتبرة على الصعيد الفني تجاه تحقيق الانسجام والتقارب بين التشريعات والاعتراف المتبادل بالمعايير المتعلقة بالتجارة في المنطقة الأورو-متوسطية مما يسمح ذلك بانتقال الحر المنتجات المصنعة داخل سوق

موحدة أورو-متوسطية واسعة.

**مؤتمر لوكسمبورغ: Luxembourg (30-31 ماي 2005) وبرشلونة Barcelone (25-26 نوفمبر 2005):** (34)

انعقد في إطار الذكرى السنوية العاشرة على إطلاق مسيرة برشلونة وشارك فيه ما يقارب (350) ممثلا عن المجتمع المدني للأقطار المعنية، سعيا لتقديم تحليل وتوصيات ترمي إلى تعزيز الشراكة الأورو-متوسطية، بعدما أظهرت عمليات التقييم الحاجة إلى التنشيط وإعادة الهيكلة على مختلف الأصعدة، وترتكز الشراكة الأورو-متوسطية في سياق ذلك على سياسة الجوار الجديدة التي أطلقها الإتحاد الأوروبي وعلى خطط العمل الثنائية المنبثقة عنها مع استمرار العمل في إطار هيكل متعدد الأطراف لإيجاد حلول سياسية للتناقضات وعلى تقليص التفاوتات في حجم المبادلات بين الأقطار المتوسطية، ولقد اقترح وضع خطة عمل لتأسيس آليات دائمة للتشاور بين المجتمع المدني والسلطات الرسمية في الشراكة الأورو-متوسطية بهدف تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مسيرة برشلونة وجعله شريكا كاملا وإتاحة المجال أمامه للمساهمة في تطوير المستوى متعدد الأطراف من المسيرة والسماح له بالتعبير عن مواقفه ومقترحاته في كل مراحل العمل (إعداد البرامج، تنفيذ، تقييم) والمشاركة في صياغته خطط العمل السياسة الجوار الجديدة، بالإضافة إلى السعي لتعديل مسيرة برشلونة تعديلا طموحا وتقريبها من شواغل شعوب المنطقة وذلك بتضييق الفجوة بين النوايا والأغراض المعلنة للشراكة وبين السياسات المطبقة بالفعل، وذلك بمراعاة الأولويات الرئيسية من خلال إعطاء دفعة الحقوق الإنسان والديمقراطية، الحكم الراشد في المنطقة، تقويم التعاون السياسي في مجال السلام، الأمن والاستقرار، المساعدة في توفير فرص عمل وتحقيق نمو اقتصادي مستديم عن طريق تحرير التجارة في الخدمات والتأسيس على أساس إقليمي بين الشركاء، تحرير التجارة والتعاون في مجال المنتجات الزراعية والأسماك، ضمان تقارب

التشريعات الفنية بهدف تسيير التجارة، تفعيل التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب، خلق أجواء سليمة للاقتصاد الكلي، رسم الخطوط لتجسيد برنامج إقليمي بخصوص التنمية الريفية وتحسين جودة المنتوج، إنشاء بنك أورو-متوسطي للتنمية، الاهتمام بالتعاون في مجال النقل، الطاقة، البيئة، المساهمة في ترقية مستوى التعليم ورفع كفاءته من خلال تدعيم الحركية في التعليم العالي والتدريب المهني، تكثيف التعاون في مجال العمل، الأمن، الهجرة الاندماج الاجتماعي، الإرهاب، التكاتف لحل مختلف الصراعات وتقريب المجتمعات المدنية كما انعقدت القمة الأورو-متوسطية في برشلونة (25-26 نوفمبر 2005)(35)، لتقييم وتفعيل التعاون بين شمال وجنوب المدنية وتضمن جدول أعمال القمة مناقشة وإقرار خطة عمل جديدة لمدة (5) سنوات مقبلة ترتكز على محاور جوهرية لتكريس المسعى.

إلا أنه ظهرت العديد من نقاط الخلاف في الاتفاق على نص الإعلان في القمة وفي مقدمتها إصرار الطرف الأوروبي على ربط المساعدات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية وعدم الاتفاق على تعريف الإرهاب مع عدم التمييز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال رغم محاولة الوفود العربية إجراء تعديلات على صياغة الوثيقة من خلال إدخال فقرة تؤكد حق الشعوب المحتلة في محاربته بما يتفق مع بنود القانون الدولي ولكنها لقيت رفضا من طرف المسؤولين الأوروبيين ولقد جاءت نتائج القمة مخيبة للآمال في ظل غياب الزعماء والقادة العرب عن القمة (باستثناء الرئيس الفلسطيني - أبو مازن) مما جعل من مسألة تحقيق النتائج والاستعادة الأكبر من القمة أمرا مستحيلا، حيث أعطى ذلك للأوروبيين إحساسا بعدم الاهتمام العربي بالقمة التي استغلوها بالتأكيد على القضايا التي تهمهم وتحقق أهدافهم، سيما فيما يتعلق بقضية الإرهاب وربطها بحق الدول المحتلة في المقاومة على اعتبار أن المقاومة عنف والعنف إرهاب مع التركيز على ضرورة التعاون الأمني لمواجهة الهجرة غير الشرعية إلى دول أوروبا والضغط على أقطار جنوب المتوسط لتطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

# الفصل الثاني التوجهات المطلوبة للنجاح

## تمهيد:

يمثل مسعى إقامة منطقة تبادل حر موضوع رهانات اعتبارا للمعيقات القائمة والمخاطر المحتملة ولتنفيذ مقتضيات المشروع المتوسطي يتطلب إستراتيجية أوروبية- متوسطية تنبع من الرغبة الحقيقية للضفتين ولمصلحتهما وغير متأثرة بطرف ثالث سلبا أو إيجابا كما تحتاج إلى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمها وذلك يقتضي من الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة، من خلال صورتين من التحرك المتوازي، والمكمل بعضه للآخر، ليرتبط الأول بالتزام الإتحاد الأوروبي بمتابعة تطوير الشراكة ومواكبتها، ويرتبط الآخر بإرادة التصميم لدى الشركاء المتوسطين، في تطبيق برامج وسياسات مناسبة لها ولنجاحها.

وحتى يكتب النجاح للشراكة الأورو-متوسطية وتجسيد المسعى عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة للجانبين، ولذلك يتطلب منهما الإسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة التي يتم الالتزام بها والقيام بالتعبئة الضرورية والمشتركة للصمود أمام التحديات كما هو مبين أدناه.

**أولاً: الالتزامات المشتركة:**

وفي سياق ذلك يقتضي من الطرفين تغليب منطق العمل الجماعي والمصلحة العامة والمتبادلة للنجاح من خلال:

ارتكازها على المساواة، العدالة..الندية، التكافؤ بين الضفتين(36) مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية – الهوية -، الحضارية ونظم القيم والعادات والتقاليد السائدة لكل طرف باعتماد الحوار الحضاري وتكثيف التعاون والتقارب على جميع الأصعدة.

لكي تكون الشراكة مثمرة ومستقرة يجب أن تكون متكاملة، واسعة وشاملة لجميع الأطراف المتوسطية.

توفير تقدم متوازي لجميع جوانب الشراكة وفقا لمستويات غير متفاوتة من خلال التعايش والتفاهم المتبادل بين الطرفين حول الاهتمامات المشتركة. (37).

يجب أن يكون تحرير المبادلات التجارية بين الضفتين منسقا كما ونوعا(38)، ومرتبطا مع الهدف الأساسي الذي من المفترض أن تبنى عليه خطة الشراكة وهي التنمية المؤزرة، السليمة، السريعة والمتقاربة لجميع الشركاء.

تتضمن الشراكة جانبا مهما، وهو التكلفة التي يستوجب أن تكون أقل من المنافع المترتبة عنها، وذلك بتخطي المسائل العالقة، التي تمثل مصادر مشاكل يصطدم تقدم المفاوضات بها، سيما وأن الشراكة الناجحة يمكن أن تتعرض لهزات مفاجئة من دول أجنبية متى تضاربت المصالح فيما بينها.

وفرة رؤوس الأموال والتي تعتبر ضرورية لإنجاح الشراكة وإخراجها من طابعها النظري مع ضرورة تكافئ المستوى التكنولوجي بين الطرفين، لتدعيم الشراكة وإستمراريتها.

في حالة التوصل إلى الاتفاقية والتوقيع عليها لا يجب النظر إليها، باعتبارها تؤثر سلبا على العلاقات أي من طرفيها مع الدول أو التجمعات الدولية الأخرى وبالتالي فالالتزام بها، لا يمنع استفادة أي منهما من أي مزايا تفضيلية، يمكن أن يحصل عليها من طرف ثالث.

**ثانياً: مقومات التكافؤ:**

لجعلها علاقة الند للند يلتزم الطرفين بما يلي:

- التزامات الإتحاد الأوروبي:

وذلك ببذل الجهود للتقليل من تكاليف المرحلة الانتقالية على المدى القصير والمتوسط، خاصة فيما يتعلق بتخفيض الدين، ارتفاع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، التدفقات المالية، ومساعدة الشركاء المتوسطيين، على تحقيق وتفعيل التقارب والتكامل الاقتصادي بينهم ضمن تكتلات، التي فضلا عن انعكاساتها الإيجابية لأعضائها فهي تشكل عاملا جوهريا لنجاح المشروع المتوسطي، وبذلك فالإتحاد الأوروبي ملزم ب:

العودة إلى الماضي لبناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل من خلال القيام بمراجعة إجمالية للماضي والاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تخلف ومعاناة دول جنوب المتوسط سيما وأنه المسؤول المباشر، عن تواجد إسرائيل على ارض فلسطين لذلك فهو يتحمل المسؤولية الكاملة، لردعه والحد من عدوانيته، طالما استمر بحيازته لأسلحة الدمار الشامل في ظل غياب أنظمة دولية تحقق الأمن والاستقرار، وبعد الاعتذار يتم التعويض بالمساعدة على تجاوز مخلفات الحقبة الاستعمارية، وردم هوة التخلف، بل وعليه أن يعتبر الجنوب المتوسطي المجاور له بعدا (بل وكيانا) من أبعاد قارته الإستراتيجية ليعطي ذلك الأولوية والإلحاحية للمشروع المتوسطي ولما لا الأهمية والخطورة التي يستحقها. (39).

إعطاء دورا جوهريا ومتميزا لجامعة الدول العربية، وعدم استبعادها من مفاوضات الشراكة لدورها السابق الفاعل في تعزيز الحوار العربي- الأوروبي كممثلة النظام العربي في المفاوضات.(40)

تخلي الإتحاد الأوروبي على المعاملة بمعيارين، سواء في مشاريع التعاون الإقليمي في إطار الشراكة بين أوروبا وأمريكا اللاتينية، أو مع دول أوروبا الوسطى والشرقية PECO–(قبل الانضمام) والتي تتلقى الدعم المادي، الفني، والسياسي، أو مع إسرائيل التي تستفيد من الدعم والمعاملات التفضيلية في

مجالات الزراعية، الصناعية، التجارة، وميادين البحث العلمي والتكنولوجيا المتقدمة، والسماح لها بالمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث والتنمية، في حين تختزل مثل هذه المعاملات مع بقية الشركاء المتوسطيين.

تجنب سياسة الاستبعاد والانتقاء لدول متوسطية أو حتى عربية من مفاوضات الشراكة والابتعاد عن منهج المعاملة الفردية للدول المتوسطية النامية وبالمقابل مساعدتها على التقارب والتعاون والتكامل فيما بينها وضمن مناطقها المحددة.

إلغاء فكرة الانتقاء في الشراكة وذلك بعدم التمييز بين حرية انتقال المنتجات المصنعة، من خلال رفع مختلف أشكال التمييز عنها، في حين يستبعد المنتوج الزراعي، وتنقل العنصر البشري من ذلك، ومساعدة أقطار جنوب وشرق المتوسط على بناء قاعدة اقتصادية متقدمة، بمنح الحماية لمنتجات قطاع الصناعات التحويلية.

غياب ضمانات لإنجاح شراكة بين أطراف غير متكافئة يمثلها التكتل الأوروبي من جهة ودول جنوب وشرق المتوسط بصفة منعزلة من جهة أخرى، تلزم الطرف الأقوى بمساعدة نظيره الضعيف، ومساندته في تنفيذ برامج التعديل الاقتصادي وخوصصة المشروعات العامة، وما تفرزه من آثار انكماشية سلبية، (كالبطالة والتي تمثل أحد عوامل الهجرة إلى دول الإتحاد الأوروبي) سيما وأن المساعدات المالية الأوروبية تحول دون سد الفجوة أو حتى التخفيف من الإفرازات السلبية للشراكة، لذلك يستوجب تكثيف الدعم المالي والتكنولوجي اللازم وتدعيم برامج تحسين المهارات والكفاءات البشرية.

لا بد لوجود مواقف سياسية أوروبية واضحة، وموحدة تجاه قضايا السلام وتحديدا في المنطقة العربية، وتنفيذ القرارات ذات الصلة لتدعيم المواقف الاقتصادية المشتركة مع ضرورة مراجعة أهداف خلق فضاء اقتصادي مشترك للتبادل التجاري الحر على النحو المقترح لخدمة مصلحة الضفتين.(41)

عدم التدخل الأوروبي في الخيارات السياسية، والاقتصادية والمالية لدول جنوب وشرق المتوسط حيث أن إصرار أوروبا على إعطاء الأولوية لدور القطاع الخاص وتفعيله يحمل معاني التهميش لدور الدولة، والاعتداء على سيادتها القطرية، سيما وأن توجهات الدول النامية، تختلف عن الطريق الذي يسلكه النظام الرأسمالي، لتحقيق انتصاراته بالاستعمار والنهب والاستغلال.

مراعاة التفاوت المستمر بين ضفتي المتوسط، وبذلك لا بد من التمسك بمبدأ المعاملة التمييزية والأكثر تفضيلا للضفة المتوسطية النامية.

التعهد الأوروبي بالمحافظة على التوازن في علاقته مع دول خارج عضوية الإتحاد وتحديدا الشركاء المتوسطيين وإن كان هذا التعهد لا يمنعه من إعطاء بعض المزايا (المعاملات التفضيلية) الخاصة لكل دولة حسب خصوصياتها.

المرونة في تطبيق الإتحاد الأوروبي للسياسة الزراعية المشتركة- PAC- بما لا يضر بالمصالح في القطاع الزراعي، الذي يمثل مصدرا أساسيا لمواد الدخل في بعض الأقطار المتوسطية النامية (42).

وضع صيغة جديدة لسياسة الهجرة بناء على القدرة الإحتياجية والإستعابية المحتملة للهجرة في دول الإتحاد الأوروبي وعلى النمو الديمغرافي في الدول المتوسطية النامية (43).

- التزامات الأقطار المتوسطية النامية:

يفترض بالدول المتوسطية النامية اعتماد سياسة تكييف، تطبيق برامج، إتباع إجراءات واستراتيجيات تواكبها وتناسب الوضع الجديد للعلاقات مع الشركاء، لذلك فهي مطالبة ببناء تصور شامل ومتكامل لقضية تأهيل الاقتصاد الوطني من منطلق أولوية العوامل الداخلية للتنمية من خلال إعادة الاعتبار للسياسة الاقتصادية للدولة التي بإمكانها توضيح الرؤى وتحديد البدائل

والاستراتيجيات الضرورية للتنمية في أطر زمنية محددة لتحقيق تأقلم إيجابي - مع المستجدات ونظرا إلى أن بعض التحديات التي تفرضها بيئة النظام العالمي الجديد ذات بعد إقليمي فمواجهتها تقتضي من السياسة الاقتصادية الوطنية أن تكون ذات بعد إقليمي أيضا ومن هنا تتضح أهمية إقامة التكتلات الإقليمية (اقتصادية، تجارية)، وللكشف عن تلك المقومات وما تقتضيه من سياسات وتوجيهات تمثل أهم المسالك التي تتيح الفرص الحقيقية لخوض المعركة المصيرية، يدرج البعض منها فيما يلي:

- على صعيد السياسة الزراعية:

وذلك بتبني إجراءات تكفلية بتقويم المسار من خلال إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي بإستراتيجية استثمارية جريئة من جهة الهياكل القاعدية (كالسدود) ومختلف المرافق اللازمة للنشاط الزراعي (بنى التوزيع والخدمات، البحث الزراعي والتمويل) بالإضافة إلى مسألة الدعم المقدم للزراعة، مع إيجاد آلية صارمة لتسخير الأراضي لاستخدامات زراعية ومنع المضاربة.

- على صعيد السياسة الصناعية:

اعتبارا لواقع القطاع الصناعي في أقطار المتوسطية (تحديد الجنوبية) فهي تلتزم بسياسة دفاعية تنصب على إعادة هيكلة الفروع الصناعية القائمة، اعتماد سياسات تساعد على رفع كفاءة الأداء للمؤسسات الاقتصادية الوطنية من خلال التأهيل النوعي لاقتصاد المؤسسة عبر وظائفها الأساسية (وظيفة الأفراد، وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق..) وتدعيمها لاكتساب قدرة تنافسية والتوغل في الأسواق الأجنبية، بالإضافة إلى الرقي بالعنصر البشري كأبرز العناصر لتعظيم منافع التعاون بين الطرفين، إعادة هيكلة المنظومة الإدارية والقانونية، تحقيق المرونة، الشفافية، الوضوح والتكافؤ في الفرص المتاحة،

إعداد بنى تكنولوجية ومعلوماتية تواكب المستجدات، استغلال الميزة النسبية للمنطقية بالاستفادة من الموارد الطبيعية، زيادة التحكم في مستويات التصنيع وفتح باب التصدير بالتنويع السلعي للتخفيف من التبعية وتحقيق شراكة تجارية تقوم على مبادئ صناعات الميزة النسبية، سيما وأن هناك فرصا لا يستهان بها في متناولها.

- على صعيد السياسة الجمركية:

من خلال عقلنة السياسة الجمركية وذلك بالتحديد الواضح لما يجب إخضاعه للتعريفة الجمركية وما يجب إعفاؤه وبأي مستوى بما يتناسب ومتطلبات بيئة النظام الجديد للتجارة العالمية وأوليات وأهداف التنمية، وذلك برفع متوسط التعريفة الجمركية تجاوبا مع مطلب حماية المنتوج الوطني مع إمكانية مراجعة هيكل التعريفة الجمركية وذلك بتثبيت معدلات أكبر لبعض المنتجات مقابل تضحيات في منتجات أخرى، أقل أهمية، بالإضافة إلى إتباع المعاملات والاستثناءات الخاصة التي يقرها النظام الجديد للتجارة العالمية (مثل مبدأ التدرج في تخفيض التعريفة الجمركية، إجراءات الدعم، اللجوء إلى فرض قيود غير تعريفية..).

- على الصعيد التكتلات الإقليمية:

استنادا إلى التوجهات الوطنية التي تجسد المنظور التنموي، فطبيعة التحديات التي تفرضها بيئة النظام الاقتصادي العالمي الجديد تقتضي تنسيقا إقليميا مع أطراف أخرى لإمكانية المواجهة الفعالة وذلك بالانتماء إلى تجمعات إقليمية (اقتصادية، تجارية).

فاعتبارا للمكاسب التي تجلبها فهي وسيلة ضغط مهمة للتأثير لتعديل معادلة التوازن، وفي سياق ذلك تزداد أهمية وأولوية التكامل بين أقطار جنوب

المتوسط في إطار التقارب والتعاون جنوب-جنوب من خلال إعادة رسم سياستها في إطار إتحاد المغرب العربي (UMA) يبدأ بإقامة منطقة تجارة حرة، سيما مع كافة مقومات التكامل (الاقتصادية، البشرية، التاريخية والمصير المشترك) لضمان الحفاظ على المصالح الإستراتيجية الدائمة لكل الأقطار المغاربية نظرا لما تكتسبه من قدرات إنتاجية، تنافسية وتفاوضية تمكنها في المدى المتوسط والطويل من إعادة صياغة الاتفاقيات أحادية الجانب المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والحصول على المناعة الضرورية ضد الإفرازات السلبية للعولمة الاقتصادية على جميع الأصعدة كما يفترض بأقطار شرق المتوسط (العربية تحديدا) تطوير مقاربة إقليمية مماثلة للاستفادة من المزيد من الدمج العربي (44)، والوصول إلى إقامة منطقة التجارة العربية الحرة لأنه لا يمكنك الحصول على أكثر مما تستحق ولا تستحق إلا بمقدار ما تملك من أسباب القوة (45).

## خلاصة القسم الثالث:

يمثل بيان برشلونة (27-28 نوفمبر 1995) الإطار العام والشامل للشراكة الأورو-متوسطية لأنه حدد الأهداف العامة من خلال التشديد على تحقيق التعاون الاقتصادي والمالي، تدعيم الحوار السياسي وتوطيد العلاقات الثقافية والاجتماعية بين ضفتي المتوسط، حيث جرت من خلاله مناقشة للآفاق بعيدة المدى للشراكة بين أوروبا وأقطار المتوسط في ميادين متعددة، ولقد عبر البيان عن رغبة الشركاء في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها بيئة النظام الدولي الجديد، على جميع الأصعدة ويتحقق ذلك من خلال شراكة تراعي خصائص وقيم كل منهما مع العمل على تعزيز العلاقات الثنائية ودعم المجهودات الرامية إلى تحقيق السلام، الاستقرار والتنمية في المنطقة، فرغم الأبعاد الإستراتيجية لمحتوى بيان قمة برشلونة، إلا أنه لا يمكن المبالغة في التفاؤل الذي عادة ما يصدر من تصريحات المجالس الأوروبية ومؤتمراتها ويظهر ذلك من خلال بعض النقائص

في الاقتراحات التي كانت مجردة في بعض جوانبها، بالإضافة إلى بعض التناقضات بين محتوى التصريح والمجسد على أرض الواقع انطلاقا من تجارب بعض الأقطار المتوسطية، ولقد تعددت وتوالت اللقاءات العلمية والمؤتمرات لمحاولة تكريس مسار برشلونة وتجسيد المسعى بشراكة حقيقية تنطلق من الإدراك للمصالح والتحديات المشتركة التي تقتضي التعاون لمواجهتها، إلا أن التفاوتات بين الضفتين وعلى جميع المستويات تجعلها شراكة غير متكافئة، فسعيا لتجاوز جدار الصعوبات التي تقيد أهميتها وفعاليتها وتحسين الاندماج الإقليمي ثمة التزامات مشتركة بين الضفتين لكسب الرهان والوصول إلى إنشاء فضاء أوروبي-متوسطي حر بالإضافة إلى التوجهات المطلوبة من كل طرف لتحقيق أدنى مستوى من الندية والتكافؤ في العلاقة، فالطرف الأقوى مطالب بالسعي إلى النهوض بتنمية شريكه ورفع مستواه ليرتقي إلى درجة الأعضاء الأكثر تقدما وبالمقابل يلتزم الشريك بتبني سياسات تكييف وطنية للاقتصاد من مدخليه الكلي والجزئي وأخرى إقليمية وذلك بالانضمام إلى التجمعات الإقليمية (اقتصادية، تجارية، وتفعيل القائم منها باعتبارها الإطار الأنسب والأمثل لمساندة المواقف السياسية والمطالب الاقتصادية بتدعيم القوة التنافسية والتفاوضية مع الاتحاد الأوروبي وبالتالي تغيير جوهر النظام التجاري العالمي وتعديل بعض ترتيباته المتشددة (كتمديد آجال بعض الالتزامات التي لا تراعي وضع هذه الأقطار، إلغاء أو التخفيض من الشروط التعجيزية للاستفادة من بعض الاستثناءات..) سيما وأن طبيعة التحديات التي يفرضها محيط النظام الجديد تقتضي تنسيقا إقليميا لإمكانية المواجهة الفعالة لها.

# هوامش القسم الثالث

[1]- محمد جمال الدين البيومي وسيد البوص، جلسة حوار حول "التعاون مع الإتحاد الأوروبي وإنعكساته على الشركات والمؤسسات العربية" في عولمة الاقتصاد والإدارة العربية، وثائق ندوة حول " إتجهات عولمة الاقتصاد وآثارها على الشركات والمؤسسات العربية" - القاهرة (28-30 سبتمبر 1996)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة-1997)، ص:124.

أنظر كذلك:سليمان ألمنذري، مرجع سابق، ص، 253.

[2]- أنظر الشاذلي ألعياري، مرجع سابق، ص: 576

أنظر كذلك؛ رعد حسن للصرن، مرجع سابق، ص: 345

أنظر سمير صارم، مرجع سابق، ص: 224

[3]- أنظر: louis le pensec. (rapporte d’information du sénat) N°121).op. cite.

[4]- حيث يتعامل مع دول أوروبا الوسطى والشرقية - على مستوى التدفقات المالية والمبادلات التجارية والتركيز على الأولويات الاقتصادية والتجارية التي تتعلق بالنفط والاستثمارات والمشاريع والأسواق بينما يركز في تعامله مع دول جنوب وشرق المتوسط.على قطاعات وميادين ليست ذات أولوية وأهمية معتبرة.

[5]- قواعد المنشأ: هي القوانين والنظم والأحكام الإدارية التي يطبقها أي عضو لتحديد بلد المنشأ للسلعة.

[6]- حيث قدم كل من: B.Hoekman et S.Djankov (1996) M.A-Laanatza (1997)

تحاليل وتقييمات وافية وتوصوا إلى استنتاجات مهمة بخصوص الشراكة الأورو -متوسطية أنظر:دربال عبد القادر وزايري بلقاسم، مرجع سابق، ص:14.

[7]- أنظر: Jacques ould Aoudia.(financement et croissance). Revue –Monde arable- (Maghreb-Machrek). Numéro hors série décembre 1997) op. cite p; 67.

[8]- للمزيد من المعلومات أنظر: أنظر: سمير صارم، مرجع سابق، ص 225:-226

أنظر كذلك، إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 257.

Déclaration de Barcelone « le partenariat euro- méditerranéen » (Dernière mise a jour: novembre 2003) au site: http:// www, euromedrights. net/ français / Barcelone déclaration. Htm p:3.

[9]- للمزيد من المعلومات أنظر:

صبري عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 90-91 إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 257

- Agnes chvallier.gérard Kébabdjian. « l'euro –Méditerranée entre mondialisation et régionalisation « Revue, monde arabe, Maghreb – Machrek + numéro hors série - décembre - 1997) op cite. P 11

[10]- حيث مازالت البنية الاقتصادية للدول المتوسطة عموما وبالتحديد العربية، مشوهة وقائمة على تفتيت الأسواق وسيطرة الإنتاج النفطي الذي يشكل عصب الناتج الإجمالي الخام، فضلا عن تراجع حصيلة الاستثمارات لتراجع نسب الادخار المحلي وتضاؤل الصفقات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية وجمود الأنظمة المصرفية والمالية الوطنية، بالإضافة إلى التعايش

غير المنظم بين تدخل اقتصادي حكومي حمائي – تدخل الدولة – والنشاط الاقتصادي الخاص، مع تفاقم المديونية وتضخم نسبة خدمة الدين الخارجي، باعتبار الاتحاد الأوروبي أهم منطقة دائنة للأقطار المتوسطية بنسبة أكثر من (50%) من إجمالي ديونها وبالتالي فالدول المتوسطية، وتحديدا العربية - مازالت دون المستوى المرضي من التحديث والانفتاح والعصرنة والمزيد من الفعالية في طرق التسيير واستخدام الموارد وروح التنافسية والانفتاح على اقتصاديات ونظم العالم الخارجي، بينما يعرف الاتحاد الأوروبي تفوقا جيو-استراتيجيا ساحقا على مختلف الأصعدة ويكاد أن يصل إلى أرقى درجات الاندماج والتكامل.

لمزيد من المعلومات انظر:

إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 255.

محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي " في مجلة المستقبل العربي " (مركز الدراسات الوحدة العربية - بيروت - العدد 210 – أوت 1996)، ص:15فتح الله ولعلو –" المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية " مرجع سابق ص:211.

برهان غليون، مرجع سابق، ص:55.

الشادلي العياري: " العرب والنظام العالمي الجديد، من أجل مشروع عربي – أوروبي متوسطي جديد- "في مجلة شؤون عربية – العدد (74)، مرجع سابق، ص 25.

جمال الشبلي مرجع سابق، ص 113.

[11]- Louis le pensec.op.cité.

[12]- Déclaration de Barcelone.op.cité.p:1.

[13]- أنظر طه عبد العليم " مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط " في مجلة السياسة الدولية –العدد (115) جانفي 1994) نقلا من: سمير صارم، مرجع سابق، ص:222.

أنظر كذلك محمد الأطرش، مرجع سابق، ص: 15.

[14]- للمزيد من المعلومات أنظر:

مصطفى عبد اللّه خشيم، مرجع سابق، ص: 89-91.

ناظم عبد الواحد جاسور، مرجع سابق، ص:28.

محمد الأطرش، مرجع سابق، ص:15.

[15]-ويتضح ذلك في الضغوطات السياسية التي يعيشها بعض الدول سواء كانت داخلية كمشاكل طائفية أو عنصرية أو خارجية من دول مجاورة كأن تواجه ضغوطات تمنعها من إقامة علاقات مع الغير، بالإضافة إلى الخلافات الشديدة التعقيد بين الأقطار المتوسطية، كمشكلة الحدود الجغرافية ومنها (مشكلة الصحراء الغربية) توتر العلاقات بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين والصراع العربي- الإسرائيلي ومشكلة المياه بين البلدان العربية (الأردن وسوريا) وإسرائيل وتركيا) اللتان تخالفان مبادئ القانون الدولي في هذا السياق، إضافة إلى مشكلة التفاوت في النمو الديمغرافي بين ضفتي شمال وجنوب المتوسط مما يشكل ذلك تهديدا خطيرا كما تزعم دول الشمال النزوح السكاني من جنوب وشرق المتوسط التي تعيش ظروف مادية واجتماعية متواضعة نحو الشمال الذي يتميز باليسر والرفاهية خاصة مع انخفاض معدل النمو الديمغرافي فيها (كإيطاليا وإسبانيا اللتان تعرفان عجزا سكانيا) وما يصاحب ذلك من إرهاب ومخدرات وتطرف.

**للمزيد من المعلومات أنظر:**

محمد علي حوات، مرجع سابق، ص: 123-124.

الشاذلي العياري في مجلة الشؤون العربي، مرجع سابق، ص:24.

جورج قرم " العلاقات الاقتصادية والمالية، العربية –الأوروبية " (1960-1987) حصيلة وآفاق (مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى.بيروت -1994)، ص: 184.

[16]- علي ناصر محمد:"البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة شؤون عربية، مرجع سابق، ص: 183.

[17]- بحجة قضية –لوكيربي- واتهامها بالإرهاب وهي الحادثة التي أسقطت فيها طائرة أمريكية فوق مدينة لوكيربي الاسكتلندية والتي كان على متنها ركاب مدنيين أمريكيين بتاريخ (1988) وقد وجهت الدول الغربية أصابع الاتهام إلى –ليبيا- في (27 نوفمبر 1991) بعد إصدار حكم في محكمة كولومبيا في 14 نوفمبر 1991 باتهام مواطنين ليبيين بالضلوع في تفجير الطائرة (بان أمريكا).

[18]- الشراكة الإستراتيجية: هي الطريقة المتبعة من طرف المؤسسات في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاصا - Spécialisation هذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

لأجل ذلك أنظر:

ئحمد يعقوبي ولخضر عزي، مرجع سابق.

عبد الله تركماني، مرجع سابق.

[19]- أنظر: Louis le pensec.op.cité

محمد صالح المسفر " الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريع المتوسطية " (أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول – العلاقات العربية- الأوروبية حاضرها ومستقبلها، مركز الدراسات العربي – باريس 1997)، ص: ص: 136

[20]- وفي سياق تلك العلاقات العربية- الأوروبية مثلا تكاد تطابق مفهوم –الحرب الحضارية- حيث يرى الأوروبيين العرب شعبا متأخرا وبدائيا يعيش على عوائد الثروة النفطية التي يوفرها لها استثمار الغرب لموارده الأولية بالإضافة إلى الصورة التي تعكس حقيقة الإسلام والمسلمين (بوصفه بالتطرف والإرهاب) ولقد ساعد على انتشارها، تلك الدعايات الصهيونية وبعض الكتاب أمثال –Samuel Huntington- الذي أعتبر "العامل الثقافي مصدرا لتكريس التجزئة وتنامي الصراعات بين الدول " بينما يرى العرب في الشعوب الأوروبية مجموعة وحوش كاسرة تنقض على فريستها وقتما تتاح لها الفرصة دون إعتبار للمبادئ سيما وأنها تستند في نفوذها وهيمنتها للدولية على ما تقدمها لها التقنية المتقدمة من قوة مادية وتحديدا العسكرية.

للمزيد من المعلومات أنظر:

محمد علي حوات، مرجع سابق، ص:125.

الشاذلي العياري في مجلة الشؤون العربي، مرجع سابق، ص: 23.

برهان غليون، مرجع سابق، ص: 59-60.

[21]- لمزيد من المعلومات، أنظر: إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص: 255-256.

سمير صارم، مرجع سابق، ص: 222.

[22]- للمزيد من المعلومات أنظر:

سمير صارم مرجع سابق، ص:220-221.

محمد صالح المسفر مرجع سابق، ص: 136.

نيرمين النواوي مرجع سابق، ص:111-112.

[23]- سليمان المنذري، مرجع سابق، ص:248

[24]- لمزيد من المعلومات أنظر:

إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 251-252.

سمير صارم، مرجع سابق، ص: 215-216.

محمد علي حوات، مرجع سابق، ص: 121-122.

[25]- لمزيد من المعلومات أنظر:

إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 252.

سمير صارم، مرجع سابق، ص: 216.

[26]- لمزيد من المعلومات أنظر:

إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 252.

سمير صارم، مرجع سابق، ص: 216 -218.

[27]- لمزيد من المعلومات أنظر: Louis le pensec, Rapport d'information Du sénat N° 121, op, cité.

[28]- أنظر المرجع السابق: Rapport d'information Du sénat: ANNEXEN °= 3

[29]- للمزيد من المعلومات أنظر:الشراكة الأورو-متوسطية (دجنبر 2002) على الموقع الشبكي WWW. MAEC.GOV. MA / arabe /partena

[30]- اتفاقية أغادير ثم توقيعها في فيفري 2004 – لإقامة منطقة حرة بين أقطار الجنوب في إطار التقارب والتكامل جنوب-جنوب وتشمل (المغرب، تونس، مصر، الأردن).

[31]- لمزيد من المعلومات أنظر: تقرير يوروميد (89): 14 أفريل 2005، - من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي.

الذكرى العاشرة للشراكة الأورو-متوسطية: برنامج عمل لمواجهة تحديات السنوات الخمس المقبلة، على الموقع الشبكي: http: // www.eu – délégation. org. Eg, P 18

[32]- لمزيد من المعلومات أنظر:

-سياسة الجوار: إطار جديد لعلاقات أوروبا الموسعة مع جيرانها في الشرق والجنوب، ستكون بالنسبة للمغرب فرصة سانحة لتحقيق طموحه في بلوغ وضع متقدم، على الموقع الشبكي.

http://www.delmar.cec.eu.int/ar/,bulletins/bi 174/abi 174-p2.doc

من وثائق الاتحاد، آفاق أوروبية: الجيران الجدد للاتحاد الأوروبي، ترجمة السيد عبد الرحمان على الموقع الشبكي: http://www.aljesr.ml/europe/1172 & 54.htm.

[33]-أنظر: تقرير يوروميد (89):14 أفريل 2005، مرجع سابق، ص: 18

[34]- لمزيد من المعلومات أنظر: الإعلان الختامي والقرارات الصادرة عن المنتدى المدني الأورو-متوسطي للعام 2005 لوكسمبورغ (1-3 أفريل)، منبر المنظمات غير الحكومية للمنتدى المدني الأورو-متوسطي، على الموقع الشبكي: http: // www. euromedforum. org (IMG/doc / focideclfinalarad). doc.

[35]- تقرير – أحمد عبد الحميد السيد – 21 ديسمبر 2005 على الموقع الشبكي: http: // www. soutelgamaa. com / modules. php. name = news file

[36]- انظر سليمان المنذري، مرجع سابق، ص:255.

انظر كذلك، سمير صارم، مرجع سابق، ص: 230، 305.

[37]- لمزيد من المعلومات أنظر: سمير صارم، مرجع سابق، ص: 305

شفيق الأخرس، - " الشراكة الاوروبية - العربية، تطورها ورؤيا مستقبلية - " في " الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية (تجارب وتوقعات) " مرجع سابق، ص:146.

[38]- وذلك من خلال التخفيض التدريجي ثم الإلغاء للقيود الجمركية وغير الجمركية على مختلف القطاعات الاقتصادية للشركاء في الوقت ذاته وذلك لتحقيق التوازن بين الخسائر التي تتحملها القطاعات ذات الطبيعة الحمائية المرتفعة والمكاسب التي ستجنيها القطاعات تامة التحرير في الاقتصاد الواحد.

[39]- لمزيد من المعلومات أنظر: سمير صارم، مرجع سابق، ص: 231-232.

الشادلي العياري، في مجلة شؤون عربية، مرجع سابق، ص: 30.

تعقيب الأستاذة: - السيدة سيغريد بولينجر - في: (التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، مرجع سابق، - 1995)، ص: 523 -524.

[40]- أنظر: سليمان المتدري، مرجع سابق، ص: 247.

[41]- أنظر، سمير صارم مرجع سابق، ص: 269.

[42]- أنظر، صبري عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 109.

- أنظر كذلك تعقيب: السيدة: سيغريد بولينجر، مرجع سابق، ص: 522.

[43]- أنظر: صبري عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 109.

[44]- أنظـر - صـائب نحـاس - " أهميـة التعـاون الاقتصـادي العـربي، – " فـي [ الشراكة الاقتصادية العربية - الأوروبية (تجارب وتوقعات مرجع سابق، ص: 92.

[45]- أنظر: سليمان المتدري، مرجع سابق، ص: 247.

# الخاتمة العامة

تعتبر العولمة أبرز مقتضيات العصر، إلا أنها تحمل بين طياتها جملة من التحديات على الأقطار النامية التي أصبحت مصالبة بالاندماج في صيرورة الاقتصاد العالمي الذي تقوده المنظمات الاقتصادية الممثلة بصندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة لتجنب مختلف أوجه العزلة والتهميش، مع الانضمام إلى تجمعات اقتصادية وتجارية إقليمية التي تصاعدت وتيرة نموها وبمختلف صورها القائمة على الصعيد الدولي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، لتصبح من أهم الوحدات الفاعلة في ظل الانفتاح التجاري والاقتصادي العالمي الذي تمثله المنظمة العالمية للتجارة التي تعمل على تأطير تلك التجمعات في مختلف صورها، من خلال المعاملة التمييزية لها سيما وأنها أحد الاستثناءات الواردة في اتفاقيات اللجان (GATT) وذلك للحفاظ على النسق المعتدل لتحرير التبادل التجاري دون أن يكون لذلك تأثيرا على مجمل التجارة الدولية.

وفي ظل المستجدات الدولية الراهنة، أصبح من الصعوبة الاعتماد على المناهج التنموية الفردية، سيما وأن تبني سياسات تجارية أحادية تقوم على تحفيز التصدير والدخول في مجال المنافسة الدولية من شأنه أن يقلل من قدرة تلك الأقطار على الصمود أمام الأسواق الدولية، ويضعف من إمكانياتها التفاوضية على الصعيد الدولي، لذلك أصبحت ملزمة بالسعي للدخول في علاقات تعاون وتكامل اقتصادي مع بقية أقطار العالم الخارجي ضمن مضمار اتفاقيات أو تكتلات تجارية واقتصادية، لإمكانية الاستفادة من بعض منافع التكتل حتى ولو كان في أبسط صوره.

وبعد التهميش والعزلة الإقليمية الشديدة التي عاشتها الجزائر، سعت إلى إقامة منطقة للتبادل الحر مع تكتل الاتحاد الأوروبي كضرورة للاندماج في الاقتصاد العالمي وكأهم خطوة تبينها لإمكانية جني بعض المنافع الاقتصادية المتاحة،

بداية بإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تحقيق مستوى تنافسي للاقتصاد الوطني وبالتالي إمكانية الحصول على القدرة التفاوضية اللازمة والكافية ضمن مضمار مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع ما تحمله بين طياتها من إفرازات سلبية (سواء في شكلها المباشر أو غير المباشر) على مختلف الهياكل الاقتصادية بالجزائر وقصد الإجابة على الإشكال الرئيسي للدراسة المدرج في التساؤل العام التالي: - ما هي الرهانات أمام قطاع الصناعة في الجزائر على ضوء اتفاقية الشراكة بين الطرفين الجزائري والأوروبي ضمن مضمار إقامة تبادل حر تستهدف المنتجات المصنعة ؟ وكيف كانت حصيلة المشروع المتوسطي على ضوء ما جاء في بيان قمة برشلونة (1995) ؟ وما هي السبل المتبعة لإرساء آفاق واعدة وما يندرج تحته من تساؤلات فرعية تابعة، ثم الانطلاق من الفرضيات المتعلقة بحتمية إقامة للتبادل الحر أوروبية – جزائرية لضمان الاندماج الإيجابي في الاقتصاد.

حيث تم التعرض على مدى ثلاثة أقسام إلى الأسس النظرية لأبرز محددات الدراسة كالتعاون، الشراكة والشراكة الأورو-متوسطية مع الإشارة إلى الخليفة التاريخية للشراكة الأورو-متوسطية بعد عدة مبادرات طرحت لتسمح بالتغيير في نسق العلاقات الدولية بين الاتحاد الأوروبي والأقطار المتوسطية النامية من تعاون إلى صيغة جديدة من التفاهم والتكامل وتشمل – الشراكة – ليتم تسليط الضوء في القسم الثاني على تاريخ العلاقات الاقتصادية، الأوروبية-الجزائرية وذلك منذ الاستقلال ومساعي إبرام اتفاقيات التعاون بين الطرفين إلى غاية إستراتيجية أوروبا الجديدة تجاه أقطار جنوب وشرق لأهم الإفرازات المزدوجة المتوقعة عن إقامة منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية على قطاع الصناعة الوطني، سيما وأن الفضاء الحر يستهدف منتجات ذلك القطاع لتختتم الدراسة في القسم الثالث بالتعرض إلى حصيلة ما جاء بعد برشلونة (1995) من مؤتمرات ولقاءات علمية تحاول تكريس المسار البرشلوني مع اعتماد مقترحات ومبادرات جديدة مدعمة لمضمون البيان، بالإضافة إلى البحث في التوجهات والسياسات التي يلتزم بها كل طرف

لإنجاح المسعى وكسب الرهان.

ويمكن الرد على مختلف التساؤلات المطروحة وفقا لما يلي:

- الشراكة القائمة بين الطرفين غير متكافئين ويتفاوتان على جميع الأصعدة مغالطة كبيرة في حق القطاع الصناعي الوطني الذي إن بقي على حاله هذه، يعجز عن منافسة المنتجات الأوروبية من ناحية الجودة والسعر، رغم سعي الإتحاد الأوروبي بالمساهمة في إطار التعاون المالي بتقديم المساعدة المالية والتقنية، لإمكانية إعادة تأهيل البنى الاقتصادية وتقديم الدعم الاستثماري الخاص المحلي والأجنبي وذلك ضمن اتفاقيات التعاون المالي المبرمة بين الطرفين، وبما أن السوق الوطنية ستفتح خلال (12 سنة) لتبادل المنتجات المصنعة بالإضافة إلى بقية أسواق الأقطار المنضمة للاتفاق، في حين تفتح السوق الأوروبية أمام السلع الجزائرية، ليصبح بذلك المتعاملين الجزائريين ملزمين بالسعي والعمل على تطوير الصادرات الوطنية وتثمين الاتفاق بتكثيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالمقابل لن يتأثر الاتحاد الأوروبي عند الاستيراد من الجزائر بسبب القدرة التنافسية الهائلة التي تميز منتجاته، سيما وأن تلك الواردات ستجد منافسة قوية في السوق الأوروبي من مختلف المتعاملين معه (بقية أقطار المتوسط، أعضاء الإتحاد الأوروبي، دول جنوب وشرق آسيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

- كما يظهر الأثر السلبي عند إنشاء منطقة التبادل الحر على موارد ميزانية الدولة بسبب التمييز الجمركي أمام ولوج السلع الأوروبية في ظل غياب موارد تعويضية لتلك الخسائر الموازنية المتوقعة، بالإضافة إلى التبعية الشديدة لقطاع المحروقات بمداخيل تصل إلى (98 %) من إيرادات الدولة مما يجعلها عرضة للتقلبات الفجائية لأسعار البترول في الأسواق الدولية، سيما وأن الفترة الانتقالية المحددة تبدو غير كافية لإكساب المنتجات الصناعية الوطنية القدرة التنافسية الضرورية أمام نظيرتها الأوروبية، ومن جانب آخر فالصعوبات التي

يعرفها المحيط الوطني وعلى جميع المستويات لا يمكنه أن يشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل مصدر تمويلي لتعويض تلك الخسائر التي تمتد آثارها إلى مختلف الجوانب لتصبح بذلك الجزائر أمام تحدي البحث عن مصادر تمويلية جديدة لخزينة الدولة والحفاظ على توازنها.

إلا أنه يمكنها الحصول على بعض الموارد المالية للتخفيف من العجز المترتب عن عملية التدمير الجمركي من خلال:

- إعادة تأطير وإصلاح المنظومة الضريبية بما يساعد على تعبئة الموارد الداخلية، وذلك بعصرنة الإدارة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي.
- إيجاد مصادر جديدة ومثلى الميزانية العمومية، سيما وأن منطقة التبادل الحر ستؤدي إلى استبدال جزئي لجناية سهلة الاقتطاع (الرسوم الجمركية) بضرائب صعبة الاقتطاع (كالضريبة العامة على الدخل (IRG)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)).
- تظهر الإفرازات الإيجابية المحتملة جراء إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات المصنعة بصورة غير مباشرة من خلال زيادة القدرة التنافسية للمنتج الوطني بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار المواد الأولية التي تدخل في تكوين المنتجات الأوروبية المستوردة بعد إلغاء الحماية الجمركية، إلا أن ذلك يترتب عنه دعم نصيب أوروبا من المبادلات الخارجية (تصدير واستيراد) مع الجزائر لتساهم بذلك منطقة التبادل الحر بين الضفتين على جعل السوق الجزائرية فناءا خلفيا لسلع أوروبية المنشأ دون أن يكون مصيرا مشابها لصادرات الجزائر في السوق الأوروبية، سيما وأن المساعدات المالية المقدمة تزيد من قدرة الجزائر على استيراد وتروج لصادرات الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أنها تقدم على شكل قروض مما يزيد من حجم المديونية الخارجية للبلد، مع عدم كفاية المبالغ المخصصة كتعويضات عن الخسائر المتوقعة من عمليات التحرير التجاري والتميز الجمركي مما يستوجب البحث

عن موارد مالية تعويضية.

- تظهر أهمية التعاون والتقارب بين الطرفين في امتداد بنود الاتفاق الأورو-جزائري إلى المجال الجيو-استراتيجي لفك العزلة التي فرضت على الجزائر طيلة العشرية الماضية، بسبب التعقيم الغربي على الأحداث الإرهابية، سيما التزام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب وفي مجالات العدالة وتنقل الأشخاص باعتبارها القضايا الجوهرية التي ينفرد بها الاتفاق الموقع بين الطرفين.

- كما يعتبر تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر مصدر تمويل تعويضي للخسائر المتوقعة في المدى القصير جراء عملية التسيير الجمركي، فمن المحتمل استقطاب معتبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل توفر الظرف الضرورية والمناسبة لذلك، ولضمان الاستفادة الكاملة من تلك التدفقات تلتزم الجزائر بتبني سياسة تكييف وطنية تتضمن توفير مناخ استثماري مناسب من خلال تأطير وإصلاح المنظومة الإدارية والتشريعية، بالإضافة إلى استغلال الفرص المتاحة على الصعيد الدولي لضمان الحصول على تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية، وذلك بالانضمام إلى التجمعات الإقليمية (اقتصادية، تجارية) وتفعيل القائم منها لتدعيم القدرة التفاوضية والاستفادة من مزايا اتساع السوق عند التبادل التجاري، مع ضمان نصيب معتبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة، ومن جهته يلتزم الإتحاد الأوروبي بتحقيق تدفق معتبر للاستثمارات إلى الجزائر وامتداد الشراكة إلى جانب الاستثماري (سيما في قطاع الطاقة باعتباره من القطاعات الإستراتيجية التي تشكل عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر) لتجنب صعوبات الشراكة في المجال التجاري.

وبذلك فالمكاسب التي ستجنيها الجزائر تعتبر غير مؤكدة وغير مضمونة للتباينات والتفاوتات الكبيرة بين الطرفين، وعلى جميع الأصعدة مما يجعلها شراكة غير متكافئة، بسبب الانحرافات والمخاطر التي سيتحملها الطرف الضعيف مقابل المكاسب التي سيجنيها نظيره القوي.

بعد الإجابة على الإشكالية والإشكاليات الجزئية للموضوع تم رصد النتائج التالية:

- انضمام الجزائر إلى التجمعات الإقليمية (اقتصادية، تجارية) ضرورة حتمية لها لضمان عملية التحرير التجاري الجزئية ضمن علاقتها مع الإتحاد الأوروبي وتحضيرها للتجاوب مع التحرير الكلي للمبادلات عند الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة، وما لتلك الترتيبات من منافع متعلقة بتفعيل وتدعيم القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، اكتساب قدرة تفاوضية في المحافل الدولية، مع إمكانية استقطاب حجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدر تمويلي تعويضي لخسائر عملية التمييز الجمركي - وهذا تأكيدا لما تضمنته الفرضية الأولى من الدراسة-.

اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بتطوير مؤسساتها الاقتصادية فاختارت النهج التصنيعي كإستراتيجية للتقدم الاقتصادي، باعتبار الصناعة دعامة التنمية الاقتصادية ويمكنها إحداث التكامل القطاعي، فظلا عن العوائد التي ستجني من خلالها لتساهم في تمويل بقية الأنشطة وتزويدها بالتقنية والعتاد الضروري، ورغم ذلك فالإستراتيجية المعتمدة لم تتمكن من بلوغ ما كانت تسعى إليه، فلا تزال معظم المؤسسات الوطنية تعيش جملة من الاختلالات والصعوبات التي ترجع للأهداف المرسومة والخطط والسياسات والآليات المعتمدة لبلوغ ذلك - وهذا تأكيد لما تضمنته الفريضة الثانية والثالثة من الدراسة.

- يتم تجنب صعوبات الشراكة في المجال التجاري وكسب الرهان بفضاء حر أورو-متوسطي بتمديد الشراكة إلى الجانب الاستثماري، تحت تعهد وسعي الإتحاد الأوروبي بتحقيق تدفق معتبر للاستثمارات إلى الجزائر من خلال الدعم المقدم والتوجهات المعتمدة لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي

والأجنبي، باعتباره عنصرا جوهريا في إطار اتفاقيات الشراكة والمساهمة في إطار التعاون المالي بتقديم المعونة والتقنية الكفيلة بإعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية - وهذا تأكيد لما تضمنته الفريضة الرابعة من الدراسة.

النجاح المحقق من طرف مناطق التبادل الحر عالميا، سيما تلك القائمة بين أقطار متقدمة يرجع للتقارب في المستويات التنموية باعتبارها من المتطلبات الضرورية لنجاح التجربة التكاملية بما يساعد على تحقيق واحد من الانحرافات المترتبة عن عدم التكافؤ في العلاقة كمثيلتها القائمة بين اقتصاديات تتباين أنماطها التنموية، مما يؤكد ذلك وحسب المنطق الاقتصادي على الحجم الضئيل للمنافع التي ستجنيها الجزائر من شراكتها مع الاتحاد الأوروبي - وهذا تأكيد لما تضمنته الفريضة الخامسة من الدراسة.

نظريا يتوقع جني العديد من المكاسب لصالح الاقتصاد الوطني من شراكته مع الطرف الأوروبي، حيث سيسمح بإستقطاب الاستثمار الأجنبي (وتحديدا الأوروبي)، تحفيز المنتج الوطني والاستفادة من تحويل التكنولوجيا إلى معظم المؤسسات الوطنية، توفير جو مناسب للمنافسة مما يسمح برفع القدرة التنافسية للمنتوج الوطني من حيث الجودة والنوعية ويساعد الاقتصاد الوطني على التأقلم الإيجابي مع مقتضيات اقتصاد السوق، إلا أنه في الواقع سيتحمل تكاليف انتقالية وخسائر متعلقة بانخفاض الإيرادات الموازنية بفعل عملية التميز الجمركي إلى جانب العبء الإضافي الذي تفرضه المديونية الخارجية على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، مما يؤشر ذلك على الحجم الكبير للخسائر إلى جانب الهوامش الهزيلة - وهذا تأكيدا لما تضمنته الفريضة السادسة والسابعة من الدراسة.

- ستظهر إفرازات عملية التدمير الجمركي بشكل جوهري في تدني موارد ميزانية الدولة، إلى جانب العبء الثقيل الذي تشكله المديونية الخارجية، مع التبعية للموارد المتأنية من قطاع المحروقات في ظل غياب توجهات لترقية

وتنويع الصادرات، ومع الانفتاح الكلي على السلع الأوروبية وما تضمنته من مزايا تنافسية فيما تكرس للأزمة بالجزائر وذلك بالقضاء على المنتج الوطني وعلى القطاع الصناعي ما لم تعتمد الإجراءات المناسبة والضرورية لحماية وتدعيم قدرته أكثر للمنافسة التي تتحقق بالتمييز بين المنتجات كبيرة وقليلة المساهمة في القيمة المضافة، وما يترتب عنه استبعاد القطاعات الهشة والضعيفة والاهتمام بتلك القادة على الصمود أمام المنافسة الأوروبية، ويحكم ارتفاع درجة الحماية في الاقتصاد الوطني ستعجز العديد من القطاعات الاقتصادية عن المنافسة وبالمقابل ستستفيد تلك المحررة كلية من مميزات تحرير التبادل التجاري والتي عادة ما تكون تابعة لاقتصاد الاتحاد الأوروبي – وهذا تأكيدا لما تضمنته الفرضية الثامنة من الدراسة.

- لا يمكن ضمان نجاح منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية، حتى لو تمت عملية القضاء على جميع الانحرافات والتفاوتات بين الطرفين على جميع الأصعدة، بما يكفل تحقيق التقابل في المستويات التنموية وتجاوز معيقات عدم التكافؤ في العلاقة، وذلك لطبيعة العلاقة بين القوى التفاوضية، تضم بلد وحيد وتكفل يشتمل على (25 دولة) معظمها من القوى الاقتصادية العالمية، سيما وأن التوجه العالمي يشجع قيام التجمعات الاقتصادية تفعيل القائم منها لضمان تحرير أكبر لمختلف التدفقات التي تكون غالبا لصالح الأطراف القوية اقتصاديا على حساب نظيرتها الضعيفة حسب المنطق الاقتصادي – وهذا تأكيدا لما تضمنته الفريضة التاسعة من الدراسة.

- الجزائر ملزمة بالانضام إلى تجمعات إقليمية أخرى (اقتصادية، تجارية) وتفعيل القائم منها مادامت جميع مقومات نجاح التكامل متوفرة وذلك للحصول على بعض مزايا التكامل، بالإضافة إلى اكتساب قدرة تفاوضية كافية ولازمة في المحافل الدولية والتخفيف من الإفرازات السلبية والانحرافات المترتبة عن علاقاتها المتكافئة مع الاتحاد الأوروبي – وهذا تأكيدا لما تضمنته الفريضة العاشرة من الدراسة.

يعتبر مطلب التحرير التجاري الجزئي مع الاتحاد الأوروبي ضمن مبادئ

المنظمة العالمية للتجارة، مما يلزم تلك الأقطار بإعادة النظر في إستراتيجيتها التنموية، بالاستفادة من الفترة الانتقالية واستثمارها بإيجاد الوسائل والآليات الملائمة لتطهير الوضع الاقتصادي، وتأهيل النسيج الصناعي، تحت تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم المعونات إليها في إطار إعادة البناء الاقتصادي، بما يدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية لضمان تنفيذ بنود الاتفاق بهيكل اقتصادي سليم وقادر على مواجهة التحديات، ليصبح بذلك خيار إقامة منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي (أول شريك اقتصادي وتجاري) الوسيلة الكفيلة للاندماج المرحلي وبقوة ضمن منظومة الاقتصاد العالمي ويبقى التحدي القائم أمام الجزائر مرتبط بمدى قدرتها على الالتزام بالتالي:

- التعجيل بإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على جميع المستويات، للتأقلم مع عملية التحرير التجاري والتفكيك الجمركي خلال الفترة الانتقالية، وذلك بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة شراكة فعالة مع دول الاتحاد الأوروبي والاستفادة من المكاسب المترتبة عن إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين.
- الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، بتحقيق الاستقرار على الصعيد الاقتصادي الكلي وذلك بالتحكم في النفقات العمومية والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة، بإتباع المناهج المثلى لتفادي التبذير الذي يمثل ثقلا على المالية العامة للدولة، بالإضافة إلى الشفافية في تسيير الاقتصاد.
- إصلاح المنظومة المصرفية، باعتبارها دعامة تمويلية للاقتصاد بما يكفل استقطاب الادخار المحلي والأجنبي وتخصيصه نحو الأوعية الاستثمارية الفعالة، بالإضافة إلى توفر الشفافية والمصداقية لإمكانية المساهمة الفعالة والجادة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إعادة الهيكلة والتأطير بشكل كلي للمنظومة المالية في مجال التسيير، التنظيم، الأفراد والعمليات لإمكانية المساهمة بفعالية في تمويل الاقتصاد الوطني ولاحتمال تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، الذي يعتبر أداة تمويلية تعويضية وبالتالي الشروع في سياسة نمو مستديم.

- تنشيط سوق الأوراق المالية، بتطوير الأطر الفنية، التشريعية، التنظيمية والرقابية والارتقاء بها إلى المستويات الدولية، لزيادة الثقة وبالتالي لإمكانية استقطاب المدخرات ورؤوس الأموال المهاجرة وزيادة معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للمنظمة وتوجيهها نحو أكثر الأوعية الاستثمارية كفاءة.

- الاهتمام بالقطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار، باعتباره القطاع الأكثر نشاطا والأوسع استثمارا في الحياة الاقتصادية، سيما مع تخلي الدولة عن التسيير في إطار تطبيق سياسات الخوصصة.

- إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العمومي وإنعاشه، نظرا لأهمية القطاع العام ومكانته ضمن التقسيم القطاعي الاقتصادي الوطني، فضلا عن خصائص السوق الوطنية وموقع الجزائر جغرافيا واقتصاديا، سيما في علاقتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي (أول شريك اقتصادي وتجاري لها)، ذلك ما يسمح لهذا القطاع من إيجاد منافذ ومسالك مهمة إلى الأسواق الدولية.

- إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية ومختلف الإحصائيات، لمساعدة المستثمرين والأعوان الاقتصاديين على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، مع توفير معتبر من الشفافية والدقة والموضوعية فيما بما يساعد في تكوين شبكة معلوماتية فعالة ومن ثمة المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية.

- محاربة البيروقراطية كأحد العقبات التي تقيد الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي والقطاع الخاص بأكمله، باعتباره قاطرة النمو الرئيسية في إطار اقتصاد السوق، وذلك بتكثيف ودعم الشفافية والفعالية في أساليب التسيير، تعميم الأساليب الحديثة في التسيير، واعتماد وسائل الرقابة والمراجعة لتصحيح مختلف الانحرافات واكتشاف الأخطاء (متعمدة أو غير متعمدة)

- لضمان نجاح منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يجب تضييق الفوارق القائمة على جميع الأصعدة، سيما ما تعلق منها بربط شبكات النقل الوطنية، الجهوية والإقليمية للربط بين الطرفين كما يجب بناء المنشآت القاعدية وفق معايير الفعالة والاستمرارية، لتصبح شبكة اتصال وهمزة وصل بين الجزائر وجميع الأقطار العربية.

- على اعتبار أن المنشآت القاعدية تعتبر عصب الربط بين مختلف القطاعات الاقتصادية لتفعيل الشراكة بين الطرفين ووسيلة لتأهيلها في إطار اتفاقيات التبادل الحر، فالجزائر ملزمة بتأطير، تحسين وتجديد هيكلة ونوعية المنشآت القاعدية وإقامة نظام فعال للمواصلات وطنيا وإقليميا متعدد الأنماط (برية- برية، برية -بحرية، برية -جوية، جوية -بحرية..)، لأهمية ودور نظام المواصلات في منطقة التبادل الحر، مع مضاعفة المجهودات لتحسين منشآت النقل – تحديدا النقل البحري – وذلك بالتزام واحترام المقاييس الدولية في تسيير الموانئ باعتباره أهم طرق المواصلات في التبادل التجاري بين الطرفين (حوالي 90 % من حركة السلع تتم عن طريق البحر).

- الجزائر مطالبة بإيجاد حل لأزمة المديونية، إما بمسح جزء منها أو تحويلها إلى استثمارات سيما تلك الديون المتأتية من أقطار الاتحاد الأوروبي.

- القضاء على المعوقات الداخلية التي تنبع من المؤسسة في حد ذاتها، أو تلك النابعة من المحيط المحلي للاقتصاد الوطني، بالعمل على تطوير وتأهيل أساليب العمل الإداري، تنمية وتدريب الكفاءات العاملة وتحسين محيط المؤسسة الداخلي مع تجاوز المعيقات الخارجية من خلال، الالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية للجودة والعمل بمبادئ المنظمة العالمية للتجارة ومحاولة الاستفادة التامة من المكاسب المترتبة عن عملية التحرير.

- تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسة الوطنية، من خلال التعامل بأساليب الإدارة الإستراتيجية حسب مبدأ إصنع محليا وفكر عالميا.

- تعديل مضمون وأهداف الشراكة الأور-جزائرية لتعكس التوازن في المصالح، بكيفية تساهم في ترقية الشراكة من الطابع التجاري إلى الطابع الاستثماري الذي بإمكانه التخفيف من حدة الإفرازات السلبية لطابع التعاون التجاري بين الطرفين.

# بيليوغرافيا

## المراجع باللغة العربية -I:


1 - أبـو علـي، (سلطان)، مشروع السوق الشرق أوسطية، في الوطن العربي ومشـروعات التكـامل البـديلة، الجمعيـة العربيـة للبحـوث الاقتصادية، مـركز الدراسات، الوحدة العربية، بيروت 1997.

2 - أحمـد حشيش، (عـادل) ومحمـود شهاب (مجـدي)، أسـاسيات الاقتصـاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان:2003

3 - أحمد السامرائي، (هيفاء)، الحوار العربي الأوروبي، دار الرشيد للنشر العراق 1982.

4 - الباز،(أسـامة)، الحـوار السيـاسي العـربي الأوروبـي فـي العلاقـات العربيـة-الأوروبية حاضرها ومستقبلها مركز الدراسات العربي –الأوروبي، باريس1997

5 - بولينجر،(سيغريد) تعقيب على الجلسة السابعة بعنوان نحو إستراتجية اقتصادية عربية، في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، مركز الدراسات، العربي – الأوروبي، باريس 1995

6 - بوعشة (محمد) التكامل و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دار الجيل بيروت لبنان: الطبعة (1) - 1999

7 - بـهلول، محمـد بلقاسـم، (حسـن)، سـياسة تخطـيط التنميـة وإعـادة تنظـيم مسارها في الجزائر الجزء (1) بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، الجزء (2): إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر:1999

8 - حوات،(محمد علي) مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة: الطبعة (1)، بيروت: 1968.

9 - الحلـو، (أنجلينـا)، إسـرائيل والسـوق الأوروبيـة المشـتركة، مـركز الأبحـاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: 1968.

10 - حسـين عـوض اللـه، (زينـب)، الاقتصـاد الـدولي: العلاقـات الاقتصـادية

والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقيات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2004

11 - الدجاني، (أحمد صدقي)، الحوار العربي-الأوروبي، دار المستقبل العربي، مصر: 1993.

12 - زعفران، (حافظ)، منطقة التبادل الحر والاستثمار الخارجي، في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 1997.

13 - الشبلي (جمال)، العرب وأوروبا، رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن – الطبعة (1) – 2000

14 - صايغ، (يوسف)، التنمية العصية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 1992.

15 - صارم، (سمير)، أوروبا والعرب.. من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر للنشر، دمشق، سوريا: الطبعة (1) – 2000.

16 - صبري، (عبد الرحمان)، مناقشة حول حركة رؤوس الأموال، في الوطن العربي، مشروعات التكامل البديلة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 1997.

17 - الصرن، (رعد حسن)، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي، تكاملي تحليلي، الجزء (2)، دار الرضا للنشر، دمشق: 2001

18 - عبد الرحيم (إكرام)، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة... والتكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة (1) – 2002.

19 - عزيز (شكري محمد)، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت: 1978.

20 - عفيفي (حاتم سامي)، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، الكتاب الثاني، الطبعة (2) – 1994.

21 - العياري (الشاذلي)، آفاق التكامل في البحر المتوسط: الخيار الأوروبي، في

الـوطن العـربي ومشـروعات التكـامل البـديلة، الجمعيـة العربيـة للبحـوث الاقتصادية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 1997.

22 - عبـد المجيـد (عصمت)، دور الجامعـة العربيـة فـي التنميـة الاقتصـادية العربية، في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس: 1995.

23 - غليون (برهان)، مستقبل العلاقات العربية –الأوروبية، في العرب والعالم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن: 2001

24 - فلوح (عصمت)، العلاقات الاقتصادية المغاربية الأوروبية، واقعها وسبل تنميتها، في التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي – باريس: 1995.

25 - قصـور (عـدي)، مشـكلات التنميـة ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1983.

26 - قــرم (جــورج)، العلاقـت الاقتصـادية والماليـة، العربيـة – الأوروبيـة، (1960-1987)، حصـيلة وآفـاق، مـركز الدراسـات الإسـتراتيجية والبحـوث والتسويق الطبعة (1)، بيروت: 1994.

27 - المنذري (سليمان)، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي للنشر، الطبعة (2)، القاهرة: 2004.

28 - المسفر (محمد الصالح)، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية، في العلاقات العربية – الأوروبية، حاضرها ومستقبلها، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس: 1997.

29 - محجوب (عزام)، مشروع تكوين منطقة التبادل الحر بين بلدان المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، في الوطن ومشروعات التكامل البديلة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 1997.

30 - محمـد عبـد العزيز (سمير)، التكتـلات الاقتصـادية الإقليميـة فـي إطـار العولمـة: الكوميسـا، مجموعـة الـ 15، أوروبـا الموحـدة، المشـاركة الأوروبيـة الافريقية المتوسطية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية: الطبعة (1)،

2001.
31 - النجار (سعيد)، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد، في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: 1990
32 - الهموندي (حسن) وعبد الوهاب (عادل)، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت: 1980
33 - وهبي (غبريال)، حول التكامل الاقتصادي العربي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق: 1972
34 - ولعلو، (فتح الله)، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان: 1982.
35 - ولعلو، (فتح الله)، المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب: الطبعة (1) 1997.

**I -2) المقالات والدوريات**

1 - الأطرش، (محمد)، المشروعات الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، في مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد (210)، بيروت، أوت 1996.
2 - إبراهيم، (حسن)، المحور الاقتصادي والمالي لمؤتمر برشلونة، في مجلة الشؤون العربية، العدد (88) الأمانة العامة الجامعية الدولة العربية القاهرة، ديسمبر 1996.
3 - الإمام، (محمد محمود)، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي، في مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد (07)، بيروت 1997.
4 - جاسور، (ناظم عبد الواحد)، جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية-الأوروبية في مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول

العربية، القاهرة – العدد (99) – سبتمبر 1999.
5 - حتى ناصيف، المأزق العربي، في مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان (18)، العدد (205)، مارس 1996.
6 - خشيم (مصطفى عبد الله أبو القاسم)، جامعة الدول العربية وتحديات مؤتمر برشلونة الثابت والمتغير، في مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة: العدد (87) – سبتمبر 1996.
7 - خشيم (مصطفى عبد الله أبو القاسم)، التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في إطار عملية برشلونة، في مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد (275)، - 2002
8 - دربال عبد القادر، زايري بلقاسم، تأثير الشراكة الأورو-متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف – العدد (1) – 2002.
9 - زعباط، (عبد الحميد)، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (1)، قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي – الجزائر – 2004.
10 - صالحي، (صالح)، التحديات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف – العدد (2) – 2003
11 - صبري، (عبد الرحمن)، قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقيات المشاركة العربية– الأوروبية، مجلة العمل العربية، منظمة العمل العربية – القاهرة العدد (68)، 1997.
12 - طاهر، (جميل)، التكامل الاقتصادي العربي: بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدرها جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد (26) العدد (4) – 1998.
13 - العياري، (الشاذلي)، العرب والنظام العالمي الجديد: من أجل مشروع

عربي– أوروبي متوسطي جديد، في مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (74)، 1993.
14 - كنعان، (أسامة)، عامر (بساط)، صالح محمد تصولي، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط، في مجلة التمويل والتنمية، مركز الأهرام للنشر والترجمة، مصر: المجلد (33)، العدد (3) – سبتمبر 1996.
15 - محمد، (علي ناصر)، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية-المتوسطية، في مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة: العدد (88)، ديسمبر 1996.
16 - النواوي (نيرمين)، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد (142)، أكتوبر 2000.
17 - مجلة بعثة للجنة الأوروبية بالجزائر، العدد (1) – الجزائر، جانفي – فيفري 2004.

**I -3)- التقارير والملتقيات العلمية:**

1 - الإمام، (محمد محمود)، الشراكة الاقتصادية العربية – الأوروبية، في الشراكة الاقتصادية العربية –الأوروبية، (تجارب وتوقعات)، وقائع الندوة المنعقدة في باريس: مارس – 1999، دار الكنوز الأدبية، بيروت: الطبعة (1) – 2000.
2 - الأخرس (شفيق)، الشراكة الأوروبية-العربية،: نطورها ورؤيا مستقبلية، في الشراكة الاقتصادية العربية – الأوروبية، تجارب وتوقعات، وقائع الندوة المنعقدة في باريس – 1999، دار الكنوز الأدبية، بيروت: الطبعة (1) 2000.
3 - البيومي، (محمد جمال الدين) والبوص (سيد)، جلسة حوار حول: التعاون مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشركات والمؤسسات العربية، في عولمة الاقتصاد والإدارة العربية، وثائق ندوة حول، اتجاهات عولمة الاقتصاد وآثارها

عربي– أوروبي متوسطي جديد، في مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (74)، 1993.
14 - كنعان، (أسامة)، عامر (بساط)، صالح محمد تصولي، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط، في مجلة التمويل والتنمية، مركز الأهرام للنشر والترجمة، مصر: المجلد (33)، العدد (3) – سبتمبر 1996.
15 - محمد، (علي ناصر)، البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية-المتوسطية، في مجلة الشؤون العربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة: العدد (88)، ديسمبر 1996.
16 - النواوي (نيرمين)، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، العدد (142)، أكتوبر 2000.
17 - مجلة بعثة للجنة الأوروبية بالجزائر، العدد (1) – الجزائر، جانفي – فيفري 2004.

**I -3)- التقارير والملتقيات العلمية:**

1 - الإمام، (محمد محمود)، الشراكة الاقتصادية العربية – الأوروبية، في الشراكة الاقتصادية العربية –الأوروبية، (تجارب وتوقعات)، وقائع الندوة المنعقدة في باريس: مارس – 1999، دار الكنوز الأدبية، بيروت: الطبعة (1) – 2000.
2 - الأخرس (شفيق)، الشراكة الأوروبية-العربية،: نطورها ورؤيا مستقبلية، في الشراكة الاقتصادية العربية – الأوروبية، تجارب وتوقعات، وقائع الندوة المنعقدة في باريس – 1999، دار الكنوز الأدبية، بيروت: الطبعة (1) 2000.
3 - البيومي، (محمد جمال الدين) والبوص (سيد)، جلسة حوار حول: التعاون مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشركات والمؤسسات العربية، في عولمة الاقتصاد والإدارة العربية، وثائق ندوة حول، اتجاهات عولمة الاقتصاد وآثارها

على الشركات والمؤسسات العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – 1997.
4 - بقة، (الشريف)، بوهزة (محمد)، بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، حالة الجزائر، في الملتقى الدولي الأول حول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، دائرة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة (13-14/05/2001
5 - راتول (محمد)، عولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، دائرة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة (13-14/05/2001)
6 - السيد، (معين أمين)، مفهوم الشراكة، آلياتها، أنماطها، في الملتقى الاقتصادي الثامن حول، الجزائر والشراكة الأجنبية، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، الجزائر، أيام (09-10/05/1999).
7 - قويدري (محمد)، أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، في تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، ملتقى بجامعة فرحات عباس، سطيف، أيام (30-29 أكتوبر 2001)
8 - موله (عبد الله)، الجزائر والنظام الجديد للتجارة العالمية: الفرص المتبقية والتحديات، الملتقى الدولي الأول، حول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، دائرة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة (13-14/05/2001)
9 - مصيطفى (بشير)، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتوج الوطني، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجزائر والشراكة الأجنبية، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، الجزائر، أيام (09-10/05/1999).
10 - ملتقى أثر برنامج التعديل الهيكلي على قطاع الصحة والتعليم، باتنة (22-21-20 نوفمبر 2000).

**I-4) موقع الانترنيت باللغة العربية:**

1 - أديب (عبد السلام)، اتفاقية الشراكة المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، (26/05/2003)، على الموقع الشبكي: http: www. Rezgar. com

2 - تقرير: احمد عبد الحميد السيد – 21 / ديسمبر 2005، على موقع الشبكي: http: // www. Soutelgamaa.Com / modules.php ? name = News file.

3 - تركماني (عبد الله)، في عالم متغير (6): أسئلة الشراكة الأور-متوسطية، على الموقع الشبكي hem.bredband. net / dccls 2/s 214. htm – 45 k

4 - السقا، (أحمد)، ترجمة التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي، على الموقع الشبكي: http://www. Cbi. edu. ku / elskka / research. htm.

5 - عزي (الخضر) ويعقوبي (محمد)، الشراكة الأور-متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية في مجلة علوم إنسانية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر – العدد (14) – السنة (2) –أكتوبر (2004)، على الموقع الشبكي: www. Uluminsania. net

6 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002، على الموقع الشبكي: http: // www. iaigc. org. ae

7 - الشركة الاورو متوسطية (دجنبر 2002) على الموقع الشبكي: www.maec. gov.maec.gov. ma / arabe / partena Eur Ar.htm –16 k

8 - تقرير يوروميد (89): - 14 أفريل 2005- من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي الذكرى العاشرة للشراكة الاورو متوسطية:برنامج عمل لمواجهة تحديات السنوات الخمس المقبلة على الموقع الشبكي:http: // www.eu –délégation.org.eg

9 - سياسة الجوار:إطار جديد لعلاقات أوروبا الموسعة مع جيرانها في الشرق والجنوب، ستكون بالنسبة إلى المغرب فرصة سانحة لتحقيق طموحه في بلوغ وضع متقدم على الموقع الشبكي: http://www. delmar.cec.eu.int/ ar/bulletins /bi 174 /abi 174 –p 2. doc

10 - وثائق الاتحاد أفاق أوروبية: الجيران الجدد للاتحاد الأوروبي ترجمة السيد عبد الرحمان، على موقع الشبكي: http: // www. aljesr.ml /Europe /

11 - الإعلان الختامي والقرارات الصادرة عن المنتدى المدني الاورو متوسطي للعام 2005 لوكسمبورغ (1-3 /أفريل) منبر المنظمات غير الحكومية للمنتدى المدني الاورو متوسطي على الموقع الشبكي: http://www.Euro med forum.org / I MG /doc / focideclfinalarab.doc

12 - مذكرات إعلامية أورو-متوسطية، الشراكة الأورو-متوسطية و الأنشطة الإقليمية لبرنامج –ميدا- على الموقع الشبكي: http://www.eu-délegation.org.eg

**II-1) LES OUVRAGES:**

13 - bruyas, (jean), « harmonisation et coordination communataires des politiques de coopération », en le tiers monde et la communauté écomique européenne, préparé par l'association française pour l'étude du tiers monde, paris: 1978

14 - Brahim, (abdelhamid), « stratégies de développement pour l'algerie, défis et enjeux », economica, paris: 1991

15 - chatillon, (georges), « la communauté économique européenne, l'énergie et le tiers monde », en tiers monde l'association française pour l'étude de tiers monde, paris:1978.

16 - drevet, (jean François), « la méditerranée nouvelle frontière pour l'Europe des douze », karthala, paris:1986

17 - ferfera (yassine) et Ben Abdallah (youcef), « le processur de Barcelone et la Construction de la région euro – méditerranée: quelle intellidence pour les pays du Sud » !en.Euro-Mediterranée, le processus de Barcelone en question,laboratoire d' études et de la recherches sur le Maghred et la Méditerranée université de Constantine,dar,El – Houda,Ain M'lila Alger:2004

18 - Gonidec (p.F) et charvin.R, « Relations internationales ».3émé

édition – Montchrestien,paris-1981

19 - Hamamda, (Mohamed Tahar), « Système Commercial multilatéral et intégration économique régionale: le cas de l'accord d' association Algérie –union européenne »,en Euro – Méditerranée, le processus de Barcelone, en question, laboratoire d' études et de recherches sur le Maghreb et la Méditerranée,université de Constantine, dar EL –HOUDA, ain M'lila –Algérie 2004

20 - Khader (Bichara),, « le partenariat euro – Méditerranéen » l' harmattan,paris 1997

21 - longatte (jean) et Vanhove (pascal), « Economie générale », Editions, Dunod,paris 2001

22 - Mebtoul, (abderrahmane) « l'algerie face aux défis de la Mondialisation: Mondialisation et Nouvelle culture économique », office des publications universitaires, Alger Tome (1) 2002

23 - oualaou,(Fath Allah), « après Barcelone ……….le Maghreb est nécessaire », l'harmattan,paris 1998.

24 - oufriha (Fatma Zohra), « l' algerie face à la mondialisation-régionalisation » en Mondialisation des entreprises:enjeux et Trajectoires,Editions, Casbah.Alger –2001

25 - Reiffers,(jean louis) «.la méditerranée aux portes de l' am 2000 »,Economica.pour:1997

26 - sebti (faouzi), « quelques éléments d'analyse des échanges extérieurs de l'Algérie à l'heur du partenariat euro méditerranéen » ; en euro –méditerranée, le processus de Barcelone en question, laboratoire d'études et de recherches sur le Maghreb et la méditerranée, université de Constantine, dar el- houda – ain m'lila –

Alger –2004.

## II-2) COLLOQUE INTERNATIONAL:

1 - Ait hadouche, A, « zone le libre échange: un préalable insuffisant à l'ancrage territorial des (IDE) dans les économies du Maghreb », en, l'algerie et le nouvel ordre mondial du commerce, 1 ère séminaire international université, badji mokhtar, faculté de science économique et de gestion, Annaba, le (29.30/04/2002).

2 - hamdaoui (taous), « le partenariat euro méditerranéen l'attractivité des pays du Maghreb en question », colloque international sous le thème: l'impact de l'élargissement de l'Europe sur le projet euro méditerranéen, Annaba: (6-7/12/2003

3 - mihoub,(Ait hadouche ouahiba), « zone de libre échange:l'impact économique du démantèlement tarifaire dans les économies du maghreb: cas de l'algerie », en l'algerie et le nouvel ordre mondial du commerce, 1 ere séminaire international, université badji mokhtar, faculté de science économique et de gestion, Annaba le: (29-30/04/2002).

4 - talahite, fatiha, « l'espace monétaire et financier de la méditerranée occidentale » colloque international sur: l'espace économique de la méditerranée occidental: enjeux et perspectives, béjaia: (25-26/juin 2000).

## II-3)REVUES ET PERIODIQUES

1 - chevalier (agnés) et kababdjian (gerard), « l'euro méditerranée entre mondialisation et régionalisation», revue, monde arabe, maghreb – machrek, N° hors derie – décembre 1997).
2 - ould aoudia,(jacques), « financement et croissance », revue monde arabe, maghreb –machrek, N° hor seril, décembre 1997.
3 - rahal (Ali), haroun (tahar), « le partenarait maghreb arabe – union européenne: quel avenir ? », revue des sciences économiques et de gestion, faculté des sciences économiques et de gestion, université –ferhat abbas –setif, N° (02) – 2003.-[4] talahite (fatiha), « le partenariat euro méditerranéen », vu du sud, revue le monde arabe, maghreb –machrek, N° 153 juillet, septembre 1996.

**II –4) Rapport et études économiques sur internet:**

1 - Estier (chaude), rapport du sénat, N° 329, au site: http: // www. Sénat.Fr
2 - handoussa, (heba), Reiffers, (jean louis), « le partenariat euro méditerranéen en l'an 2000 », deuxième rapport femise sur,: le partenariat euro méditerranéen, juillet 2000, au site: http: // WWW. femise.org.
3 - handoussa, heba, Reiffers jean louis, « l'impact de l'élargissement de l'UE sur les partenaires méditerranéens », contribution du femise du 7 éme séminaire, 23 – 24 / avril 2003, au site: http: //.femise.org.
4 - le pensec, louis, rapport d'information du sénat, N° 121 au site: http://www.senat.fr
5 - co-rapporteurs, morillon Philippe et marccohn bandit Daniel,

parlement européen, commission des affaires étrangères des droits de l'homme de la sécurité commune et de la politique de défense, projet de rapport sur, les relations entre l'union européen et l'union du Maghreb arabe: mise en œuvre d' un partenariat privilégie,30 janvier 2002, au Site:http://Europa.en.int/comm/extermal relations/euromed/News interviews. htm.

6 - Radwan.Samir et Reiffers jean louis, 10 ans après Barcelone: acquis et perspective, Rapport Femise sur: « le partenariat Euro – Méditerranéen », février –2005,au Site: http:// www.Femise.org.

7 - UE- Maghreb.Accords (Maroc.Algérie.Tunisie),institut Européen de recherche sur la coopération Méditerranéenne et Euro –Arabe,Avec le Soutien de la Commission Européenne au Site: http: // www.medea. be./ Fr.

8 - déclaration de Barcelone, le partenariat euro –Méditerranéen,dernière mise a jour: Novembre 2003, au Site: http: // www. euromedrights.net / français /Barcelone / déclaration.htm

9 - UE.Tunisie relations,institut européen de recherche suer la coopération Méditerranéenne et euro- Arabe.Avec le Soutien de la Commission européenne.au Site: http: // www. Media. be / Fr.

10 - partenariat euro – Méditerranéen, Note d' information, le programme MEDA, au Site: http: // Europa. eu.int / Comm / extermal –relations

11 - Eu –Alegria relations,institut européen de recherche sur la coopération Méditerranéenne et Euro – Arabe.Avec le Soutien de la Commission européenne.au site: http: // www. Media. be / Fr.

12 - l' accord euro – Méditerranéen entre l'union européenne et l'

Algérie.dossier Spécial euromed au site:- http://Europa.eu.int /Comm/ extermal–relation/euromed/publication.htm.

13 - incidences sur les Tendances de la Spécialisation des activités en Europe: au site http: // www. Univ –paris 13. Fr

14 - Ministère des finances.la Situation Econonique et financière a fin 2001.direction générale des études et de la prévision: au Site:http: // www.finances-algeria.org /

15 - office Algérien de promotion du Commerce extérieur,au Site: http: // www. Promex.dz

16 - http: // www. dree.org

17 - Délégation de la Commission Européenne en Algérie.au Site: http: // www. del dza.cec.eu.int / Ue **مراجع (مصادر) أخرى:**

18 - يومية النصر العدد (11402)، 09 /ديسمبر 2004.

19 - Salah Slimani,"la Tunisie entame la Course "......

20 - Elwatan Economie,Du 06 Mai au 12 juin 2005

21 - منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت. 1974

22 - Petit Larousse illustré, Maison d' édition, Larousse.